الطبعة الثانية

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م

طبع بالمطبعة الفنية ت ٣٩١١٨٦٢

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة (*)

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى .

وبعد ..

فقد شاء القَدَر أن يتأخر هذا الجزء عن موعده سنين طوالاً ، فقد بدأت اكتب في سلسلة « حتمية الحل الإسلامى » منذ قدمت إلى قطر أوائل ثمانينات القرن الرابع عشر الهجرى وأوائل ستينات القرن العشرين الميلادى .

وكان دافعى الأول فى الكتابة فى هذا الموضوع ، هو الرد العلمى على التنادى بما سموه « حتمية الحل الاشتراكى » الذى أعلنه « الميثاق الوطنى » المصرى ، الذى سماه مَنْ سماه « قرآن الثورة » !

ولم يكن إيمانى بالحل الإسلامى لمجرد أنى مسلم فقط ، والمسلم لا يصح إسلامه ولا يتم إيمانه إلا بالرجوع إلى منهج الإسلام فى مختلف جوانب الحياة ، والرضا بحكم الله ورسوله فيها : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ (١) .

إنما كان إيمانى بالحل الإسلامى نتيجة الدراسة والتحليل والموازنة ، وقراءة التاريخ ، واستقرار الواقع لأمتنا .

فإذا قرأنا التاريخ - قراءة الفاحص المدقق - نجد أن النصر والقوة والامتداد والرقى والازدهار والاستقرار مرتبطة بمقدار القُرب من تعاليم الإسلام ، وحُسن

(*) كتبت هذه المقدمة فى الطائرة البريطانية المتجهة من الدوحة إلى لندن مساء يوم الخميس ١٤٠٨/٤/١٢ هـ (الموافق ١٩٨٧/١٢/٣ م) .

(١) الأحزاب : ٣٦

فهمها ، وحُسن تطبيقها فى الحياة كما تشهد بذلك مراحل تاريخية متعددة ، تبدأ بمرحلة النبوة ، ومرحلة الخلفاء الراشدين ، وفترات خلافة عمر بن عبد العزيز ، وإمارة نور الدين محمود ، وصلاح الدين الأيوبى ، ومحمد الفاتح وأمثالهم من أئمة العدل والإحسان .

كما أن الهزيمة والضعف والانكماش والانحطاط والذبول والاضطراب ، مرتبطة بمدى البُعد عن تعاليم الإسلام فهماً وتطبيقاً ، كما تشهد ذلك أكثر فترات تاريخنا للأسف الشديد .

ومَنْ يقرأ بإمعان وتأمل كيف دخل الصليبيون إلى وطننا ، وكيف احتلوا بيت المقدس ، وكيف دخل التتار إلى ديارنا ، وكيف دمَّروا بغداد ، وقضوا على دولة بنى العباس ... وكيف طُرِد المسلمون من الأندلس ، بعد ثمانية قرون أقاموا فيها حضارة رفيعة العماد ، وكيف تحوَّلت الدولة العثمانية التى أرهبت أوروبا كلها لعدة قرون إلى « الرجل المريض » .. مَنْ يقرأ ذلك كله وغيره يستيقن أن أمتنا لم تُؤْت إلا من أنفسها قبل كل شئ ... حين تتمسك بقشور من الإسلام وتدع لُبابه وجوهره ، أو تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض ، إتباعاً لأهوائها ، أو أهواء آخرين حذَّرها الله منهم حين قال لرسوله : ﴿ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ واحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ﴾ (١) ، ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الذِّينَ لاَ يَعْلَمُونَ ﴾ (٢) .

وإذا تركنا التاريخ لنستقرىء الواقع الملموس أمام أعيننا فى بلادنا الإسلامية ، فلن نجد إلا واقعاً مراً يشكو منه الجميع على كل الأصعدة ، وفى كل المستويات ، ومن كل الطبقات .

ومعنى هذا أن نهضتنا – التى اعتمدت على استيراد الحلول من غيرنا – لم

---

(١) المائدة : ٤٩ (٢) الجاثية : ١٨

تُؤْت أُكُلها ، ولم تحقق أهدافها ، ولم تجن منها أمتنا الثمرات المرجوة ، فى دنيا الاقتصاد أو الاجتماع أو السياسة أو العمران ، أو غيرها من الجوانب المادية والمعنوية .

وهذا ما بيَّناه فى الجزء الأول من هذه السلسلة « الحلول المستوردة وكيف جَنَتْ على أمتنا » سواء أكان هذا الحل يمينياً ليبرالياً ، أم يسارياً إشتراكياً .

كما بيَّنا فى الجزء الثانى من السلسلة أن « الحل الإسلامى فريضة وضرورة » .. فريضة يوجبها الدين ، وضرورة يحتمها الواقع . وبيَّنا فى ذلك الجزء شروط الحل الإسلامى ، ومعالمه ، ومكاسبنا من ورائه ، كما ألقينا الضوء على الطريق إلى الحل الإسلامى ، نظراً لاختلاف وجهات المهتمين بذلك ، وتعدد طرائقهم ، وقد ناقشنا هذه الطرق ، وانتهينا إلى ضرورة وجود حركة إسلامية شعبية واعية تقوم على التخطيط والتنظيم ، وتعمل على مستوى الإسلام ، ومستوى العصر ، ومستوى ما يعمله خصوم الإسلام .

ولكن جماعة العلمانيين من دعاة اليسار ، وأتباع اليمين ، يوجهون اتهامات أو قُلْ : يثيرون شُبهات حول الحل الإسلامى ، وهى فى حقيقة الأمر شُبهات لا وزن لها ، ولا تقوم على ساقين ، ولكنهم من طول ما رددوها - أو رددها عليهم أساتذتهم وموجهوهم - صدَّقوها ، أو أوهموا الناس أنهم مصدِّقون لها ، وإن كانوا فى قرارة أنفسهم مؤمنين بتهافتها وهزالها .

وفى هذا الجزء رددتُ على شُبهاتهم الأساسية والكبرى ، وقد أجملتها فى سبع .. هى كما يصوِّرها أصحابها :

١ - كيف تدعوننا إلى حل يعتمد على الدين فى عصر العلم والتكنولوچيا ، وقد انتهى عصر الدين وتقوَّضت خيامه ، ولم يتقدم الغرب إلا بعد أن طلَّق الدين ، وتحرر من رِبقة رجاله ، واتجه إلى العلم والعقل ؟

٢ - كيف نقبل حلاً طابعه « الجمود » والوقوف فى وجه « التطور » فى

عالَم تغيَّر فيه كل شئ ، وفى عصر سريع التحول ، وكيف نجمد والدنيا تتحرك ، وكيف نقف مكاننا والعالم يسير ، والفلك يدور ؟

٣ - كيف ترضى بحل « رجعى » يشدنا إلى الوراء ، ويعارض « التقدم » ويتنافى مع « المعاصرة والتحديث » ؟

٤ - كيف تدعوننا إلى حل غايته أن يقيم « دولة دينية » ثيوقراطية تتحكم فى رقاب الناس وضمائرهم ، عن طريق الكهنة ورجال الدين الذين يفرضون إرادتهم على الخلق باسم الخالق ، وفى الأرض باسم السماء ؟

٥ - وكيف تسيغ معدة هذا العصر - فى أواخر القرن العشرين - حلاً كل همه أن يقطع الأيدى ، ويجلد الظهور ويقتل الجناة أو يصلبهم أو يرجمهم ، وهو ما يلح عليه دعاة تطبيق الشريعة ، وخصوصاً فى مجال « الحدود » والعقوبات ؟

٦ - ثم كيف نستجيب إلى حل غامض ، لم تُوَضَّح معالمه ، ولم تُبيَّن حدوده ، ولم تُفصَّل برامجه ، ولم يُقدَّم لنا العلاج التفصيلى لمشكلاتنا اليومية ؟

٧ - وأخيراً .. كيف تنسون - أيها المسلمون - أنكم لستم وحدكم فى هذه الأوطان العربية والإسلامية ، فمعكم أقليات لا تدين بدينكم ، ولا تؤمن بشريعتكم ، فكيف تفرضون عليها حلاً يُكْرِهها على غير ما تعتقد ، مع أنه ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِى الدِّينِ ﴾ [١] ، وأهم هذه الأقليات هى الأقلية النصرانية ، من أرثوذكس أو كاثوليك أو غيرهم ؟

وقد رددتُ على هذه الشُبهات واحدة واحدة بالتفصيل الملائم ، معتمداً على منطق العلم والعقل الذى علّمناه الإسلام ، والحمد لله ، لقد تهاوت شُبهات العلمانيين والمتغربين أمام بيِّنات الحل الإسلامى ، وحُجَج الإسلاميين .

ولقد تبينتُ من قراءة ما يكتبه دعاة العلمانية والتغريب فى أوطاننا : أن

---

(١) البقرة : ٢٥٦

العلمانيين يحاولون أن يغالبوا الإسلاميين بالتهويل والتضليل والإرهاب الفكرى والنفسى ، إنهم يلقون حبالهم وعصيهم معتمدين على الغرب وقوته ، ومساندته لهم ، قائلين : ﴿ بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ إِنَّا لَنَحْنُ الغَالِبُونَ ﴾ !(1) يريدون أن يسحروا أعين الناس ويسترهبوهم ، وربما أوجس بعض الإسلاميين خيفة ، من كثرة حبالهم وعصيهم ، وربما خُيِّل إليهم من سحرهم أنها تسعى ! حتى إذا ما حلّلوا هذه الشُبهات فى ضوء العلم والبرهان علموا أنها كيد ساحر ، ولا يُفلح الساحر حيث أتى .

وصدق الله العظيم : ﴿ قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ ، إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ ، إِنَّ اللَّهَ لا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ * وَيُحِقُّ اللَّهُ الحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ ﴾ (2) .

وصدق الشاعر الذى قال :

إذا جاء موسى وألقى العصا ... فقد بطل السحر والساحر !

وقد سبق هذا الكتاب كتاب آخر هو أخ له ، يرد على العلمانيين عامة ، وعلى الدكتور فؤاد زكريا خاصة ، وهو كتاب « الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه » وكلاهما يتمم الآخر ، ويشد عضد أخيه .

وإن كانت مادة هذا الكتاب - فى معظم فصوله - قد أُعدّت من زمن طويل ، وبعضها نُشر منذ بضعة عشر عاماً ، منه ما نُشر فى مَجلة « الشهاب » اللبنانية ، ومَا نُشر فى مجلة « منار الإسلام » الظبيانية ، وفى مجلة « الأزهر » المصرية ، وفى مجلة « الدوحة » القَطَرية ، وكان الفصل المتعلق بالدولة الدينية هو الذى لم أكتبه إلا مؤخراً ، كما أضفتُ الفصل المتعلق بالحدود . وكم من كتب عندى شبه مكتملة لا ينقصها إلا جزء يسير ، ربما كان فصلاً أو بعض فصل ، أحاول أن أكملها ، فتأبى الواجبات الآنية ، والمشاغل العارضة ، إلا أن تؤخرها إلى حين ، حتى يوفق الله لإتمامها ، وكل شئ بأجل مسمى .

---

(1) الشعراء : ٤٤ — (2) يونس : ٨١ - ٨٢

وأود أن أوضح نقطة هنا فهمها بعض الناس على غير ما أريد ، وهى معنى « الحل المستورد » الذى أنكره . إننى لا أعنى الحل الجزئى لمشكلة من المشكلات التى تشكو منها مجتمعاتنا ، مثل مشكلة المواصلات أو الإسكان ، أو غلاء الأسعار ، أو انتشار المخدرات ، أو ضعف الإنتاج الحيوانى أو الزراعى أو السمكى ، أو تسيب العاملين فى المؤسسات العامة ، أو نحو ذلك من الآفات التى ابتُلينا بها ولم نفتأ نشكو من ويلاتها .

فإذا وجدنا حلاً لمشكلة من هذه المشكلات فى دولة من الدول ، رأسمالية كانت أو شيوعية ، فلا يوجد مانع من شريعتنا أن نستفيد من هذا الحل ، وأن نقتبس مما عند القوم .

وهذا ما ذكرته بوضوح فى الجزء الثانى من هذه السلسلة « الحل الإسلامى فريضة وضرورة » وبيَّنتُ مشروعية الاقتباس وحدوده ، ورددتُ على الذين يرفضون أى فكرة جزئية تقتبس من أى نظام آخر ، مثل فكرة الانتخاب والاستفتاء ، وصولاً إلى أهل الشوري أو أهل الحل والعقد ، وفكرة الترجيح بالأكثرية العددية فى الأمور المباحة ، وغيرها ، مما يمكن أخذه من الديمقراطية .

كل ما هو مطلوب هنا أن نقتبس ما يلائمنا ، وأن نصبغه بصبغتنا ، ونُضفى عليه من روحنا وحضارتنا ما يجعله جزءاً من كياننا الحضارى ، ويفقده جنسيته الأولى ، ويكسبه الجنسية الإسلامية (١) .

وقد زدتُ هذا الأمر بياناً فى هذا الجزء فى فصل « الجمود والتطور » حتى ذكرتُ أنه يجوز لنا أن نأخذ من نظريات أمثال « ماركس » أو « فرويد » أو « دوركايم » ما نرى أنه لم يحد فيه عن الصواب وإن كنا لا نقبل فلسفته الكلية (٢) .

---

(١) انظر : الحل الإسلامى فريضة وضرورة .

(٢) انظر : فصل « الجمود والتطور » فى هذا الكتاب .

ومن ثَمَّ يتبين للقارىء المتفحص أن « الحل المستورد » الذى نرفضه هو « الحل الكامل » الذى يتبنى منهجاً أو اتجاهاً معيَّناً ، يمينياً أو يسارياً ، بأصوله النظرية ، وجذوره الفلسفية ، وهذا ما قصدته ، وما لا يُفهم من كلامي غيره لمن قرأه كله ، ولم يكتف بأن يغترف منه غرفة بيده .

على كل حال ، لقد أصبح مفهوم « الحل الإسلامى » واضحاً بيِّناً ، وأصبحت كلمة « الحل الإسلامى » مصطلحاً شائعاً ، فى كتابات كثير من الإسلاميين وغير الإسلاميين ، بل نقل بعضهم عنوان السلسلة ، وهو « حتمية الحل الإسلامى » وجعلها عنواناً لكتاب ، كما أن مصطلح « فريضة وضرورة » قد نقله كثيرون ، واتُّخذت بعض الكتب عنواناً له .

ولا يضيرنا ذلك ، وإن كنا نود أن يُنسب الشئ إلى أهله ، كما قال سَلَفنا : « من بركة القول أن يُعْزَى إلى قائله » .

ولا يسعنا بعد ذلك إلا أن نحمد الله الذى هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وندعوه تعالى أن يهدى أصحابنا المرتابين والمشككين فى الحل الإسلامى ، من دعاة العلمانية ، الليبرالية والماركسية ، وأن يشرح صدورهم حتى يسمعوا ما نقول ، ويقرأوا ما نكتب ، ولا يقولوا ما قال الأوَّلون : « قلوبنا فى أكنة مما تدعوننا إليه ، وفى آذاننا وقر ، ومن بيننا وبينكم حجاب » (١) ! وحتى يقرأوا - إذا قرأوا - بعقلية الباحث عن الحق ، ويحكموا بروح مَنْ يتحرى العدل ، ويسلكوا سلوك مَنْ يرجو الله والآخرة ، ولا يريد علواً فى الأرض ولا فساداً : ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ (٢) .

الفقير إلى ربه

يوسف القرضاوى

* * *

---

(١) إشارة إلى الآية الخامسة من سورة فصلت .

(٢) هود : ٨٨

الدّين فى عصر العلم

ينفر بعض الناس من الحل الإسلامى لا لشئ إلا لأنه حل يعتمد على الدين ، ويستند إلى الوحى ، وهذا وحده كاف عندهم للإعراض عن هذا الحل . فنحن فى عصر العلم ، لا فى عصر الدين ، فقد أدى الدين - فى رأيهم - دوره ، ولم يعد له فى الحياة الحديثة مكان !

حُجَّة هؤلاء :

أولاً : أن الحضارة لا قيام لها إلا بالعلم ، والدين يعادى العلم ، والغرب الحديث لم يبلغ ما بلغ من الرقى إلا حينما رفض منطق الدين ، وآمن بمنطق العلم .

فإذا أردنا أن نجارى الغرب فى مدنيته وحضارته فعلينا أن نسير سيره ، ونخلع رِبقة الدين من أعناقنا ، وإلا بقينا فى نطاق التخلف والانحطاط .

ثانياً : التسليم بما ذهب إليه فيلسوف المدرسة الوضعية الفرنسية « أوجست كونت » من القول بقانون الأدوار الثلاثة التى بدأت بالدين ، وثنّت بالفلسفة ، وانتهت بالعلم ، وهو غاية المطاف .

ثالثاً : ترديد ما قاله « ماركس » : أن الدين أفيون الشعب ، فيتعيّن منعه ومقاومته حتى يتخلص الشعب من الخنوع والتسليم والإذعان ، وينهض للمطالبة بحقوقه ، ويثور على الأوضاع الظالمة الفاسدة .

● الحضارة والعلم :

أما أن الحضارة لا قيام لها إلا بالعلم فهذا صحيح . وأما الربط بين قبول منطق العلم ورفض منطق الدين ، واعتقاد أن الدين يعادى العلم ، فهذا غير صحيح .

الدين الذى عادى العلم ووقف في وجهه ، وحكم على رجاله بالموت أو بالحرمان من ملكوت السماء ، هو دين الكنيسة الغربية ، التى حجرت على الفكر ، وعارضت العلم ، وتبنت نظريات علمية قديمة أضفت عليها القداسة والعصمة ، وحاربت كل مَن انتهى بحثه إلى مخالفتها ، ورمته بالزندقة والإلحاد .

هذا موقف دين الكنيسة ، ولا أقول دين المسيح .

* *

● موقف الإسلام من العلم :

أما الإسلام .. فهو دين قام منذ بزغ فجره على احترام العقل ، والدعوة إلى النظر والتفكر فى الأنفس والآفاق ، فى ملكوت السموات والأرض وما خلق اللّه من شئ ، وخصوصاً أن اللّه سخَّر للإنسان ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه ، كما قام على رفض كل دعوى بغير برهان ، والإنكار على التبعية والتقليد ، وعلى اتباع الظنون والأهواء ، وتجريم السحر والكهانة والعرافة وما يلحق بها من الأباطيل .. وإلى جوار ذلك الإشادة بالعلم والعلماء ، وتفضيل درجة العلم على درجة العبادة ، والترحيب بكل علم نافع دينياً كان أو دنيوياً ، بل فرضه فرض كفاية على الأمة بقدر ما يحتاج إليه المسلمون ، وأخذ الحكمة من أى وعاء خرجت ، وبهذه المبادىء والتوجيهات الرائدة ، صنع الإسلام « المناخ » النفسى والاجتماعى لازدهار العلم ، وقيام حياة علمية مضيئة الجنبات .

و « العقلانية » في الإسلام أمر اعترف به كل منصف ، ولو كان من خصوم الإسلام أنفسهم .

فهذا الكاتب الماركسى « مكسيم رودنسون » يقول فى حديثه عن « العقيدة القرآنية » (١) : « القرآن كتاب مقدس تحتل فيه العقلانية مكاناً جد كبير . فاللّه لا ينفك فيه يناقش ويقيم البراهين . بل إن أكثر ما يلفت النظر هو : أن

---

(١) ص ١٣٤ وما بعدها من كتابه « الإسلام والرأسمالية » ترجمة نزيه الحكيم . نشر دار الطليعة .

الوحي نفسه - هذه الظاهرة الأقل اتساماً بالعقلانية فى أى دين ، الوحي الذى أنزله اللّه على مختلف الرسل عبر العصور ، وعلى خاتمهم محمد - يعتبره القرآن هو نفسه أداة للبرهان . فهو فى مناسبات عديدة ، يكرر لنا أن الرسل قد جاءوا بـ « البينات » ... وهو لا يألو يتحدى معارضيه أن يأتوا بوحي مثله ...

« والقرآن ما ينفك يقدِّم البراهين العقلانية على القدرة الإلهية : ففى خلق السموات والأرض ، واختلاف الليل والنهار ، وتوالد الحيوان ، ودوران الكواكب والأفلاك ، وتنوع خيرات الحياة الحيوانية والنباتية ، تنوعاً رائع التطابق مع حاجات البَشر : ﴿ لآيَاتٍ لأُولِي الألْبَابِ ﴾ [١] ، [٢] .

وفعل « عَقَل » (بمعنى : رَبَط الأفكار بعضها ببعض .. حاكَم .. فَهِم البرهان العقلى) يتكرر فى القرآن حوالى خمسين مرة . ويتكرر ثلاث عشرة مرة هذا السؤال الاستنكارى ، وكأنه لازمة : ﴿ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ ﴾ ؟! ، والكفار أولئك الذين يرفضون الاستماع إلى دعوة محمد ، يوصفون بأنهم : ﴿ قَوْمٌ لاَ يَعْقِلُونَ ﴾ لأنهم قاصرون عن أى جهد عقلى يهز تقاليدهم الموروثة ، وهم بهذا كالعجماوات والأنعام ، بل أكثر عُجمة ... ولذلك يكره اللّه هؤلاء الناس الذين لا يريدون أن يعيدوا النظر فى أسس تفكيرهم .

« ولئن كان (يعنى اللّه سبحانه) يرسل الآيات « الدالة » على وجوده وإرادته ، وأهمها الآيات المنزَّلة على نبيه محمد ، فلكى يفهمها الناس ، ويجعلوا منها أساساً لتفكيرهم ، ونرى اللّه يقدِّم البيِّنة الفاصلة ، ثم يختتم البرهان بقوله : ﴿ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعقِلُونَ ﴾ » [٣] .

---

(١) كان الأولى الاستشهاد بآية البقرة رقم ١٦٤ فهى المطابقة لكلام المؤلف هنا ، ويبدو من كلام المؤلف : أنه تتبع مادة « عقل » فقط فى القرآن ، ولو تتبع كلمات أخرى فى الموضوع مثل : « نظر » و « تفكر » و « فقه » و « علم » و « برهان » و « لب » ونحوها لخرج بشىء كثير وكثير جداً .

(٢) آل عمران : ١٩٠ . (٣) الروم : ٢٨

ويستمر الكاتب فى بيان عقلانية الإسلام مقارناً هذه بما جاء فى العهدين القديم والجديد ، لليهود والمسيحيين ، إلى أن يقول : « فى مقابلة هذا تبدو « العقلانية القرآنية » صلبة كأنها الصخر » [١] .

ومثل هذا المناخ العقلى الذى صنعته آيات القرآن - كما اعترف به المفكر الماركسى وغيره - يشكل أخصب بيئة لإنتاج علمى مثمر ، قائم على استخدام أقصى الطاقات والمواهب البَشرية .

ولكنَّا نضيف إلى ما ذكر أموراً مهمة فى موقف الإسلام من العلم ، منها :

١ - إشارة القرآن إلى استخدام « التخطيط » فى السياسة الاقتصادية والتموينية للدولة ، كما هو واضح فى « الخطة الخمس عشرية » من قصة يوسف الصدِّيق - عليه السلام - فى القرآن الكريم ، وكيف كانت هذه الخطة الحكيمة سبباً فى إنقاذ مصر وما حولها من الأقطار من مجاعة مهلكة . فليس التخطيط - إذن - منافياً لعقيدة الإيمان بالقَدَر ، كما يفهم بعض السطحيين [٢] .

٢ - استخدام النبى ﷺ لأسلوب « الإحصاء » منذ عهد مبكر من حياة المسلمين فى المدينة ، فقد روى البخارى أنه صلى اللّه عليه وسلم بعد الهجرة إلى المدينة ، أمر بعض أصحابه أن يحصوا له عدد الذين يلفظون بالإسلام . فأحصوهم ، فكان عددهم خمسمائة وألفاً [٣] .

وبهذا نعلم أن « الإحصاء » أسلوب إسلامى أصيل ، وليس سلعة مستوردة من الغرب .

٣ - إقراره صلوات اللّه وسلامه عليه لمبدأ التجربة فى الأمور الدنيوية ،

---

(١) انظر فصل « العقيدة القرآنية » من كتاب « الإسلام والرأسمالية » .

(٢) انظر « الإسلام والمنهج العلمى » للدكتور عبد العزيز كامل .

(٣) رواه البخارى فى كتاب « الجهاد » من صحيحه .

والأخذ بنتائجها وإن كانت مخالفة لرأيه صلى اللّه عليه وسلم ، كما وقع ذلك فى حادثة تأبير النخل وقوله لهم فى ذلك : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » [١] .

٤ - تشجيع الاقتباس وأخذ النافع من الغير ، فى الأمور « التقنية » والدنيوية ، التى لا تتعلق بالعقائد والقِيَم والآداب والشرائع ونحوها ، مما تتمايز به المجتمعات « الأيديولوچية » بعضها عن بعض . ولهذا أخذ الرسول ﷺ برأى سلمان فى حفر الخندق حول المدينة ، مع أنه من أساليب الفُرس . وصنع له نجار رومى منبراً يخطب عليه . وقد روى عنه قوله عليه الصلاة والسلام : « الحكمة ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق بها » [٢] .

٥ - إشادة القرآن الكريم بقيمة الصناعة ودورها فى الحياة ، حتى إن رسل اللّه والمصطفين الأخيار من عباده كانوا أصحاب حِرَف وصناعات أتقنوها وتفوّقوا فيها . فنوح شيخ المرسلين يصنع السفن ، وإبراهيم أبو الأنبياء وابنه إسماعيل بُناءان يرفعان القواعد من البيت (الكعبة) ، وداود يصنع الدروع ويلين له الحديد .. وسليمان يسيل اللّه له عين القَطْر ، ويُسخَّر له الجن يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات . وذو القرنين يقيم السدَّ العظيم من الحديد والنحاس المذاب [٣] .

وهذا كله يبيِّن لنا طبيعة « المناخ » الذى هيأه الإسلام لظهور « المنهج العلمى » السليم ، الذى لم يملك باحثو الغرب أن ينكروه .

يقول العلاَّمة « رينيه ميليه » : « لقد جاء المسلمون بمبدأ فى البحث جديد ؛ مبدأ يتفرع من الدين نفسه ، هو مبدأ التأمل والبحث ، وقد مالوا إلى العلوم وبرعوا فيها ، وهم الذين وضعوا أساس علم الكيمياء ، وقد وجد فيهم كبار الأطباء » .

---

(١) رواه مسلم فى صحيحه .

(٢) رواه الترمذى وابن ماجه فى سننهما . وسنده ضعيف ، ولكن معناه صحيح .

(٣) انظر فى تفصيل ذلك : فصل « الرسول والعلم التجريبى » من كتابنا : « الرسول والعلم » نشر مؤسسة الرسالة ، ودار الصحوة .

ويقول الدكتور « فرنتو رونثال » : « إن أعظم نشاط فكرى قام به العرب يبدو لنا جلياً فى حقل المعرفة التجريبية ، ضمن دائرة ملاحظاتهم واختباراتهم ، فإنهم كانوا يبدون نشاطاً واجتهاداً عجيبين ، حين يلاحظون ويمحصون ، وحين يجمعون ويرتبون ما تعلموه من التجربة » .

ويقول المؤرخ الفيلسوف الاجتماعى الشهير « چوستاف لوبون » : « إن العرب هم الذين عَلَّموا العالَم كيف تتفق حرية الفكر مع استقامة الدين » .

* *

• أثر العلم الإسلامى فى الحضارة :

ولا عجب أن قامت فى هذا المناخ حضارة سامقة الذرا ، جمعت بين العلم والإيمان ، ومزجت بين الدين والدنيا ، حتى إن أوروبا لم تُقِم نهضتها العلمية إلا حين مسَّها قبس من نور هذه الحضارة ، أخرجها من سجن التقليد والدوران حول القديم ، من القياس الأرسطى ، والمنطق الصورى ، إلى باحة الكشف والاستقراء والملاحظة والتجربة ، وكل ذلك من أثر المنهج العلمى الإسلامى الذى اكتشفه المسلمون متأثرين بالإسلام قبل أى شئ آخر .

يقول المؤرخ والفيلسوف الاجتماعى الفرنسى الدكتور « غوستاف لوبون » فى فصل له عن « مناهج العرب العلمية » من كتابه « حضارة العرب » :

« ليست المكتبات والمختبرات والآلات غير وسائل للدرس والبحث ، وتكون قيمتها فى معرفة الاستفادة منها ، وقد يستطيع المرء أن يكون مطَّلِعاً على علوم الآخرين ، وقد يبقى عاجزاً عن التفكير وابتداع أى شئ مع ذلك فيظل تلميذاً غير قادر على الارتقاء إلى درجة أستاذ ، وسيبدو من الاكتشافات التى نذكرها فى الفصول الآتية ، مقدار ما اكتشفه العرب بما لديهم من وسائل الدرس .. والآن أقتصر على ذكر المبادىء الأربعة التى وجَّهت أبحاثهم :

لم يلبث العرب بعد أن كانوا تلاميذ معتمدين على كتب اليونان ، أن أدركوا

أن التجربة والترصد خير من أفضل الكتب ، وعلى ما يبدو من ابتذال هذه الحقيقة جَدّ علماء القرون الوسطى فى أوروبا ألف سنة قبل أن يعلموها .

ويُعْزَى إلى « بيكون » على العموم أنه أول مَن أقام التجربة والترصد اللذين هما ركن المناهج العلمية الحديثة مقام الأستاذ ، ولكن يجب أن نعترف اليوم بأن ذلك كله من عمل العرب وحدهم .. وقد أبدى هذا الرأى جميع العلماء الذين درسوا مؤلفات العرب ، ولا سيما « هَنبولْد » فبعد أن ذِكر هذا العالِم الشهير أن ما قام على التجربة والترصد هو أرفع درجة فى العلوم قال : « إن العرب ارتقوا فى علومهم إلى هذه الدرجة التى كان يجهلها القدماء تقريباً » .

وقال « مسيو سيديُّو » : « إن أهم ما اتصفت به مدرسة بغداد فى البداءة هو روحها العلمية الصحيحة التى كانت سائدة لأعمالها ، وكان استخراج المجهول من المعلوم والتدقيق فى الحوادث تدقيقاً مؤدياً إلى استنباط العلل من المعلولات وعدم التسليم بما لا يثبت بغير تجربة مبادىء قال بها أساتذة من العرب ، وكان العرب فى القرن التاسع من الميلاد حائزين لهذا المنهاج المجدى الذى استعان به علماء القرون الحديثة بعد زمن طويل للوصول إلى أروع الاكتشافات » .

قام منهاج العرب على التجربة والرصد ، وسارت أوروبا فى القرون الوسطى على درس الكتب والاقتصار على تكرار رأى المعلم ، والفرق بين المنهجين أساسى ، ولا يمكن تقدير قيمة العرب العلمية إلا بتحقيق هذا الفرق .

واختبر العرب الأمور وجرَّبوها ، وكانوا أول مَن أدرك أهمية هذا المنهاج فى العالَم وظلوا عاملين به وحدهم زمناً طويلاً ، قال « دولَنْبِر » فى كتاب « تاريخ علم الفلك » : « تَعدُّ راصدين أو ثلاثة بين الأغارقة ، وتَعدُّ عدداً كبيراً من الرُصَّاد بين العرب ، وأما فى الكيمياء فلا تجد مجرِّباً يونانياً مع أن المجرِّبين من العرب فيها يُعَدّون بالمئات » .

ومنح اعتماد العرب على التجربة مؤلفاتهم دقة وإبداعاً لا يُنتظر مثلهما من

رجل تعوّد درس الحوادث في الكتب ، ولم يبتعد العرب عن الإبداع إلا في الفلسفة التي كان يتعذّر قيامها على التجربة .

ونشأ عن منهاج العرب التجريبي وصولهم إلى اكتشافات مهمة ، وسنرى من مباحثنا في أعمال العرب العلمية أنهم أنجزوا في ثلاثة قرون أو أربعة قرون من الاكتشافات ما يزيد على ما حققه الأغارقة في زمن أطول من ذلك كثيراً ، وكان تراث اليونان العلمي قد انتقل إلى البيزنطيين الذين عادوا لا يستفيدون منه منذ زمن طويل ، ولما آل إلى العرب حوّلوه إلى غير ما كان عليه ، فتلقاه ورثتهم مخلوقاً خلقاً آخر .

ولم يقتصر شأن العرب على ترقية العلوم بما اكتشفوه ، فالعرب قد نشروها كذلك بما أقاموا من الجامعات وما ألّفوا من الكتب ، فكان لهم الأثر البالغ في أوروبا من هذه الناحية ، وسترى في الفصل الذي ندرس فيه هذا التأثير ، أن العرب وحدهم كانوا أساتذة الأمم النصرانية لمدة قرون ، وأننا لم نطلّع على علوم قدماء اليونان والرومان إلا بفضل العرب ، وأن التعليم في جامعاتنا لم يستغن عما نُقِل إلى لغاتنا من مؤلفات العرب إلا في الأزمنة الحاضرة » [١] .

ومما لا ينازع فيه أحد أن العرب قبل الإسلام لم يكن لهم اهتمام كبير بالجانب العلمي ، لغلبة الجانب الأدبي والاهتمام بفنون القول عليهم .

فهذا الاتجاه العلمي الذي نوّه به مؤرخو الحضارة الإسلامية العربية ، إنما هو من صنع الإسلام ، الذي حثّهم على البحث والتأمل في آيات الله في الأنفس والآفاق ، والنظر في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شئ ، وهيأ - قبل ذلك - المناخ النفسي والعقلي الذي ازدهر فيه العلم هذا الازدهار [٢] .

---

(١) حضارة العرب ص ٤٥٣ - ٤٣٧ ، الطبعة الأولى .

(٢) انظر : فصل « الرسول والعلم التجريبي » من كتابنا « الرسول والعلم » ص ٣٧ - ٦٠ ، طبع مؤسسة الرسالة - بيروت ، ودار الصحوة - القاهرة .

فإذا كان مؤرخو العلم الأوروبيون قد أنكروا فضل العرب الفلسفى ، فإنهم لم يستطيعوا إنكار فضلهم العلمى ، وإن كان الكثيرون منهم يعترفون به على أساس أنه نتيجة لعلوم اليونان . وليس هنا مجال مناقشة هؤلاء .

ونحن نعلم أن أفكار « الحسن بن الهيثم » فى علم « البصريات » عاشت فى أوروبا إلى زمان ليس ببعيد عنا ، كما نعلم أن أبحاث « الطوسى » فى « الرياضيات » وتناوله لهندسة « إقليدس » ومعادلاته ، بقيت زمناً طويلاً يتناولها علماء أوروبا ، وكذلك كتاب « ابن سينا » - الطبى - « القانون » بقى المرجع الأساسى لكليات الطب فى أوروبا حتى القرن السابع عشر .

وما زالت عناية الباحثين بالعلم العربى الإسلامى قائمة على أشدها ، مهتمين ببيان مكانته فى التراث العلمى العالمى ، وممن وجَّه الأنظار إلى قيمة هذا العلم ، مؤرخ تاريخ العلم الإنسانى ، الأستاذ « چورچ سارتون » .

وقد لفت الأستاذ الدكتور على سامى النشار الأنظار إلى أعمال هذا الباحث الكبير ، وعلى الأخص فى كتابه الممتاز : « تاريخ العلم » .

فقد عرض فى مواضع متعددة من هذا الكتاب لأهمية العلم العربى - الإسلامى - فى العصور الوسطى .. وقرر : أن أعظم النتائج العلمية لمدة أربعة قرون إنما كانت صادرة عن العبقرية الإسلامية

كما بيَّن أيضاً : أن معظم الأبحاث العلمية الممتازة - خلال هذه القرون الأربعة - إنما تمت فى لغة العلم الكبري حينئذ وهى اللغة العربية [1] .

---

(١) انظر كتاب « مناهج البحث عند مفكرى الإسلام واكتشاف المنهج العلمى فى العالم الإسلامى » للدكتور على سامى النشار ص ٣٥٣ - ٣٥٩ كما نبَّه الدكتور النشار على كتاب لسارتون هو « العلم القديم والمدنية الحديثة » ترجمة الدكتور عبد الحميد صبرة ص ٧٨ ، ٧٩ ، ١٢٢ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ومواضع أخرى متعددة .

ويذكر الدكتور النشار فى كتابه القيم « مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ، واكتشاف المنهج العلمى فى العالَم الإسلامى » نتيجتين هامتين لبحثه كله :

الأولى : أن المفكرين المسلمين الحقيقيين ، الممثلين لروح الإسلام لم يقبلوا المنطق الأرسطى الصورى ، لأنه يقوم على المنهج القياسى ، ولا يعترف بالمنهج الاستقرائى أو التجريبى .

والنتيجة الثانية : أن المسلمين قد وضعوا هذا المنهج العلمى بجميع عناصره ، وكانت أسبانيا هى المعبر الذى انتقل خلاله من العالَم الإسلامى إلى أوروبا (١) .

وينقل مفكر الهند الكبير المرحوم الدكتور محمد إقبال عن « دوهرنج » قوله : « إن آراء « روجر بيكون » عن العلم أصدق وأوضح من آراء سَلَفه . ومن أين استمد « روجر بيكون » دراسته العلمية ؟ .. من الجامعات الإسلامية فى الأندلس » .

ويقرر الأستاذ « بريفولت » فى كتابه « بناء الإنسانية » : أن « روجر بيكون » درس العلم العربى دراسة عميقة - وأنه لا يُنسب له ولا لسميه الآخر « فرنسيس بيكون » أى فضل فى اكتشاف المنهج التجريبى فى أوروبا . ولم يكن « روجر بيكون » فى الحقيقة إلا واحداً من رسل العلم والمنهج الإسلامى إلى أوروبا المسيحية .

ولم يكفّ « روجر بيكون » عن القول بأن معرفة العرب وعلمهم هما الطريق الوحيد للمعرفة الحقة لمعاصريه .

ثم يذكر أنه ليست هناك وجهة نظر من وجهات العلم الأوروبى لم يكن للثقافة الإسلامية تأثير أساسى عليها . ولكن أهم أثر للثقافة الإسلامية فى العلم الأوروبى هو تأثيرها فى « العلم الطبيعى و « الروح العلمى » وهما القوتان المميزتان للعلم الحديث ، والمصدران الساميان لازدهاره .

---

(١) المصدر السابق ص ٣٨٢

ويقرر « بريفولت » فى حسم وإصرار :

« إن ما يدين به علمنا لعلم العرب ليس هو ما قدّموه لنا من اكتشافهم لنظريات مبتكرة غير ساكنة . إن العلم يدين للثقافة العربية بأكثر من هذا . إنه يدين لها بوجوده ...

« إن ما ندعوه بالعلم ظهر فى أوروبا نتيجة لروح جديدة فى البحث ، ولطرق جديدة فى الاستقصاء .. طرق التجربة والملاحظة والقياس ، ولتطور الرياضيات فى صورة لم يعرفها اليونان . وهذه الروح ، وتلك المناهج إنما أدخلها العرب إلى العالَم الأوروبى » [١] .

* *

● الإسلام يوحِّد بين الدين والعلم :

وبهذا يتضح لنا أن لا مجال فى الإسلام لدعوى التعارض أو العداوة بين الدين والعلم ، فالدين فى الإسلام علم ، والعلم فيه دين . كما تشهد بذلك أصول الإسلام وتاريخه جميعاً . فالدين فى الإسلام علم ، لأنه لا يعتمد على الوجدان وحده ، بل يقوم على النظر والتفكير ورفض التقليد الأعمى ، والاعتماد على البرهان اليقينى لا على الظن واتباع الهوى .

والعلم فى الإسلام دين ، لأن طلبه فريضة على كل مسلم ومسلمة ، وهو فريضة عينية أو كفائية ، تبعاً لحاجة الفرد أو حاجة المجتمع . والاشتغال بالعلم النافع - دينياً كان أم دنيوياً - عبادة وجهاد فى سبيل اللّه . وهذه حقيقة شهدها وشهد بها كثير من الباحثين والمؤرخين الغربيين . ولا بأس أن نذكر هنا بعض هذه الشهادات تأكيداً وتثبيتاً لمن تهمهم أقوال الغربيين .

---

(١) « مناهج البحث عند مفكرى الإسلام » ص ٣٨٢ ، ٣٨٤

يقول العلأمة « هورتن » : « فى الإسلام وحده تجد اتحاد الدين والعلم . فهو الدين الوحيد الذى يوحِّد بينهما . فتجد فيه الدين ماثلاً متمكناً فى دائرة العلم . وترى وجهة الفلسفة ووجهة العلم متعانقتين ، فهما واحدة لا اثنتان » .

ويقول « إتيان دينيه » : « إن العقيدة الإسلامية لا تقف عقبة فى سبيل الفكر ، فقد يكون المرء صحيح الإسلام ، وفى الوقت نفسه حر الفكر ، ولا تقتضى حرية الفكر أن يكون المرء منكراً للّه . لقد رفع « محمد » قَدْر العلم إلى أعظم الدرجات ، وجعله من أول واجبات المسلم .

ويقول : « يوزن يوم القيامة مداد العلماء بدماء الشهداء » (١) ورُفِع فضل العلم على فضل العبادة » (٢) .

* *

● مشكلة التعارض بين الدين والعلم وأين نشأت ؟

وإذا كان هذا موقف الإسلام من العلم ، فمن أين نشأت مشكلة التعارض بين العلم والدين ؟

الحقيقة كما يقول الإمام الأكبر الشيخ الدكتور عبد الحليم محمود (٣) :

« إن مشكلة التعارض بين الدين والعلم ، إنما نشأت فى أوروبا بعيدة عن الجو الإسلامى . إنها تصوِّر نزاعاً فى بيئة بعيدة كل البُعد عن الروح الإسلامية ، التى حثَّت الإنسانية على التعليم والتعلم ، والتى نشأ المنهج العلمى – الذى يعتبرونه حديثاً – بين ربوعها ، قديماً بقدمها ، والتى أنشأت

---

(١) حديث ذكره الغزالى فى كتاب « العلم » من « الإحياء » وقال الحافظ العراقى فى تخريجه : أخرجه ابن عبد البر من حديث أبى الدرداء بسند ضعيف .

(٢) كحديث : « فضل العالِم على العابد كفضلى على أدنى رجل من أصحابى » . رواه الترمذى من حديث أبى أمامة وقال : حسن صحيح .

(٣) من بحث عن « شخصية المسلم » ألقاه فى المؤتمر الرابع لـ « مجمع البحوث الإسلامية » .

على أساس من هذا المنهج حضارة ضخمة ، لا تزال تكشف كل يوم الكثير من أنحائها العميقة .

وما من شك فى أن الحضارة الإسلامية هى - كما يقول الأستاذ « بريفولت » - التى قدّمت إلى الحضارة الغربية الحديثة المنهج العلمى وأصول العلم نفسه ، أى الحقائق المكتشفة فى المجالات المختلفة .

« والأمر العام الذى نريد أن ننبه عليه ، هو : أن مسألة التعارض بين الدين والعلم ، إنما هى مسألة وهمية إذا نظرنا إلى حقيقة الأمر :

ذلك أن العلم وممثليه الحقيقيين : يعترفون فى صراحة لا لَبْس فيها ، وفى وضوح لا خفاء فيه : بأن دائرة أبحاثهم ، إنما هى المادة ، وإنما هى المحسّ ، وأنهم يعتمدون فى ذلك على التجربة ، وعلى الملاحظة ، إنهم يعتمدون على الاستقراء على وجه العموم ، وليس الاستقراء إلا تتبع جزئيات محسة ، تتبعها بالملاحظة ، أو بإجراء التجارب عليها . والمنهج العلمى إذن : إنما هو منهج لمعرفة كيفيات المادة ، وإذا ما خرج الأمر عن دائرة المادة ، فقد خرج عن دائرة العلم .

وعلى هذا الأساس : فليس للعلم مطلقاً دخل فى أمور الدين - إثباتاً وإقراراً ، أو نفياً وإنكاراً ، وإذا ما قال قائل : إن العلم يُثبت كذا من الأمور الروحية ، فإنه يكفينا منه هذه الكلمة ، لنسحب ثقتنا به كعالم ، وإذا ما قال : إن العلم ينكر كذا من الأمور الروحية ، فإن هذه الكلمة تكفى أيضاً لسحب ثقتنا به كعالم ، إذ أن العلم فى المجال الروحى ، لا يثبت ولا ينفى ، وهذا واضح مما سبق أن ذكرناه .

ومع ذلك فقد يتيح العلم بأبحاثه فى ارتباط الكون وتنسيقه وإبداعه ، والتناغم الذى يسوده ، والدقائق الباهرة التى يبينها « علم التشريح » - مثلاً - فى التركيب الحيوانى ، قد يتيح العلم من كل ذلك لعلماء الدين مواد يبنون

عليها تذكيرهم وعظاتهم ، وبيانهم : أن العالم لم يكن نتيجة الصدفة العمياء أو الاتفاق الأصم ، يبينون من نتائج العلم أن الآيات فى مجال المادة نفسها تشهد أنها من صنع الله الذى أتقن كل شئ : ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِى الآفَاقِ وَفِى أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الحَقُّ ، أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴾ (١) .

* *

● العلوم لا تعارض الدين بل تخدمه من جهتين :

ويزيد أستاذنا المرحوم الدكتور محمد عبد الله دراز هذا الأمر إيضاحاً حين يتحدث عن مراتب العلوم من حيث مقوِّمات موضوعاتها فيبيِّن أن لا اشتراك بين الدين والعلم فى موضوع ما ، ولهذا لا يعقل التعارض بينهما . وإنما بتصور التفاهم وحُسن الجوار على الأقل ، إن لم يكن التعاون والتضامن .

يقول – رحمه الله – فى كتابه القيم « الدين » : « ولو أننا أخذنا فى تصنيف موضوعات العلوم ، لا باعتبار شرف غايتها المباشرة ، بل بحسب مقوماتها النوعية ، وتكامل عناصرها بالازدياد التدريجى ، لحصلنا بينها على هذا الترتيب التصاعدى نفسه ، إذ نرى كل واحد منها يحتوى ما قبله ويزيد عليه عنصراً جديداً : فالحياة النباتية تستلزم وجود الجسم بأجزائه . وجزئياته ، وعناصره ، وذَرَّاته ، وطاقاته ، وتزيد عليه وظائف أخرى . والحياة الحيوانية تحتوى الحياة النباتية بجميع وظائفها ، وتزيد عليها . والحياة الإنسانية فيها كل الحياة الحيوانية ، وتزيد وظائف أعلى . وهذه الوظائف نفسها طبقات بعضها فوق بعض ، وأعلاها الوظيفة الروحية التى تتطلع إلى الحقيقة الكبرى .

هذا البيان يرينا على أى وجه يمكن أن نفهم الصلة بين العلم الإلهى (علم الدين) وسائر العلوم (طبيعية ، أو رياضية ، أو فلكية ، أو نفسية ، أو اقتصادية ، أو منطقية ، أو اجتماعية ، أو تاريخية ، أو لغوية ، أو غيرها) وأنها ليست صلة وحدة فى الموضوع ، ولا اشتراك فى الأهداف ، إذ مهما تعالج هذه العلوم

---

(١) فصلت : ٥٣

من مشاكل ، فليس واحد منها يتصدى لعلاج المشكلة الكبرى التى انتهض الدين لحلها . إنها كلها تبحث عن الكائنات ، وليس شئ منها يبحث عن مبدئها الأول وغايتها القصوى . غير أنها كلها تستطيع أن تُزجى لهذا المطلب خدمة ما . من قريب أو بعيد ، ولن يستغنى الدين عن العلوم إلا لو استغنت المقاصد عن وسائلها ومقدماتها ، أو الدعاوى عن حججها وبيِّناتها ، فكما أن المجهول لا يُتوصل إليه إلا عن طريق المعلوم ، والغائب لا يُدرك إلا على ضرب من القياس على الشاهد ، كذلك الحقائق العليا لا يسهل الصعود إليها إلا على سلم من حقائق الدنيا .

فإن بعدت صلة بعض العلوم بالدين ، وعجزت عن أن تقدِّم له مدداً إيجابياً ملموساً ، فإنها - بما تبدِّد من ظلمات الأوهام . وبما تبعث من النور فى جوانب النفس - تقوم بوظيفة تطهير وتنقية ، لا بد منها لتهيئة جو عقلى صالح لاعتناق العقائد السليمة ، حتى إذا ركن القلب إلى شئ كان ركونه إليه على بصيرة وبيِّنة ، لا مدفوعاً بحمية الجهل ، ولا منقاداً بسذاجة المحاكاة : ﴿ هَلْ يَسْتَوِى الذِّينَ يَعْلَمُونَ وَالذِّينَ لاَ يَعْلَمُونَ ﴾ (١) .

ومهما يكن من أمر ، فالمعقول أنه إن لم يكن بين العلم والدين تعاون من قريب ولا بعيد ، كان بينهما على الأقل من التفاهم وحُسن التجاور ما بين فروع الصناعات المختلفة ، إذ ليس يُعقل أن يكون هناك تعارض وتناقض بين أمرين لا اشتراك بينهما فى موضوع واحد .

* *

• تفسير المصادمات التى وقعت بين العلم والدين :

« وهنا يحق لنا السؤال عن تفسير تلك المصادمات العنيفة ، التى ظهرت فى التاريخ غير مرة ، بين العلوم والأديان . لا نعنى ذلك الصراع الصورى الذى

---

(١) الزمر : ٩

يُسْتَغل فيه اسم العلم أو الدين أحياناً ، ليكون ستاراً للمقاصد الخفية ، والمطامح المختلفة ، من الثروة ، والنفوذ ، والجاه ، وسائر المصالح العاجلة ، كما لا نعنى الصراع الحقيقى الدائم بين النزعات الروحية السامية ، التى تدفع إلى التضحية وضبط النفس والاعتدال ، وبين النزعات المادية المضادة التى تهدف إلى الفوضى والإباحة والاستئثار . وإنما نطلب تفسير تلك المعارضة الفكرية التى تقع بحُسن نية بين المعسكرين العلمى والدينى ، فيقف كل واحد منهما موقف التكذيب والإنكار لما عند الآخر .

« والجواب أن هذه المعارضة تحدث فيما نعلم على إحدى صورتين :

الصورة الأولى : أن يقف أحد الطرفين موقف المعارضة لما عند الآخر جملة ، لا بناء على حُجَّة تُدحضه ، أو شُبهة تُضعفه ، بل عفواً واعتباطاً ، أو لمجرد جهله به ، ظناً منه أن كل ما لم يدخل فى دائرة علمه فى الحال فليست له حقيقة . وهذا لعمرى من قصر النظر ، بل من الجهل والغرور ، فإن التكذيب بما لم يحط الإنسان بعلمه ولم يأته تأويله ، خطأ لا يرتكبه الراسخون فى العلم والدين ، وإنما يقع فيه المغرورون من العامة أو « أنصاف المتعلمين » وهؤلاء أشد خطراً من الجهلاء ، لأن علمهم فى الحقيقة جهل مركّب ، وإنما الإنصاف أن يكون كل امرىء عارفاً بقدر نفسه ، واقفاً عند حده ، بنّاء غير هدّام . والسبيل القاصد فى ذلك أن يثبت كل فريق ما وصل إليه ، ولا ينكر ما لم يصل إليه .

« وقد رأينا العلماء المتخصصين فى فرع من العلوم الطبيعية أو العقلية يعتمدون النتائج التى وصل إليها المتخصصون فى فرع آخر منها – كل فى نطاق تخصصه – ولا ينتظرون أن يعيدوا كلهم ما جرّبه أو برهنه بعضهم ، وهذا هو الوضع السليم الذى تتقدم به المعارف الإنسانية ، إذ لو وجب أن يعيد كل عالِم بحث كل مسألة بنفسه ، لما تقدّمت العلوم خطوة واحدة .

وكذلك ينبغى أن يكون الشأن بين حملة العلوم وحملة الأديان ..

« ألم يُجْمِع العلماء الآن على إمكان تحطيم النواة الذَرِّية ، واستخدام طاقتها الجبارة فى صنع الأعاجيب ، مع أنه لم يباشر هذه التجربة منهم إلا نفر قليل ؟

فماذا يمنعنا أن نؤمن بالتجارب الروحية المتكررة التى شهدها الأنبياء وأرباب البصائر النيِّرة فى مختلف العصور ، وإن لم يشهد الناس منها إلا نتائجها الخارقة ؟

« إنه إذا كان من واجب الأديان أن تهادن العلوم ولا تنابذها ، وكان من الخير لها أن تستثمر كافة المعارف البَشرية وتتسلح بنتائجها ، فإن من الخير للعلوم كذلك أن تدع الأديان تُكمل ما فيها من نقص ، وتملأ ما تتركه فى النفوس من فراغ ، بما يملؤه من الحقائق الروحية ، فإن لم تفعل فلا أقل من أن تلتزم شقة حياد ، فلا تعادى الأديان ولا تنكرها جملة ، فإن إنكار الدين جملة إنكار ضمنى لأمور واقعية ، تحتويها الأديان كلها ، ولا يحتويها علم من العلوم ، ألا وهى عناصر الإيمان بالحقيقة العليا وتقديسها وعبادتها .. معان هى من مادة الحياة التى قد يفسِّرها العلم ، ولكنه لا يخلقها ، وقد ينقب عن أطوارها ويتفهم نشأتها ، ولكنه لا يستطيع أن يتجاهل وجودها ، أو يدَّعى لنفسه أنه يحل محلها » .

الصورة الثانية : أن تكون هناك مسألة أو مسائل معيَّنة تنطق فيها العلوم والأديان بحكمين متناقضين . وإنما يحدث ذلك حينما تتناول الأديان إلى جانب عنصرها الروحى شيئاً من موضوعات العلوم وحقائق المشاهدات ، وتذهب فى ذلك مذهباً معيناً ، تفرضه على المتدينين بها فرضاً . فهذا الجانب وإن كان عرضياً فى الأديان ، وكان سبيله فى الغالب سبيل الوسائل لا المقاصد ، إلا أنه يُعَد معياراً لمقدار ما فى كل دين من صحة أو فساد ، على قدر اتفاقه مع مقررات العلم الصحيح وقضايا العقل السليم ، أو اختلافه معها ، فإنه إذا كان الدين حقاً والعلم حقاً وجب أن يتصادقا ويتناصرا . أما إذا تكاذبا وتخاذلا فإن أحدهما لا محالة يكون باطلاً وضلالاً » [(١)] .

---

(١) « الدين » للدكتور محمد عبد الله دراز ص ٧٤ - ٧٨

ومصداق ذلك أن الكنيسة الغربية فى العصور الوسطى عندهم تبنّت نظريات وآراء معيّنة فى الفلك والفيزياء والجغرافيا وغيرها من العلوم ، وأضفت على هذه الآراء لوناً من القداسة الدينية ، وأصبحت جزءاً من معتقداتها ، التى يشب عليها الصغير ويهرم عليها الكبير .. فلما بزغ فجر النهضة العلمية فى أوروبا ، على أيدى جماعة من علمائهم ومفكريهم الأحرار - الذين تأثروا بالمنهج العلمى الذى كان معروفاً فى العالم الإسلامى - اصطدمت أفكارهم ومكتشفاتهم اصطداماً مباشراً بتلك النظريات المقدسة . وكان النزاع المرير المعروف فى الغرب بين العلم والدين [١] .

* *

● دور الدين لم ينته ولن ينتهى :

بقى ما يقال من أن الدين قد انتهى دوره ، وأخلى مكانه للعلم الحديث : ما مدى صحة هذا الزعم ؟ وهل يمثل حقيقة علمية أو منطقية أو واقعية ؟

والذى نجيب به مطمئنين كل الاطمئنان : أن هذا الزعم غير صحيح على الإطلاق . فالدين ليس شيئاً طارئاً على الإنسان ، ولا أمراً على هامش الحياة ، بحيث يُستطاع إطراحه والاستغناء عنه فى عصر من الأعصار .

* *

● مناقشة نظرية أوجست كونت :

ولقد جاء زمن راجت فيه لدى بعض الناس نظرية « الأدوار الثلاثة » التى ذهب إليها الفيلسوف الفرنسى « أوجست كونت » - مؤسس المدرسة الوضعية التقليدية (١٧٩٨ - ١٨٥٧) - وتتلخص فى أن العقل الإنسانى قد مَرَّ بمراحل أو أدوار ثلاثة ، هى : الدور اللاهوتى أو الدينى ، والدور الميتافيزيقى أو التجريدى ، والدور الواقعى أو الوضعى - وهو الدور العلمى - وهذا هو ما يسمى « قانون الدورة الثلاثية » .

---

(١) انظر فى ذلك كتاب « الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية » للأستاذ الإمام محمد عبده .

فى الدور الأول كان العقل يبحث فى كُنْه الموجودات وأصلها ومصيرها .. معتمداً على الخيال .. فالظواهر تحدث بفعل كائنات غير منظورة تختفى وراء الطبيعة المنظورة ، كالآلهة والشياطين .

وفى الدور الميتافيزيقى ارتقى العقل ، فتخلى عن الكائنات غير المرئية ، ليردّ الظواهر إلى علل مجردة خفية ، يتوهمها فى باطن الأشياء ، وهى معان مجردة ، وبذلك أحل « المجرد » محل « المشخص » ، ووضع الاستدلال موضع الخيال . أما الملاحظة والمشاهدة فتحتل فيه مكاناً ثانوياً .

وفى الدور الثالث - الواقعى - يتجنب العقل البحث عن أصل الكون ومصيره ، وعلله الخفية رأساً ، ولا يهتم إلا بمعرفة الظواهر واكتشاف قوانينها ، والعلاقات المطردة بينها ، ويقيمها على أساس من الملاحظة والتجربة ، لا من الخيال ، ولا من الاستدلال . وبهذا يهتم العلم بالإجابة عن السؤال : كيف حدث الشئ ؟ وليس عن السؤال : لماذا حدث ؟ (١) .

وعلى هذا يكون طور التفكير الدينى ..يمثل - فى نظر كونت - مرحلة الطفولة للعقلية الإنسانية .. على حين يمثل طور الفلسفة الميتافيزيقية مرحلة المراهقة ..

أما طور العلم التجريبى فيمثل مرحلة الكهولة والرشد ، إذ ما عدا قضايا العلم الواقعى الحسى لا يعدو أن يكون خيالاً أو كلاماً فى كلام .

ويعبِّر عن ذلك فيلسوف ألمانى تأثر بـ « كونت » وهو « لودڤيج فويرباخ » (١٨٠٤ - ١٨٧٢) فيقول :

« اللّه كان فكرتى الأولى .. والعقل كان فكرتى الثانية .. والإنسان - بمحيطه الواقعى - هو فكرتى الثالثة والأخيرة » (٢) .

---

(١) انظر : أسس الفلسفة ، للدكتور توفيق الطويل ص ١٩٤ ، ١٩٥ - الطبعة الثالثة .
(٢) انظر : الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى ، للدكتور محمد البهى ص ٢٨١ الطبعة الثانية .

هذه هى النظرية التى لا زال بعض الكاتبين فى ديارنا يرددونها ، ويتشبثون بها ، معلنين - فى تعَالُم وغرور - أنّ عهد « الغيبيات » قد طويت أعلامه ، بعد أن قامت دولة العلم ، وسقطت كل قضية لا يمكن اختبارها فى المعمل ! هذا مع أن المفكرين والنقاد - فى الغرب ذاته - قد بيَّنوا زيف هذه النظرية الوهمية وبطلانها ، وأتوا على بنيانها من القواعد .

ومن أبرز الأدلة على بطلان هذه النظرية ما يلى :

إن « كونت » وأنصاره جعلوا من نظريته قانوناً يستوعب التاريخ كله فى شوط واحد ، قطعت الإنسانية ثلثيه بالفعل ، ونفضت - أو كادت تنفض - يدها منهما إلى غير رجعة ، فلن تعود إليهما إلا أن يعود الكهل إلى شبابه وطفولته .

ولو أنهم جعلوا منه سلسلة دورية ، كلما ختمت البَشرية شوطاً ، رجعت عوداً ، لكان الخطأ فى هذه النظرية أقل شناعة [1] ، وربما كان « تاريخ المعرفة » فى الغرب يؤيد ذلك .

« فقد كانت معرفة الإنسان قبل تفلسف الإغريق ذات طابع دينى .. ثم أصبحت على عهد « سقراط » و « أفلاطون » عقلية .. ثم مالت بعد ذلك على عهد « أرسطو » إلى التجربة والواقع .

« ثم ابتدأت تجربة أخرى من جديد ، فاعتبر الدين فى القرون الوسطى مصدراً للمعرفة .. ثم جعل للعقل اعتباره - بدلاً من الدين - فى عصر التنوير فى القرن الثامن عشر .. ثم قوى الميل إلى اعتبار المعرفة الحسية أو الوضعية وحدها - دون العقل والدين معاً - فى القرن التاسع عشر .

« هذه دورة ثلاثية لـ « اعتبار المعرفة » فى تاريخ الإنسانية . فإذا كانت هذه الدورة الثلاثية قانوناً لا يتخلف للمعرفة أو بالأحرى لاعتبار مصدر المعرفة . فالمنتظر - بناء على سير التاريخ - أن يعود الاعتبار إلى الدين من جديد ، بعد أن قويت موجة الواقعية أو الوضعية فى القرن التاسع عشر . فتنكسر حدتها ،

---

(١) انظر : الدين ، للدكتور محمد عبد الله دراز ص ٨٤ ، ٨٥

فتضعف ، فيقل اعتبارها ، وعندئذ يعود الاعتبار فى المعرفة للدين وحده » - كما قال أستاذنا الدكتور محمد البهى فى كتابه القيم « الفكر الإسلامى الحديث » (١) .

هذا هو منطق التاريخ الذى استخدمه « كونت » نفسه ، ولكنه لم يستخدمه بإنصاف وتجرد وموضوعية كما هو منطق « العلمية » الذى ينادى به ، بل كان فى أكثره - كما يقول الأستاذ « فندلبند » فى كتابه « تاريخ الفلسفة » - يقوم على الهوى ، وعدم المعرفة ، والحكم المغرض (٢) .

وهذا الذى ذكرناه مبنى على افتراضنا التسليم بوجود أدوار تاريخية ثلاثة متعاقبة . والحقيقة أن هذه دعوى لم يقم عليها برهان صحيح ، بل هى - فى اعتمادها على التاريخ - تحرِّف التاريخ ، وفى ادعائها الاعتماد على الواقع ، تصادم الواقع .

وماذا يقول فيلسوف الوضعية فى عصر ازدهار الحضارة الإسلامية ، وفيه نرى الدين والعقل والعلم ، تنمو وتزدهر وترتقى كلها جنباً إلى جنب ، فتجد الفقهاء والمفسرِّين والمحدِّثين والمتصوفة ، وبجوارهم الفلاسفة والمتكلمين ، وإلى جانبهم العلماء من الأطباء والكيميائيين والفلكيين والفيزيائيين والرياضيين .

بل ربما تجد الشخص الواحد يجمع النواحى الثلاثة فى شخصه ، كما يتضح ذلك فى سيرة ابن رشد الحفيد ، صاحب « بداية المجتهد ونهاية المقتصد » فى الفقه الإسلامى المقارن ، وأكبر شارح لفلسفة « أرسطو » فى تلك العصور ، وصاحب كتاب « الكليات » فى الطب .

وكثير من علماء المسلمين التجريبيين كانوا فقهاء ومتصوفة .

وهذا ما وقع ويقع فى تاريخ الأمم كافة ، إلى اليوم .

---

(١) الفكر الإسلامى الحديث ، للدكتور محمد البهى ص ٣٢٤ - ٣٢٥ - الطبعة الثانية . دار القلم - القاهرة .

(٢) المصدر السابق ص ٣٢٣

فنحن ما زلنا نسمع ونرى فى كل عصر فريقاً يقدس الروحانيات ، وآخر مشغوفاً بالمعقولات الكلية والنظرة التجريدية ، وغيرهما لا يعنى إلا بالحوادث الجزئية ومعرفة ما بينها من ترابط وجودى .

والملحوظ أن الدور الأول - الذى يقولون إنه يتمثل فى عصر ما قبل التاريخ وبدء العصر التاريخى - قد اخترعت فيه صناعات عن طريق المشاهدة ومعرفة طبائع الأشياء ...

وفى الدور الفلسفى - الذى يقال إنه شمل العصور القديمة - قد وُجدت فيه مشاهدات فلكية ومدنيات شرقية ، وعُرِفت هندسة إقليدس ، وطب أبقراط ، وطبيعيات أرسطو ، وكيمياء العرب وفلكهم وطبهم وسائر علومهم التجريبية (كما ذكر لوبون وبريفولت وغيرهما) .

وفى الدور الوضعى - الذى هو طابع العصور الحديثة فيما يقولون - توجد كثرة غفيرة من دعاة الدين والقِيَم الأخلاقية والتأمل الفلسفى (١) .

بل نرى كثيراً من رجال العلم التجريبى - نفسه - وأقطابه فى القرن العشرين يؤيدون - بأسلوب علمى - حقائق الدين وينادون فى صدق واقتناع بوجوب العودة إلى الإيمان .

ونذكر من هؤلاء الأستاذ « كريس موريسون » رئيس أكاديمية العلوم فى نيويورك وصاحب كتاب « الإنسان لا يقوم وحده » المعرَّب تحت عنوان « العلم يدعو إلى الإيمان » .

ومنهم عالِم النفس التجريبى الدكتور « هنرى لنك » صاحب كتاب « العودة إلى الإيمان » الذى طُبِع حوالى خمسين مرة فى أمريكا وحدها .

ومنهم ثلاثون عالماً أمريكياً فى مختلف الاختصاصات ، كتب كل واحد منهم

---

(١) أسس الفلسفة ص ٢٠٩ .

مقالة يبيِّن بها كيف عرف اللّه واهتدى إليه بوساطة علمه . ومن هذه المقالات تكوَّن كتاب « اللّه يتجلى فى عصر العلم » الذى نُقِل أيضاً إلى العربية .

فالواقع أن الحالات الثلاث التى يصوِّرها « كونت » لا تمثل أدواراً تاريخية متعاقبة ، بل تمثل نزعات وتيَّارات متعاصرة فى كل الشعوب ، وليست متناقضة ولا متضادة بحيث إذا وُجِدت إحداها تنتفى الأخرى .

بل نقول ما قال أستاذنا المرحوم الدكتور دراز : « إن هذه النزعات الثلاث متعاصرة متجاورة فى نفس كل فرد ، وإن لها وظائف يكمل بعضها بعضاً فى إقامة الحياة الإنسانية على وجهها ، ولكل واحدة منها مجال يوائمها . ففى الوقت الذى نفسِّر فيه الحوادث بأسبابها المباشرة خارجية وداخلية ، فنقول : هلك فلان بضربة سيف ، أو لشيخوخة أو لمرض ، لا يزال كل واحد منا يفسِّر الحوادث الشاذة الخارقة بالقضاء والقَدَر ، أو بسبب غيبى مجهول »[1] - أى مع إيمانه بالعلم الوضعى الواقعى .

أن المعرفة العلمية الواقعية القائمة على تتبع الجزئيات وتسجيل الظواهر والعلاقات بينها ، ليست هى قمة المعرفة الإنسانية ، ولا غاية النضج البَشرى .

فإن المعرفة العلمية التجريبية نفسها تحتاج إلى أساس فلسفى ، فإن الفلسفة - بمعنى النظر فى العلل والكليات وما وراء الظواهر والجزئيات - هى التى تقوم بتفسير الملاحظة والتجربة وغيرها من مقوِّمات العلم .. بل إن العلم نفسه ليس إلا حقيقة من الحقائق التى تعالجها الفلسفة فى نظرية المعرفة : كيف يكون العلم ممكناً ، وتحت أى ظروف نتصور هذا العلم ، وما أدوات العلم وما طبيعته ؟ .. إلخ ، أى إننا نحتاج إلى « علم العلم » : إلى تحليل العقل وقوانينه . وهذه كلها موضوعات تدخل فى مجال ما بعد الطبيعة[2] .

---

(١) الدين ، للدكتور محمد عبد اللّه دراز - مطابع دار الكتب - بيروت . ص ٨٥ - ٨٦ ، وانظر : أسس الفلسفة للدكتور الطويل ص ٢٠٨ - ٢٠٩

(٢) انظر : أسس الفلسفة ص ٢٠٧ - ٢٠٩

ومن هنا يقرر المرحوم الدكتور دراز [١] أن الأمر على عكس ما ذهب إليه « كونت » تماماً : أن النظرة الواقعية تقع فى مبدأ الطريق لا فى نهايته ، وأنها تمثل مرحلة الطفولة النفسية ، لا مرحلة النضج والكمال ، ذلك بأن مبعثها الحاجة العاجلة وضرورة الحياة اليومية ، وبأنها وظيفة الحس لا العقل ، وبأنها من معدن القابلية والانفعال . لا من معدن الفاعلية والإنشاء .

أما نظرة التعليل بالمعانى العامة فإنها تنبثق فى النفس على أثر ذلك ، متى استيقظت ملكتا التجريد والتعميم فى التصورات والأحكام ، فلا يكتفى الذهن حينئذ بجمع الحوادث المترابطة فى سلسلة متعاقبة ، كما تُجمع الأعواد فى الحزمة ، بل يحاول ربطها برباط معنوى تدور فى فلكه ، ويكون كالسلك الداخلى الذى ينتظم حبات العقد .

ونؤكد أن المعارف الإنسانية لا تستحق اسم العلم حتى تأخذ بنصيب قليل أو كثير من هذا التجريد والتعميم ، الذى يضع كل مجموعة فى نطاق يضبطها ، تحت لقب مشترك يسهل به استحضارها ويكون لها بمثابة قانون كلى تعلل به جزئياتها ، بل العلوم الواقعية تسعى الآن جاهدة للاندماج برمتها فى منظمة تنسقها وتُخضع جميع ظواهرها لناموس واحد ، وهذا هو ما يسمى بمبدأ « وحدة الوجود » بمعناه العلمى (Monism Scientifique) وسواء أبلغت العلوم هذا الهدف قريباً أو بعيداً أم لم تبلغه أبداً ، فالذى لا شك فيه هو أن هذه النزعة إلى استنباط المعانى الكلية لم تفتر بل تزداد قوة .

بقيت النظرة الروحية أو الدينية ، وواضح أنها لا تولد فى النفس إلا حينما يتسع أفقها . فتتجاوز الكون بظاهره وباطنه إلى ما وراءه ، فهى أوسع النظرات مجالاً ، وأبعدها مطلباً .

وهكذا ينقلب الترتيب الذى تخيله الفيلسوف رأساً على عقب ، وتعود الحاجات النفسية الثلاث إلى أوضاعها الطبيعية المعقولة : حاجة الحس ، فحاجة

---

(١) الدين ص ٧٦ - ٨٧

العقل ، فحاجة الروح . . وإن شئت قلت : حاجة الحس ، فحاجة العقل القانع ، فحاجة العقل المتسامى .

« على أن الذى يعنينا هنا ليس هو الوضع التقويمى لكل واحدة من هذه النزعات ، وإنما هو دخولها جميعاً فى كيان النفس الإنسانية . فكما إننا لا نجد أمارة واحدة تدل على قرب زوال النزعة الاستقرائية أو النزعة التعليلية ، كذلك لا نرى أمارة واحدة تشير إلى أن فكرة التدين ستزول عن الأرض قبل أن يزول الإنسان ! يقول الفيلسوف الفرنسى « سالمون ريناك » : « ليس أمام الديانات مستقبل غير محدود فحسب ، بل لنا أن نكون على يقين من أنه سيبقى شئ منها أبداً . ذلك لأنه سيبقى فى الكون دائماً أسرار ومجاهيل ، ولأن العلم لن يحقق مهمته على وجه الكمال » (١) .

ويقول الدكتور « ماكس نوردوه » عن الشعور الدينى : « هذا الإحساس أصيل يجده الإنسان غير المتمدين ، كما يجده أعلى الناس تفكيراً ، وأعظمهم حدساً ، وستبقى الديانات ما بقيت الإنسانية ، وستتطور بتطورها ، وستتجاوب دائماً مع درجة الثقافة العقلية التى تبلغها الجماعة » (٢) .

ويقول « أرنست رينان » فى تاريخ الأديان : « إن من الممكن أن يضمحلّ كل شئ نحبه ، وأن نبطل استعمال العقل والعلم والصناعة . ولكن يستحيل أن ينمحى التدين ، بل سيبقى حُجَّة ناطقة على بطلان المذهب المادى ، الذى يريد أن يحصر الفكر الإنسانى فى المضايق الدنيئة للحياة الأرضية » (٣) .

* * *

---

(١) انظر : الدين ص ٨٧

(٢) راجع : مادة « دين » فى « دائرة معارف القرن العشرين » للمرحوم محمد فريد وجدى .

(٣) المصدر السابق .

• ملاحظة جديرة بالتنبيه :

بقيت هنا ملاحظة جديرة بالتنبية والتسجيل . وهى : أن إيمان « أوجست كونت » وأنصاره وأمثاله بالعلم وحده ، ورفضهم للأفكار التى تأتى عن طريق « الفلسفة » و« الدين » إذا حللنا دوافعه وظروفه التاريخية إنما يعنى فى الحقيقة أمرين :

* رفض تخرصات الفلسفة الميتافيزيقية :

الأول : رفض تخرصات الفلسفة الميتافيزيقية وتناقضاتها .

الفلسفة التى تطلب لنفسها الثقة والاعتبار العام فيما تذكره من أفكار وآراء عن الوجود ، وهى التى شرَّق فلاسفتها وغرَّبوا ، وبحثوا فى كل شئ ولم يكادوا يتفقون على شئ . وهذه - فى الواقع - هى حدود طاقة العقل البَشرى ، إذا سلك هذه المفازة - ما وراء الطبيعة - وحده ، دون دليل من هَدى اللّه ووحيه المعصوم .

وهذا ما جعل الفيلسوف الألمانى الكبير « كانت » يُشبِّه العبارات « الميتافيزيقية » بأنها « ورق نقد بدون ضمان » وذلك ليبيِّن أن صنعة العقل الإنسانى فيما بعد الطبيعة لا تأتى بيقين حقيقى ، لأن العقل - إذا اجتاز مرحلة الإنسان ودائرته الحسية إلى دائرة فوقها أعلى منها - لم يستطع أن يأتى إلا بالظن والتخمين . فالعقل - بحكم أنه محدد بالبيئة والمكان والزمان والثقافة الخاصة والجو الطبيعى والاجتماعى والسياسى - لا يملك أن يأتى بيقين عن الوجود المطلق غير المحدد بالمكان أو الزمان أو بشئ مما يُحدَّد به الإنسان [1] . فالموجود المحدود لا يستطيع أن يتصور غير المحدود ، وكل ما يفعله أن يقيس وجوده على وجود نفسه ، وذلك ظن ، وليس بيقين . بل هو فى الحقيقة قياس فاسد ، إذ ليس ثمت جامع مشترك بين المقيس والمقيس عليه .

وما انتهى إليه « كانت » هو نفس ما انتهى إليه - أو إلى ما يشبهه أو يقرب

---

(١) انظر : الفكر الإسلامى الحديث للدكتور محمد البهى ص ٢٨٣ ، ٢٨٤

منه - كثير من الفلاسفة والمفكرين قديماً وحديثاً ، وهو الجانب الذى أطلق عليه المفكر العربى المعاصر الدكتور زكى نجيب محمود : « خرافة الميتافيزيقا » !!

بل إن هذا يشبه ما انتهى إليه جماعة من أئمة علم الكلام من المسلمين الذين خاضوا لجج العلوم العقلية ، فلم يظفروا منها بطائل ، حتى إن بعضهم تمنى في ختام عمره إيماناً كإيمان العجائز ! [١] .

ومن أجل هذا قال أحد أساتذة الفلسفة [٢] : إن الفلسفة لا رأى لها ، وذلك لأنها فى مسائل ما وراء الطبيعة وما شابهها من القضايا الكبرى ، تقول الشئ وضده ، وتُصدر الحكم ونقيضه ، يعنى : أن ما يقوله فليسوف ينقضه آخر ، وما يبيِّنه واحد يأتى آخر فى عصره أو بعده فيهدمه من أساسه . وبهذا لا تستطيع الفلسفة البَشرية أن تعطى رأياً واحداً محدداً فى قضية كبرى . فلا غرو أن يكون الوضعيون معذورين فى موقفهم من الفلسفة الميتافيزيقية . وهذا هو وضعها .

*

* المراد بالدين « دين الكنيسة الغربية » :

الأمر الثانى : إن رفض الدين والتنديد به إنما يراد به : دين الكنيسة الغربية حينذاك ، وما تتبناه من أفكار يرفضها العقل ، وينكرها العلم .. وهذا ما جعل عدداً من الفلاسفة يؤمنون بالله وبالدين ، وينكرون - فى الوقت نفسه - المسيحية ، مسيحية البابا والكنيسة والكهنة [٣] .

---

(١) انظر : أقسام اللذات ، للفخر الرازى ، والعقيدة النظامية لإمام الحرمين الجوينى .

(٢) هو الأستاذ الدكتور عبد الحليم محمود أستاذ الفلسفة بجامعة اللأزهر وعميد كلية أصول الدين (ثم وكيل الأزهر فوزير الأوقاف وشئون الأزهر ، فشيخ الأزهر أخيراً) .

(٣) انظر : الفلسفة الخُلقية .. نشأتها وتطورها ، للدكتور توفيق الطويل - الطبعة الثانية ، ص ٢٤٥ ، ٢٤٦ . وفيه : أن كونت - رغم إعجابه بدعوة المسيحية إلى الإيثار والمحبة ومساعدة الضعفاء - أخذ عليها أنها جمدت والعالم يجرى فى ركاب العلم ، إذ ارتبطت بالكاثوليكية التى =

وليس أدل على هذه الحقيقة من أن زعيم المذهب الوضعى الواقعى – أوجست كونت – نفسه ، الذى كان يتنبأ بأن فناء الديانات سيكون هو النهاية الحتمية لتقدم العلوم ، قد عاد فى آخر أمره متصوفاً عجيباً ! وكلل حياته بوضع ديانة جديدة ، معبودها الأكبر هو : « الإنسانية » . وقد طبع هذه الديانة على غرار النظام الكنسى للكاثوليكية ، فى عقائدها ، وطقوسها ، وأعيادها ، وطبقات قساوستها . رواية كاملة أعاد فصولها ولم يغيِّر إلا أشخاصها !! [١] .

ولعلّ « كونت » وكبار مدرسته لو عرفوا حقيقة دين كالإسلام ، اتسمت تصوراته وأخلاقه وأنظمته بالشمول والتوازن والإيجابية والواقعية ، وفسح المجال للعقل والعلم إلى أبعد مدى ، ما وجد نفسه محتاجاً إلى اختراع دين جديد ، ولوجد فى الإسلام ما ينشده وفوق ما ينشده [٢] .

ومهما يكن الأمر ، فإن موقف « كونت » آخراً لشهادة ناطقة على أن الدين لم ينته دوره كما زعم ، ولن ينتهى دوره ما بقى الإنسان .

فالدين جزء أصيل من فِطرة الإنسان ، وحاجة بَشرية حقيقية لا غِنى عنها . وربما أمكن الإنسان أن يستغنى عن العلم ، كالبدائيين من البَشر ، ولَكن لم نر جماعة فى مكان ما أو زمان ما ، استغنت عن الدين .

وقد نجد من الناس مَن يتمرد على الدين ، ويثور على التدين ، ولكنه فى

= تعثرت فى مسايرة التقدم العقلى ، ومتابعة ما تقتضيه مناهج البحث العلمى . ثم ما لبثت أن جمدت وتصدت – دفاعاً عن وجودها – لمقاومة التقدم وعرقلة سيره . ومن هنا نشأ النزاع الذى أتى على الأخلاق المسيحية ، فراحت هذه ضحية الروح الكاثوليكية وجمودها . ومن أجل هذا انصرف « كونت » عن اتخاذ المسيحية أساساً للأخلاق الجديدة ، وتطلع إلى إقامتها على أسس علمية وضعية . أ هـ .

(١) انظر : الدين ، للدكتور دراز ص ٩٤

(٢) قلت هذا عن « أوجست كونت » ونشرته منذ سنوات ، ولم أكن أعلم أن الرجل قرأ عن الإسلام بعض الشئ ، واعترف له بالعلمية والواقعية ، وهذا ما سجله المفكر العربى المسلم الدكتور رشدى فكار فى بعض بحوثه .

الواقع إنما يتمرد على الزيف والتحريف فى الدين . إنما يثور على دين وضعى أو دين محرَّف منسوخ ، كما وجدنا طبيب النفس الأمريكى الشهير الدكتور « هنرى لنك » ، مؤلف كتاب « العودة إلى الإيمان » الذى ثار على الكنيسة الغربية ، ثم رجع إلى الدين بعد تجارب ومشاهدات ردّته إلى رحابه ، ولكنه فى الواقع لم يعد إلى دينه القديم ، كما حدثنا هو عن نفسه ، بل عاد إلى دين فِطرى هو عند التحليل أقرب ما يكون إلى عقيدة الإسلام (١) .

فمن الخطل البيِّن القول بأن الدين قد ولّىّ الأدبار ، أو أصبح فى خبر كان . فربما صَحَّ هذا القول بالنظر إلى أوروبا فى القرن الثامن عشر أو التاسع عشر . أما القرن العشرين ، فيسوده اتجاه قوى للعودة إلى الإيمان ، والرجوع إلى القيم الروحية ، والهداية الإلهية التى جاء بها رسل الله .

إننا نرى رجلاً مثل « توينبى » - أكبر مؤرخى هذا العصر وأحد أقطاب الفكر العالمى - يقول عن نفسه : إنه من المؤمنين بأن الدين هو أهم ما فى الوجود (٢) .

ويقول : « الدين إحدى الملكات الضرورية الطبيعية البَشرية . وحسبنا القول بأن إفتقار المرء إلى الدين يدفعه إلى حالة من اليأس الروحى ، تضطره إلى التماس العزاء الدينى على موائد لا نملك منها شيئاً » (٣) .

ونجد كاتباً مطلعاً على الفكر العالمى واتجاهاته المعاصرة مثل المرحوم عباس محمود العقاد ، يحدثنا عن جمٍّ غفير من أنصار الإيمان ، ودعاة الروح فى كتابه « عقائد المفكرين فى القرن العشرين » .

وفى كتاب « الله يتجلى فى عصر العلم » نجد ثلاثين عالماً أمريكياً فى شتّى تخصصات العلوم الكونية والرياضية وغيرها ، يكتبون - من خلال علومهم - مؤيدين للإيمان .

---

(١) انظر : كتابنا « الإيمان والحياة » فصل « بين العلم والإيمان » ، وخصوصاً ما كتب تحت عنوان « الطب النفسى فى موكب الإيمان » .

(٢) مختصر دراسة للتاريخ : ١٧٣/٣

(٣) نفس المصدر ص ١٧٩

وينقل أحد هؤلاء عن العالِم الطبيعى والكاتب اللامع « أوليفر وندل » قوله : « كلما تقدمت العلوم ضاقت بينها وبين الدين شقة الخلاف ، فالفهم الحقيقى للعلوم يدعو إلى زيادة الإيمان باللّه » [١] .

* *

● حاجة الإنسان إلى الدين :

إن حاجة الإنسان إلى الدين ليست حاجة ثانوية ولا هامشية ، إنها حاجة أساسية أصيلة ، تتصل بجوهر الحياة ، وسر الوجود ، وأعمق أعماق الإنسان .

وفى أقصى ما يمكن من الإيجاز - غير المخل - نبين هنا وجه الحاجة إلى الدين فى حياة الإنسان :

* حاجة العقل إلى معرفة الحقائق الكبرى فى الوجود :

١ - حاجة الإنسان إلى عقيدة دينية تنبثق - أول ما تنبثق - من حاجته إلى معرفة نفسه ومعرفة الوجود الكبير من حوله . أى إلى معرفة الجواب عن الأسئلة التى شغلت بها فلسفات البَشر ولم تقل فيها ما يشفى .

فالإنسان منذ نشأته تلح عليه أسئلة يحتاج إلى الجواب عنها : من أين ؟ وإلى أين ؟ ولِمَ ؟! ومهما تشغله مطالب العيش من هذا التساؤل ، فإنه لا بد واقف يوماً ليسأل نفسه هذه الأسئلة الخالدة :

(أ) يقول الإنسان فى نفسه : من أين جئتُ وجاء هذا الكون العريض من حولى ؟ هل وُجِدتُ وحدى أم هناك خالق أوجدنى ؟ ومَن هو ؟ وما صلتى به ؟ وكذلك هذا العالَم الكبير بأرضه وسمائه ، وحيوانه ونباته وجماده وأفلاكه . هل وُجِد وحده أم أوجده خالق مُدبِّر ؟

(ب) ثم ماذا بعد هذه الحياة ... وبعد الموت ؟ إلى أين المسير بعد هذه

---

(١) اللّه يتجلى فى عصر العلم - ص ٥٢ .

الرحلة القصيرة على ظهر هذا الكوكب الأرضى ؟ أتكون قصة الحياة مجرد « أرحام تدفع ، وأرض تبلع » ولا شئ بعد ذلك ؟ وكيف تستوى نهاية الأخيار الطاهرين الذين ضحوا بأنفسهم فى سبيل الحق والخير ونهاية الأشرار الملوثين الذين ضحوا بغيرهم فى سبيل الهوى والشهوة ؟ أتختتم الحياة بالموت ؟ .. أم هناك وراء الموت حياة يجزى فيها الذين أساءوا بما عملوا والذين أحسنوا بالحسنى ؟

(جـ) ثم لماذا وُجِد الإنسان ؟ لماذا أُعطى العقل والإرادة وتميَّز عن سائر الحيوان ؟ لماذا سُخِّر له ما فى السموات وما فى الأرض ؟ أهناك غاية من وجوده ؟ أله مهمة فى حياته ؟ أم وُجِد لمجردُ أن يأكل كما تأكل الأنعام - ثم ينفق كما تنفق الدواب ؟ وإن كانت هناك غاية من وجوده فما هى ؟ وكيف يعرفها ؟

أسئلة تلح على الإنسان فى كل عصر وتتطلب الجواب الذي يشفى الغليل ويطمئن به القلب ، ولا سبيل إلى الجواب الشافى إلا باللجوء إلى الدين ...إلى العقيدة الدينية الصافية .الدين هو الذى يعرِّف الإنسان - أول ما يعرِّفه - أنه لم يخرج من العدم إلى الوجود صدفة ، ولا قام فى هذا الكون وحده ، وإنما هو مخلوق لخالق عظيم ، هو ربه الذى خلقه فسوَّاه فعدله ونفخ فيه من روحه ، وجعل له السمع والبصر والفؤاد ، وأمده بنعمه الغامرة ، منذ كان جنيناً فى بطن أمه : ﴿ أَلَمْ نَخْلُقكُّم من مَّاءٍ مَّهِينٍ * فَجَعَلْنَاهُ فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ * إِلَى قَدَرٍ مَّعْلُومٍ * فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾ (١) .

وهذا الكون الكبير من حوله ليس غريباً عنه ولا عدواً له . إنه مخلوق مثله لله لا يسير جزافاً ولا يمشى اعتباطاً ، كل شئ فيه بقَدَر ، وكل أمر فيه بحساب وميزان . إنه نعمة من الله للإنسان ورحمة . ينعم بخيراته ، ويستفيد من بركاته ، ويتأمل فى آياته . فيستدل به عن ربه : ﴿ الذّى خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذى قَدَّرَ فَهَدَى ﴾ (٢) . ﴿ إِنَّ فى خَلْقِ السَّمَوات وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لأُولِى الأَلْبَابِ ﴾ (٣) .

---

(١) المرسلات : ٢٠ - ٢٣ (٢) الأعلى : ٢ - ٣ (٣) آل عمران : ١٩٠ .

بهذه العقيدة يرتبط الإنسان بالوجود الكبير ، وبرب الوجود كله ، ولا يعيش منطوياً على نفسه ، معزولاً عما حوله . أو خائفاً منه .

والدين هو الذى يُعرِّف الإنسان : إلى أين يسير بعد الحياة والموت ؟ إنه يعرِّفه أن الموت ليس فناءً محضاً ، ولا عدماً صرفاً ، إنما هو انتقال إلى مرحلة أخرى .. إلى حياة برزخية بعدها نشأة أخرى تؤتى فيها كل نفس بما كسبت ، وتخلد فيما عملت ، فلا يضيع هناك عمل عامل من ذكر أو أنثى ، ولا يفلت من العدل الإلهى جبار أو مستكبر : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتاً لِّيُرَوْاْ أَعْمَالَهُمْ * فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ ﴾ (١) بهذا يعيش الإنسان بوجدانه في الخلود ، ويعلم أنه خلق للأبد ، وإنما ينتقل بالموت من دار إلى دار .

والدين هو الذى يُعرِّف الإنسان : لماذا خُلق ؟ ولماذا كُرِّم وفُضِّل ؟ يُعرِّفه بغاية وجوده ، ومهمته فيه . إنه لم يُخلق عبثاً ، ولم يُترك سدىً ، إنه خُلق ليكون خليفة فى الأرض ، يعمرها كما أمر اللّه ، ويُسخِّرها لما يحب اللّه ، يكشف عن مكنوناتها ، ويأكل من طيباتها ، غير طاغٍ على حق غيره ، ولا ناسٍ حق ربه . وأول حقوق ربه عليه أن يعبده وحده ، ولا يُشرك به شيئاً ، وأن يعبده بما شرع ، على ألسنة رسله ، الذين بعثهم إليه هداة معلمين ، مبشرين ومنذرين ، فإذا أدّى مهمته فى هذه الدار المحفوفة بالتكليف والإبتلاء ، وجد جزاءه هناك فى الدار الآخرة : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَراً ﴾ (٢) .

بهذا يدرك الإنسان سر وجوده ، ويستبين مهمته فى الحياة ، بيَّنها له بارىء الكون ، وواهب الحياة ، وخالق الإنسان .

إن الذى يعيش بغير دين - بغير عقيدة فى اللّه والآخرة - إنسان شقى محروم حقاً . إنه فى نظر نفسه مخلوق حيوانى . ولا يفترق عن الحيوانات الكبيرة التى

---

(١) الزلزلة : ٦ - ٨ (٢) آل عمران : ٣٠ .

تدب على الأرض من حوله ... والتى تعيش وتتمتع ثم تموت وتنفق ، بدون أن تعرف لها هدفاً ، أو تدرك لحياتها سراً . إنه مخلوق صغير تافه لا وزن له ولا قيمة ، وُجِد ولا يعرف : كيف وُجِد ، ولا مَن أوجده ؟ ويعيش ولا يدرى : لماذا يعيش ؟ ويموت ولا يعلم لماذا يموت ؟ وماذا بعد الموت ؟ إنه فى شك – بل فى عمى – من أمره كله : محياه ومماته ، مبدئه ومنتهاه ، كالذين قال اللّه فيهم : ﴿ بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الآخِرَةِ ، بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا ، بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾ (١) .

وحمل أرقى الشهادات ، وتسلم أعلى الدرجات ! وفرق كبير بين إنسان كعمر الخيام يقول فى حال حيرته وشكه :

لبستُ ثوب العمر لم أستشــــر وحرتُ فيه بين شتَّى الفــــكر !

وسوف أنضو الثوب عنى ، ولم أدر : لماذا جئتُ ، أين المفــــر ؟

* – حاجة الفِطرة البَشرية :

٢ – ما ذكرناه من حاجة الإنسان إلى الدين يتصل بحاجاته العقلية . ولكن هناك حاجة الوجدان والشعور أيضاً . فالإنسان ليس عقلاً فقط ، كالأدمغة الألكترونية . إنما هو عقل ووجدان وروح . هكذا تكوَّنت فِطرته ، ونطقت جبلته . فالإنسان بفِطرته لا يقنعه علم ولا ثقافة ، ولا يُشبع نهمته فن ولا أدب ، ولا يملأ فراغ نفسه زينة أو متعة ، ويظل قلق النفس ، جوعان الروح ، ظمآن الفِطرة ، وشاعراً بالفراغ والنقص ، حتى يجد العقيدة فى اللّه ، فيطمئن بعد قلق ، ويسكن بعد اضطراب ، ويأمن بعد خوف ، ويحس بأنه وجد نفسه .

يقول الفيلسوف « أچوست سياتيه » فى كتابه « فلسفة الأديان » [١] : « لماذا أنا متدين ؟ إنى لم أحرِّك شفتى بهذا السؤال مرة ، إلا وأرانى مسوقاً للإجابة عليه بهذا الجواب ، وهو : أنا متدين ، لأنى لا أستطيع خلاف ذلك ، لأن التدين لازم معنوى من لوازم ذاتى . يقولون لى : ذلك له أثر من آثار الوراثة أو التربية أو المزاج ، فأقول لهم : قد اعترضتُ على نفسى كثيراً بهذا الاعتراض نفسه ، ولكنى وجدته يقهقر المسألة ولا يحلها » .

ولا عجب أن وجدنا هذه العقيدة عند كل الأمم ، بدائية ومتحضرة ، وفى كل القارات شرقية وغربية ، وفى كل العصور قديمة وحديثة ، وإن كان الأكثرون قد انحرفوا بها عن الصراط المستقيم .

يقول المؤرخ الإغريقى « بلوتارك » : قد وُجِدت فى التاريخ مدن بلا حصون ، ومدن بلا قصور ، ومدن بلا مدارس ، ولكن لم توجد أبداً مدن بلا معابد ....

ولهذا جعل القرآن الدين – بمعنى العقيدة – هو الفطرة البَشرية نفسها : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً ، فِطْرَتَ اللّهِ الَّتِى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [٢] .

*

---

(١) الإسلام فى عصر العلم ، للمرحوم محمد فريد وجدى .　　(٢) الروم : ٣٠ .

* حاجة الإنسان إلى الصحة النفسية والقوة الروحية :

٣ - وثمت حاجة أخرى إلى الدين : حاجة تقتضيها حياة الإنسان وآماله فيها ، وآلامه بها ... حاجة الإنسان إلى ركن شديد يأوى إليه ، وإلى سناد متين يعتمد عليه ، إذا ألّمت به الشدايد ، وحلّت بساحته الكوارث ، ففقد ما يجب ، أو واجه ما يكره ، أو خاب ما يرجو ، أو وقع به ما يخاف . هنا تأتى العقيدة الدينية ، فتمنحه القوة عند الضعف ، والأمل فى ساعة الياس ، والرجاء فى لحظة الخوف ، والصبر فى البأساء والضرّاء وحين البأس .

إن العقيدة فى اللّه وفى عدله ورحمته ، وفى العوض والجزاء عنده فى دار الخلود ، تهب الإنسان الصحة النفسية والقوة الروحية ، فتشع فى كيانه البهجة ، ويغمر روحه التفاؤل ، وتتسع فى عينه دائرة الوجود ، وينظر إلى الحياة بمنظار مشرق ، ويهون عليه ما يلقى وما يكابد فى حياته القصيرة الفانية ، ويجد من العزاء والرجاء والسكينة ما لا يقوم مقامه ولا يُغنى عنه علم ولا فلسفة ولا مال ولا ولد ولا مُلْك المشرق والمغرب .

ورضى اللّه عن عمر إذ قال : « ما أصبتُ بمصيبة إلا كان للّه علىّ فيها أربع نِعَم : أنها لم تكن فى دينى ... وأنها لم تكن أكبر منها ... وأننى لم أُحرم الرضا عند نزولها ... وأننى أوجو ثواب اللّه عليها » [١] .

أما الذى يعيش فى دنياه بغير دين ، بغير إيمان ، يرجع إليه فى أموره كلها - وبخاصة إذا ادلهمت الخطوب ، وتتابعت الكروب ، والتبست على الناس المسالك والدروب - يستفتيه فيفتيه ، ويسأله فيجيبه ، ويستعينه فيعينه ، ويمنحه المدد الذى لا يغلب ، والعون الذى لا ينقطع - الذى يعيش بغير هذا الإيمان - يعيش مضطرب النفس ، متحير الفكر ، مبلبل الاتجاه ، ممزق الكيان ،

---

(١) انظر موضوع « الثبات فى الشدائد » من كتابنا « الإيمان والحياة » وكذلك موضوع « القوة » - طبع - مؤسسة الرسالة ببيروت ، ومكتبة وهبة بالقاهرة .

شبّهه بعض فلاسفة الأخلاق بحال « راقاياك » التعس ، الذى يحكون عنه أنه اغتال الملك ، فكان جزاؤه أن يُربط من يديه ورجليه إلى أربعة من الجياد ، ثم ألهب ظهر كل منها ، لتتجه مسرعة إلى جهة من الجهات الأربع ، حتى مُزِّق جسمه شر ممُزَّق !

هذا التمزق الجسمى البشع مثل للتمزق النفسى الذى يعانيه مَنْ يحيا بغير دين ، ولعل الثانى أقسى من الأول وأنكى فى نظر العارفين المتعمقين ، لأنه تمزق لا ينتهى أثره فى لحظات ، بل هو عذاب يطول مداه ، ويلازم مَن نُكِب به طول الحياة .

ولهذا نرى الذين يعيشون بغير عقيدة راسخة يتعرضون أكثر من غيرهم للقلق النفسى ، والتوتر العصبى ، والاضطراب الذهنى ، وهم ينهارون بسرعة إذا صدمتهم نكبات الحياة ، فإما انتحروا انتحاراً سريعاً ، وإما عاشوا مرضى النفوس ، أمواتاً كالأحياء ! على نحو ما قال الشاعر العربى قديماً :

ليس مَن مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء !

إنما الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء !

وهذا ما يقرره علماء النفس وأطباء العلاج النفسى فى العصر الحديث . وهو ما سجّله المفكرون والنُقّاد فى العالَم كله

يقول المؤرخ الفيلسوف « آرنولد توينبى » :

« الدينُ إحدى الملَكات الضرورية الطبيعية البَشرية ، وحسبنا القول بأن افتقار المرء للدين يدفعه إلى حالة من اليأس الروحى ، تضطره إلى التماس العزاء الدينى على موائد لا تملك منه شيئاً » [١] .

---

(١) مختصر دراسة التاريخ : ٣/١٧٩

ويقول الدكتور « كارل بانج » فى كتابه « الإنسان العصرى يبحث عن نفسه » : « إن كل المرضى الذين استشارونى خلال الثلاثين سنة الماضية ، من كل أنحاء العالَم ، كان سبب مرضهم هو نقص إيمانهم ، وتزعزع عقائدهم ، ولم ينالوا الشفاء إلا بعد أن استعادوا إيمانهم » [١] .

ويقول « وليم چيمس » فيلسوف المنفعة والذرائع : « إن أعظم علاج للقلق – ولا شك – هو الإيمان » .

ويقول الدكتور « بريال » : « إن المرء المتدين حقاً لا يعانى قَط مرضاً نفسياً » .

ويقول « ديل كارنيجى » فى كتابه « دع القلق وابدأ الحياة » : « إن أطباء النفس يدركون أن الإيمان القوى والاستمساك بالدين ، كفيلان بأن يقهرا القلق ، والتوتر العصبى ، وأن يشفيا من هذه الأمراض » .

وقد أفاض الدكتور « هنرى لنك » فى كتابه « العودة إلى الإيمان » فى بيان ذلك والتدليل عليه بما لمسه وجرّبه من وقائع وفيرة ، خلال عمله فى العلاج النفسى [٢] .

*

* حاجة المجتمع إلى بواعث وضوابط أخلاقية :

٤ – وهناك حاجة أخرى إلى الدين : حاجة اجتماعية ، إنها حاجة المجتمع إلى بواعث وضوابط : بواعث تدفع أفراده إلى عمل الخير ، وأداء الواجب وإن لم يوجد من البَشر مَن يراقبهم ، أو يكافئهم .. وضوابط تحكم علاقاتهم ، وتُلزم كل واحد منهم أن يقف عند حده ، ولا يعتدى على حق غيره أو يفرِّط فى خير مجتمعه ، من أجل شهوات نفسه ، أو منفعته المادية العاجلة .

---

(١) انظر : كتاب الإسلام يتحدى ، ص ٢٨١

(٢) انظر : فصل « بين العلم والإيمان » من كتابنا « الإيمان والحياة » وبخاصة ما كُتِب تحت عنوان : « الطب النفسى فى موكب الإيمان » .

ولا يقال : إن القوانين واللوائح كافية لإيجاد هذه الضوابط وتلك البواعث ، فإن القوانين لا تخلق باعثاً ، ولا تكفى ضابطاً ، فإن الإفلات منها ممكن ، والاحتيال عليها ميسور ، ولهذا كان لا بد من بواعث وضوابط أخلاقية ، تعمل من داخل النفس الإنسانية لا من خارجها . لا بد من هذا الباعث الداخلى ، ومن هذا : الوازع الذاتى ، لا بد من الضمير ، أو « الوجدان » أو « القلب » — سمه ما شئت — فهو القوة التى إذا صلحت صلح عمل الإنسان كله . وإذا فسدت فسد كله .

ولقد عرف الناس بالمشاهدة والتجربة واستقراء التاريخ ، أن العقيدة الدينية لا يغنى غناءها شئ فى تربية الضمير وتزكية الأخلاق ، وتكوين البواعث التى تحفز على الخير ، والضوابط التى تردع عن الشر ، حتى قال بعض قضاة العصر فى بريطانيا — وقد هاله ما رأى من جرائم موبقة ، رغم تقدم العلم ، واتساع الثقافة ، ودقة القوانين : « بدون أخلاق لا يوجد قانون ، وبدون إيمان لا توجد أخلاق » [١] .

ولا غرو أن اعترف بعض الملاحدة أنفسهم بأن الحياة لا تستقيم بدون دين ، بدون عقيدة فى الله وفى الجزاء فى الآخرة ، حتى قال « ڤولتير » : « لو لم يكن الله موجوداً لوجب علينا أن نخلقه » ! أى نخترع للناس إلهاً يرجون رحمته ويخافون عذابه ، ويلتمسون رضاءه فيعملون الصالحات ، ويتجنبون السيئات . ويقول مرة أخرى ساخراً : « لِمَ تشككون فى وجود الله ، ولولاه لخانتنى زوجتى ، وسرقنى خادمى » !!

وقال « بلوتارخ » : « إن مدينة بلا أرض تقوم عليها ، أسهل من قيام دولة بلا إله » !!

* *

---

(١) انظر : فصل « الإيمان والأخلاق » من كتابنا : « الإيمان والحياة » طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ومكتبة وهبة بالقاهرة .

● شهادة التاريخ والواقع :

إن تجارب التاريخ وتجارب الواقع كلها تنطق بأصالة الإيمان فى الحياة ، وضرورته للإنسان فهو ضرورة للفرد ليطمئن ويسعد ويزكو ، وهو ضرورة للمجتمع ليستقر ويتماسك ويرقى .

يقول الأستاذ العقاد : « إن تجارب التاريخ تقرر لنا أصالة الدين فى جميع حركات التاريخ الكبرى ، ولا تسمح لأحد أن يزعم أن العقيدة الدينية شئ تستطيع الجماعة أن تلغيه ، ويستطيع الفرد أن يستغنى عنه ، فى علاقته بتلك الجماعة ، أو فيما بينه وبين سريرته المطوية من حوله ، ولو كانوا من أقرب الناس إليه .

« ويكرر لنا التاريخ أنه لم يكن قَط لعامل من عوامل الحركات الإنسانية أثر أقوى وأعظم من عامل الدين ، وكل ما عداه من العوامل الأخرى فى حركات الأمم ، فإنها تتفاوت فيه القوة بمقدار ما بينه وبين العقيدة الدينية من المشابهة فى التمكن من أصالة الشعور وبواطن السريرة .

« هذه القوة لا تضارعها قوة العصبية ولا قوة الوطنية ولا قوة العُرف ، ولا قوة الأخلاق ، ولا قوة الشرائع والقوانين ، إذ كانت هذه القوة إنما ترتبط بالعلاقة بين المرء ووطنه ، أو العلاقة بينه وبين مجتمعه ، أو العلاقة بينه وبين نوعه ، على تعدد الأوطان والأقوام .

« أما الذين فمرجعه إلى العلاقة بين المرء وبين الوجود بأسره ، وميدانه يتسع لكل ما فى الوجود من ظاهر وباطن ، ومن علانية وسر ، ومن ماض أو مصير ، إلى غير نهاية ، بين آزال لا تُحصى فى القِدَم ، وآباد لا تُحصى فيما ينكشف عنه عالَم الغيوب . وهذا على الأقل هو ميدان العقيدة الدينية فى مثلها الأعلى ، وغاياتها القصوى ، وإن لم تستوعبها ضمائر المتدينين فى جميع العصور .

« ومن أدلة الواقع على أصالة الدين : أنك تلمس هذه الأصالة عند المقابلة بين الجماعة المتدينة ، والجماعة التى لا دين لها ، أو لا تعتصم من الدين بركن مكين .

« وكذلك تلمس هذه الأصالة عند المقابلة بين فرد يؤمن بعقيدة من العقائد الشاملة ، وفرد معطَّل الضمير ، مضطرب الشعور ، يمضى فى الحياة بغير محور يلوذ به ، وبغير رجاء يسمو إليه .

« لهذا .. الفارق بين الجماعتين ، وبين الفردين ، كالفارق بين شجرة راسخة فى منبتها وشجرة مجتثة من أصولها !

« وقَلَّ أن ترى إنساناً معطَّل الضمير ، على شئ من القوة والعظمة ، إلا أمكنك أن تتخيله أقوى من ذلك وأعظم ، إذا حلَّت العقيدة فى وجدانه محل التعطل والحيرة » [١] .

* *

● لا بديل عن الدين :

ومن الناس مَن يتصور إمكان الاستغناء عن الدين بالعلم الحديث حيناً ، أو المذاهب الفكرية « الأيديولوچيات » الحديثة حيناً آخر .

وكلا التصورين خطأ .

فقد بيَّن الواقع الناطق أنه لا شئ يغنى عن الدين ، ويقوم بديلاً عنه فى أداء رسالته الضخمة فى حياة الإنسان .

* العلم ليس بديلاً عن الدين :

أما العلم فليس بديلاً عن الدين والإيمان بحال . فإن مجال العلم غير مجال الدين . وأريد بـ « العلم » هنا العلم بمفهومه الغربى المحدود ، لا بمفهومه الإسلامى الشامل . الذى يشمل العلم بالظواهر الجزئية للكون ، والعلم بحقائق الوجود الكبرى . أى ما يشمل علم الدنيا ، وعلم الدين . فليس هو علم المادة وخواصها فحسب ، بل العلم المتعلق بالكون والحياة والإنسان ، وخالقها سبحانه .

---

(١) حقائق الإسلام وأباطيل خصومه ص ١٥ - ١٦

العلم بالمفهوم الغربى لا يصلح بديلاً عن الدين ، لأن مهمة هذا العلم أن يُيسِّر للإنسان أسباب الحياة ، لا أن يُفسِّر له ألغازها . العلم يعين الإنسان على حل مشكلة العيش ، ولكن لا يعينه على حل مشكلة الوجود وقضاياه الكبرى .

ولهذا نرى أعظم البلاد فى عصرنا تقدماً فى العلم ، وأخذاً بأسبابه ، يشكو أهلها من الفراغ الروحى ، والقلق النفسى ، والاضطراب الفكرى ، والشعور الدائم بالتفاهة والاكتئاب والضياع . ونرى شبابها ينقلبون بين شتّى البِدع الفكرية والسلوكية ، ثائرين على آلية الحياة ، ومادية الحضارة ، وإن لم يهتدوا إلى المنهج السليم ، والصراط المستقيم .

وهذا هو سر العوج والشذوذ والانحرافات ، التى لمسها العالَم كله فى سلوك أولئك الشباب الحائرين ، الذين يسمونهم « الخنافس » أو « الهيبيين » وأشباههم ممن ضاق درعهم بتفاهة العيش ، وتمردوا على حضارة الغرب وإن نشأوا بين أحضانها .

إن العلم الحديث محدود الوسع ، محدود القُدرة ، محدود المجال .

فى وسع العلم أن يمنح الإنسان الوسائل والآلات ، ولكن ليس فى وسعه ولا من اختصاصه أن يمنحه الأهداف والغايات ، وما أتعس الإنسان إذا تكدّست لديه الوسائل دون أن يعرف لنفسه هدفاً ولا لحياته قيمة ، إلا أهداف السباع فى العدوان ، أو أهداف البهائم فى الأكل والسِفاد . أما هدف رفيع يليق بمواهب الإنسان ، وخصائص الإنسان ، وكرامة الإنسان ، فلا .

إن الدين وحده هو الذى يمنح الإنسان أهدافاً عليا للحياة وغايات كبرى للوجود ويجعل له فيه مهمة ورسالة ، ولحياته قيمة واعتباراً ، كما يمنحه القِيَم الخُلُقية والمُثُل العليا التى تحبسه عن الشر ، وتحفزه على الخير ، لغير منفعة مادية عاجلة .

لقد أعطى العلم الإنسان جناحى طائر فحلّق فى الفضاء ، وأعطاه خياشيم حوت فغاص فى أعماق الماء ، ولكنه لم يعطه قلب إنسان !

وحين يعيش الإنسان فى الحياة بغير « قلب الإنسان » تستحيل أدوات العلم فى يديه إلى مخالب وأنياب تقتل وتُرهب ، وإلى معاول وألغام تنسف وتُدمِّر .

تستحيل أدوات العلم إلى أسلحة نووية ، وقنابل نابالم ، وغازات سامة ، وأسلحة كيماوية وجرثومية تنشر الموت والخراب عند استعمالها ، وتشيع الذعر والخوف قبل استعمالها [1] .

أجل .. قد استطاع العلم أن يضع قدم الإنسان على سطح القمر ، ولكنه لم يملك أن يضع يده على سر وجوده وغاية حياته !

لقد اكتشف الإنسان بالعلم « أشياء » كثيرة . ولكنه لم يكتشف حقيقة نفسه ! أوصله علم القرن العشرين إلى القمر . ولكن لم يوصله إلى السعادة والطمأنينة على ظهر الأرض ! جلب من هناك بعض الصخور والأتربة ، ولكنه لم يجد هناك ما يُخرجه من التعاسة والقلق والضياع فى كوكبه !

أصلح العلم ظاهر الإنسان ، وعجز عن إصلاح باطنه ، لم يستطع أن ينفذ إلى تلك « اللطيفة الربانية » المدركة الواعية ، الشاعرة الحسَّاسة ، التى إذا صلحت صلح الإنسان كله ، وإذا فسدت فسد الإنسان كله ، ألا وهى القلب ، أو النفس ، أو الروح ، سمها ما شئتَ ، فهى حقيقة الإنسان !

أعطى العلم إنسان القرن العشرين سلاحاً انتصر به على بعض قُوَى الطبيعة ، ولم يعطه ما ينتصر به على نفسه : على شهواته ، وشكه ، وقلقه ، وخوفه ، وتخبطه ، وصراعه الداخلى والاجتماعى .

لقد تقدَّم الطب الحديث والجراحة إلى أقصى حدودهما فى هذا القرن ، وبدأ الأطباء يقولون : إن العلم يستطيع القضاء على كل مرض غير الموت

---

(١) انظر : كتاب « الأسلحة الكيماوية والجرثومية » تأليف الدكتور نبيل صبحى ، لترى ما يحضِّره أعداء الإنسانية لإفناء الأحياء بسلطان العلم ومقدرة العلماء !! نشرته « مؤسسة الرسالة » ببيروت .

والشيخوخة !! ولكن الأمراض تكثر وتتشعب وتنتشر بسرعة مذهلة ، ومنها « الأمراض العصبية » و « النفسية » التى هى نتائج وأعراض « التناقض » الشديد الذى يمر به الفرد والمجتمع .

لقد حاول العلم الحديث أن يُغَذِّى كل الجوانب المادية فى الجسم الإنسانى ، ولكنه فشل فى تغذية الشعور والأمانى والإرادة ... وكانت حصيلة ذلك جسماً طويل القامة ، ممتلىء النواحى ، ولكن الجانب الآخر من الجسم - وهو أصل الإنسان - أصبح يعانى من أزمات لا حدٌ لها .

لقد أكَّدت إحصائية : أن ثمانين فى المائة (٨٠٪) من مرضى المدن الأمريكية الكبرى يعانون أمراضاً ناتجة عن الأعصاب من ناحية أو أخرى ، ويقول علم النفس الحديث : إن من أهم جذور هذه الأمراض النفسية : الكراهية والحقد والجريمة والإرهاق واليأس والترقب والشك والأثرة والانزعاج من البيئة . وكل هذه الأعراض تتعلق مباشرة بالحياة المحرومة من الإيمان بالله .

إن هذا الإيمان بالله يمنح الإنسان يقيناً جباراً حتى يستطيع مواجهة أعتى المشكلات والصعاب ، فهو يجاهد فى سبيل هدف سام أعلى ، ويغض بصره عن الأهداف الدنيئة القذرة .

إن الإيمان بالله يعطى الإنسان « محركاً » هو أساس سائر الأخلاق الطيبة ومصدر قوة العقيدة ... العقيدة التى عبَّر عنها السير « وليام أوسلر » بقوله : إنها قوة محركة عظيمة ، لا توزن بأى ميزان ، ولا يمكن تجربتها فى المعامل .

إن هذه العقيدة هى سر مخزن الصحة الموفورة التى يتمتع بها أصحابها ، وأية نفسية محرومة من هذه العقيدة لن تنتهى إلا بالأمراض أقساها وأعتاها .

ومن شقوة الإنسان أن علماء النفس يبذلون كل ما يمكنهم من الجهود فى الكشف عن أمراض نفسية وعصبية جديدة ، ولكنهم فى نفس الوقت يهملون بذل الجهود للوصول إلى علاج هذه الأمراض ، وهذه الظاهرة تثير شعوراً كئيباً

بأن هؤلاء العلماء قد أخفقوا فى الميدان الأخير ، ولذلك أكبُّوا على الميدان الثانى يسترون خيبتهم ويُظهرون بطولتهم أمام العالَم !

وإلى ذلك أشار أحد العلماء المسيحيين قائلاً : إن علماء الطب النفسى يبذلون كل جهودهم فى كشف أسرار « القُفل » الدقيقة الذى سوف يغلق علينا كل أبواب الصحة !

فالمجتمع الجديد يسير فى اتجاهين فى وقت واحد ، فهو يحاول من جهة الحصول على جميع الكمالات المادية ، على حين يتسبب - لتركه الدين - فى خلق أحوال تجعل من الحياة جحيماً . إنه يعطيك دواء الشفاء من الفم ، ويحقنك السم فى العضل !! [(١)] .

*

* الأيديولوچيات الحديثة لا تُغنى عن الدين :

وإذا كان العلم لا يصلح قَط بديلاً عن الدين ، فمثله المذاهب الفكرية الوضعية « الأيديولوچيات » التى أصبح لها فى عصرنا دعاتها ومبشروها . فهى لا تستطيع أبداً أن تقوم مقام الدين . وهذا أحد الخبراء العالميين بالمذاهب والحضارات يحدثنا عن ذلك . فلنستمع إليه .

يقول « أرنولد توينبى » فى كتابه « العادة والتغيير » :

« إن من الخصائص الأساسية للإنسان الإدراك ... إدراك وجوده ... وإدراك العالَم المحيط به ... سواء من البَشر أو العالَم المادى وغير المادى ... هذا الإدراك هو ما جعل الإنسان مختاراً فى تصرفاته ، ذا إرادة فيما يتخذ من قرارات ... فقد قاده هذا الإدراك إلى اكتشاف أنه لا يعلم عن العالَم الذى يعيش فيه إلا القليل من القشور ... وأن هذا القليل الذى يعرفه لا يستطيع أن

---

(١) عن كتاب : « الإسلام يتحدى » ، تأليف : وحيد الدين خان ، تعريب : مظفر الإسلام خان ، ص ٢٧٧ - ٢٧٩

يُفسِّر له سر الحياة والكون . ولقد أدرك أن الكلمة الأخيرة فى مصيره ليست فى متناوله ... ولكنها مِلْك قوى قاهرة ، عليه أن يتعرَّف عليها ، وأن يعيش متوافقاً معها متصلاً بها .

وحيث إن التدين جزء من الطبيعة البَشرية ... وحيث إن الإنسان لا يستطيع أن يعيش دون دين من نوع ما ... فلقد ترتب على تراجع الدين عن موقعه فى أوروبا أن قامت ديانات بديلة تسمى : المذاهب الفكرية ، أو الأيديولوچيات الفردية أو الرأسمالية ، والجَماعية أو الشيوعية ، والوطنية أو القومية .

إن الحرب الباردة التى يستعر أوراها بين الأيديولوچيات المعاصرة من جانب ، والأديان العليا (السماوية) من جانب آخر هى أخطر - بالنسبة لمستقبل البَشرية - من المشادة بين الشيوعية والرأسمالية ، بالرغم مما يلقاه الحوار بينهما من اهتمام عالَمى . فهل هذه الأيديولوچيات أديان جديدة أم انتكاسات ؟

فى الحق إنها ليست أمراً جديداً ... إنها انتكاسة للحرية التى اكتسبها الإنسان عبر العصور ... إنها تأخر ورجعية إلى فجر الحضارة حينما كان الإنسان يعبد ما لا يستطيع أن يسيطر عليه من قُوَى غامضة ، وهو حينما تقدَّم واستطاع أن يكون له دور مهم فى البيئة الطبيعية ... ترك عبادة قُوَى الطبيعة ، وعبد قُوَته الجَماعية كما تتمثل فى الحاكم .

إن الشيوعية قد أخطأت السبيل - لا فى إصرارها على العدالة الاجتماعية - ولكن فى تضحيتها بالحرية من أجل العدالة .

والرأسمالية أيضاً قد أخطأت السبيل - لا فى إصرارها على احترام فردية الإنسان وحريته - ولكن فى تضحيتها بالعدالة فى سبيل الفردية .

إن كلا منهما يؤيد جانب على حساب الأخر ... وكلتا النظريتين مادية ، وكما كان الإنسان لا يستطيع أن يحيا بالخبز وحده ... فإن هذين التفسيرين الماديين للعدالة والحرية تفسيران خاطئان .

على أنه يبدو أن كلتا العقيدتين ستستمر فى الحياة ، ولن تستطيع إحداهما التغلب نهائياً على الأخرى ... والاثنان فى صراع مع الوطنية أو القومية ... ولو أن هذا الصراع لا يحظى باهتمام كبير ... ولكنه ما إن تصطدم إحداهما مع الوطنية حتى تنتصر الوطنية ... وحينئذ يصبح الشيوعى والرأسمالى وطنياً أولاً وتتبعها صفته الثانية : الشيوعية أو الرأسمالية .

إن جميع الأيديولوچيات تشترك فى نقطة ضعف واحدة قد تودى بها جميعاً ، وذلك فى منافستها للأديان العليا على اكتساب ولاء الجماهير .

وهذا معناه العودة إلى عبادة الإنسان ... فبعد أن حرَّرته الأديان من عبودية المجتمع ، وعبودية الفرد ، ليتجه إلى الله وحده ... عاد الإنسان إلى سجن المجتمع ، وبعد أن كان فى علاقة مباشرة مع الحقيقة الخالدة ... عاد إلى ديكتاتورية العصور البائدة .

فتضاءل ليصبح مجرد نملة اجتماعية فى مجتمع النمل !!

لقد استطاعت الأديان أن تُعلِّم الإنسان أنه ليس حشرة اجتماعية ... ولكنه إنسان ذو كرامة وإدراك واختيار .. ولن تستطيع الأيديولوچيات أن تنسيه هذه الحقيقة .. لأنها لا تستطيع أن تحقق له الانعتاق الروحى الذى منحته له الأديان .
صحيح أن بعض الأديان قد أقامت سجوناً من صنعها ، حينما خلقت من الأجهزة والنُظم ما أصبح حاجزاً بين الإنسان وخالقه ، كما كان يصنع المجتمع القديم من قبل ... وهذا التحكم والتسلط من جانب بعض الأجهزة الدينية يتناقض أساساً مع سبب وجودهما فإنها وُجِدت لتحرر الإنسان من إسار المجتمع ، وتضعه مباشرة أمام مسئولياته فى علاقة مباشرة مع الحقيقة السرمدية الخالدة ... ومع ذلك فبالرغم من هذا التسلط والتحكم من جانب بعض الأديان ، إلا أنها استطاعت أن تمنح معتنقيها هدية لا تستطيع أن تجاريها فيها الأيديولوچيات الحديثة ... لقد منحته الاطمئنان من المساعدة والتوجيه والمثل الأعلى الخليق بالطموح ... لقد منحته الراحة الروحية وحرَّرته من سجون المجتمع .

إن كل إنسان يخطىء ويفشل ... ويزل ويشقى ... وفى النهاية ينتهى إلى الموت ومن هنا جاءت حاجته العميقة إلى العون الروحى الذى لا تستطيع أن تقدمه له الأيديولوچيات .

ومع هذا فإن الأيديولوچيات ستستمر فى اجتذاب الناس إلى حظيرتها ما لم تعمل الأديان على أن تستعيد سلطانها على قلوب البّشر ... وهى لن تستطيع ذلك إلا إذا صدقت مع نفسها واستطاعت :

١ - أن تتعاون بدلاً من الصراع والعداوة .

٢ - وأن تهتم اهتماماً جدياً بحقائق العصر الحديث .

٣ - وأن تنفض عنها الطقوس التى طغت على جوهرها ... مما تراكم من الخزعبلات عبر العصور .

فالدين هو قلب الحياة للإنسان ... وهو جوهر الحياة للإنسانية ... هو النور الذى يغمر القلوب ، فلا غِنَى للإنسان عن الدين ... ولن تستطيع الأيديولوچيات أن تحل محل الدين لأنها تمنحنا التعصب والتباغض ، بدلاً من أن تمنحنا المحبة والتعاون ، إنها قد تمنحنا لقمة الخبز ، ولكنها تسلبنا الطمأنينة النفسية والتحرر الروحى » (١) .

* *

● الرد على دعوى الماركسيين :

أما ما يردده الماركسيون من أن الدين « أفيون الشعوب » فهو ادعاء باطل ومردود من وجهين :

---

(١) عن مجلة « الوعى الإسلامى » السنة الثالثة - العدد السابع والعشرون - مقال الأيديولوچيات والدين . ترجمة الأستاذ محمد همام الهاشمى الخبير الاجتماعى بمجلس التخطيط بالكويت .

الأول : أن الدين الصحيح لا يُخدِّر الشعب ، ولا يلهيه عن المطالبة بحقه فى الدنيا ، استغراقاً بطلب النعيم فى الآخرة ! الدين الصحيح لا يقر الظلم ، ولا يرضى بالفساد والانحراف ، فإن صح هذا الادعاء فى شأن بعض الأديان ، فلا يصح بحال فى شأن الإسلام .

الإسلام فى الحقيقة ثورة إنسانية كبرى . ثورة لتحرير الإنسان - كل إنسان - من العبودية والخضوع لغير خالقه . ثورة فى عالَم الفكر والضمير والشعور ، وثورة فى عالَم الواقع والتطبيق .

وكان عنوان هذه الثورة هى هذه الكلمة العظيمة ، كلمة التوحيد : « لا إله إلاَّ اللّه » فكل مدّع أو متعاط للألوهية فى الأرض ، بالقول أو بالفعل ، هو مزوِّر لا وجود له . ولا يستحق البقاء . وكل الذين زعموا لأنفسهم - أو زعم لهم بعض الناس - أنهم أرباب مع اللّه ، أو من دون اللّه ، يجب أن يسقطوا إلى الأبد ، ويتواروا عن مسرح الحياة .

الناس إذن سواسية ، لا يجوز أن يستعبد بعضهم بعضاً ، أو يطغى بعضهم على بعض ، فإذا ظلم بعض الناس وطغى وأفسد ، كان على الناس أن يعترضوا طريقه ، ويأخذوا على يديه ، وإلا كانوا شركاءه فى الإثم واستحقاق العقوبة العادلة من اللّه .

يقول القرآن الكريم : ﴿ وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لاَ تُنصَرُونَ ﴾ (١) .

ويقول : ﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً ، وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (٢)

ويقول الرسول ﷺ : « إن الناس إذا رأوا الظالم ولم يأخذوا على يديه أوشك اللّه أن يعمهم بعقاب من عنده » (٣) .

---

(١) هود : ١١٣ (٢) الأنفال : ٢٥

(٣) رواه أبو داود والترمذى وقال : حديث حسن صحيح .

ويوجب على كل مَن رأى منكراً – أى ظلماً أو فساداً أو انحرافاً – أن يعمل على تغييره بكل ما يستطيع من قوته : « مَن رأى منكم منكراً فليغيِّره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » [١] .

والتغيير بالقلب – الذى هو أدنى الدرجات وأضعف الإيمان – ليس أمراً سلبياً تافهاً . إنها جمرة الغضب والكراهية للفساد والمنكر تتوهج وتتقد فى الجوانح حتى تجد الفرصة للتغيير بالقول أو الفعل ، باللسان أو اليد . وأدنى ثمراته العاجلة النفور من الظَلَمة والمفسدين والمقاطعة لهم ، فلا يؤاكلهم ولا يشاربهم ، ولا يجالسهم ولا يصاحبهم .

وقد عَدَّ النبى ﷺ مقاومة الظلم والفساد الداخلى ، كمقاومة الغزو والعدوان الخارجى . كلاهما جهاد فى سبيل الله . بل حين سُئِل : أى الجهاد أفضل ؟ قال : « كلمة حق عند سلطان جائر » [٢] فاعتبر ذلك أفضل الجهاد وأعلاه .

فهذا دين يحرِّض على مقاومة الظلم حتى الموت . ويعد الميت فى سبيل ذلك شهيداً فى سبيل الله ، بل فى طليعة الشهداء المرموقين ، بجوار حمزة بن عبد المطلب ، سيد الشهداء كما قال عليه الصلاة والسلام : « سيد الشهداء حمزة ، ورجل قام إلى إمام جائر ، فأمره ونهاه فقتله » [٣]

إن الإسلام يُربِّى المسلم على الشعور بالكرامة وعزة النفس ، ويجعل ذلك من خصائص الإيمان وآثاره : ﴿ وَلِلَّه العِزَّةُ وَلِرَسُوله وَلِلْمُؤْمنِينَ ﴾ [٤] ، بل من خصائص الإنسانية ولوازمها : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِى آدَمَ ﴾ [٥] .

ولهذا يبرأ الإسلام من كل مَن يرضى لنفسه بالذل والمهانة ، ويصبر على القيد يوضع فى رِجله ، أو الغل يوضع فى عنقه دون أن يقاوم الظلم ، أو يحاول

---

(١) رواه مسلم وغيره . (٢) رواه النسائى بإسناد صحيح كما فى الترغيب .

(٣) رواه الحاكم والضياء عن جابر وحسَّنه الألبانى فى صحيح الجامع الصغير .

(٤) المنافقون : ٨ (٥) الإسراء : ٧٠ .

التخلص منه ، ولو بالهجرة إلى أرض الله الفسيحة . يقول القرآن : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ المَلائِكَةُ ظَالِمِى أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى الأَرْضِ ، قَالُواْ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا ، فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ، وَسَاءَتْ مَصِيراً ﴾ (١) .

ويرد الرسول ﷺ منطق الاستسلام الجبرى أو السلبى لأحداث الحياة ووقائع الدهر ، باسم الإيمان بالقَدَر . ويعتبر ذلك ضرباً من العجز المذموم فى دين الله . إن النبى ﷺ قضى بين رجلين ، فقال المقضى عليه لما أدبر : حسبى الله ونِعْمَ الوكيل ! فقال النبى ﷺ : « إن الله يلوم على العجز ، ولكن عليك بالكيس ، فإذا غلبك أمر ، فقل : حسبى الله ، ونِعْمَ الوكيل » (٢) .

كره النبى العظيم من الرجل أن يوارى عجزه بالحسبلة والحوقلة ، بدل أن يواجه الأمر بما ينبغى له من الحكمة والتفطن . فذِكْر الله فى غير موضعه عجز واستسلام .

ومن هنا جاء فى وصاياه صلى الله عليه وسلم : « المؤمن القوى خير وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف ... احرص على ما ينفعك واستعن باللهِ ولا تعجز » (٣) .

وجاء فى أدعيته التى علّمها لبعض أصحابه : « اللّهم إنى أعوذُ بك من الهم والحزن ، وأعوذُ بك من العجز والكسل ، وأعوذُ بك من الجبن والبخل ، وأعوذُ بك من غلبة الدَّيْن وقهر الرجال » (٤) .

ففى هذا الدعاء استعاذة بالله تعالى من كل مظاهر الضعف التى تعترى الإنسان فتغلبه وتقهره وتذله .

---

(١) النساء : ٩٧ (٢) رواه أبو داود برقم (٣٦٢٧) .

(٣) رواه مسلم والعجز : ترك ما يجب فعله بالتسويف ، والكيس ، العقل وحُسن التصرف .

(٤) رواه أبو داود برقم (١٥٥٥) وفى سنده راوٍ ليِّن الحديث ، ولكن المفردات المستعاذ منها ثبتت فى الصحاح .

ومثل ذلك ما جاء فى دعاء القنوت : « اللّهم إنّا نستعينك ونستهديك ونستغفرك ونتوب إليك . ونؤمن بك ونتوكل عليك ، ونُثنى عليك الخير كله ، نشكرك ولا نكفرك ، ونخلع ونترك مَن يفجرك » .. فانظر ما تحمله هذه العبارة : « ونخلع ونترك مَن يفجرك » من تحريض سافر على خلع ومقاومة كل ظالم فاجر ، مهما تكن مكانته ومنصبه فى الناس .

فهل يقال فى مثل هذا الدين الذى يدعو إلى الثورة على الباطل والضعف والعجز والعبودية ، ويحرِّض على نُصرة الحق والقوة والحرية - إنه أفيون الشعب : يُخدِّره ويمنيه بنعيم الجنة ، ليسكت على مظالم حياته الدنيا ؟!!

لعل « ماركس » كان معذوراً حين قال ما قال ، لأنه لم يعرف الإسلام ، ولم يعرف موقفه من الظلم والبغى والفساد ، مع أن المنهج العلمى كان يُلزمه ألا يصدر حكمه عاماً شاملاً إلا بعد استقراء كامل ، ودراسة تامة لكل الأديان - أو للأديان الكبرى على الأقل - وأثرها فى الأمم على مدار التاريخ ، فإن لم يستطع كان عليه أن يحكم على الدين الذى عرفه لا على غيره . هذا هو مقتضى الأمانة العلمية ، والمنهج العلمى .

قلت هذا عن « ماركس » منذ سنوات ونشرته مجلة « منار الإسلام » فى دولة الإمارات العربية المتحدة . ثم أتيح لى أن أقرأ أخيراً ما كتبه الأستاذ الدكتور رشدى فكّار - المتُخصص فى دراسة الماركسية وفلسفتها وأصولها ومدارسها - عن رجوع « ماركس » فى أخريات حياته إلى الاعتراف بالدين بعد الرفض له ، وأن رفضه فى المراحل الأولى كان سياسياً ولم يكن فلسفياً .. وأن بعض مفكرى الماركسية الكبار من المعاصرين أمثال « روجيه جارودى » (١) أكّدوا ذلك ، واعتبروه « مرونة » من ماركس . واعتبره « فكّار » : « ارتداداً » والأولى تسميته « رجوعاً » .

ينقل الدكتور فكّار عن « ماركس » قوله بصريح العبارة :

« الإلحاد لا معنى له ، لأنه إنكار للإله بلا مبررات ، اللّهم إلا إذا كان الهدف أن يحلّ الإنسان محل الإله » !

---

(١) كتب هذا الكلام قبل أن يهتدى « جارودى » إلى الإسلام .

ويكرر « ماركس » نصاً : « الاشتراكية ليست فى حاجة إلى مثل هذه الشطحات التجريدية الجوفاء ، والمضاربة على الإله » .

ومن الأدلة على تغير موقف « ماركس » : الرسالة التى وجهها إلى « البابا » يهنئه فيها على موقفه من « الحلف المقدس » ورفضه الدخول فيه ، والانضواء تحت لوائه : حلف أولئك الذين شوّهوا جوهر الدين ، حين اتخذوا منه « شُرطة روحية » فى خدمتهم والدين منهم براء !

ومن ذلك مهاجمته للفيلسوف الملحد المشهور « فيورباخ » حيث وصفه « بأنه جعل من الوجدان والروح الدينية شيئاً راكداً جامداً ، لا قدرة من فيه أو له على التغيير » .

و« فيورباخ » هو صاحب الكلمة الجاحدة الجاهلة : « ليس صواباً أن اللّه خلق الإنسان ، بل الصواب : أن الإنسان هو الذى خلق اللّه » وكبرت كلمة خرجت من فِيه ، ما قال إلا كذباً .

وأكثر من ذلك وأصرح وأوضح : هذا النص الذى يقول فيه «ماركس » حرفياً - كما يقول الدكتور فكّار : « إن الإلحاد قد عاش وقته .. إنه تعبير سلبى ، لا يعنى شيئاً بالنسبة للاشتراكيين الأصلاء ، إن المعنى لديهم ليس هو إنكار الإله ، وإنما هو تحرير الإنسان » (١) .

ولكن مهما يكن عذر « ماركس » فما عذر الذين نشأوا فى ديار الإسلام ، ولم يكلفوا أنفسهم أن يدرسوه من مصادره ومن كتابات المحققين من علمائه ودعاته ؟

إن الذى يقرأ الكتب الإسلامية يراها طافحة بإنكار علماء الدين وأئمته على الظلم والظلمة والمناداة بإنصاف المظلومين من طبقات الشعب الكادحة (٢) .

* *

---

(١) انظر فى هذا : فصل « فى الماركسية والدين » من كتاب « تأملات إسلامية فى قضايا الإنسان والمجتمع » ص ٥٥ - ٦٨ نشر مكتبة وهبة - القاهرة .

(٢) انظر : كتاب « مواقف حاسمة للعلماء فى الإسلام » للأستاذين : على شحاتة وأحمد رجب . ففيه أمثلة عديدة على ذلك . وخاصة فى فصل « حماة الشعب » .

● أثر الإسلام فى حركات المقاومة والتحرر من الاستعمار :

إن الذى يقرأ التاريخ الحديث يجد أن التيَّار الإسلامى كان وراء كل حركات المقاومة المستميتة للاستعمار فى كل صِقع من ديار الإسلام .

يقول الأستاذ « برنارد لويس » فى كتابه « الغرب والشرق الأوسط » :

« ومنذ بدء التغلغل الغربى فى العالَم الإسلامى ، حتى يومنا هذا ، كانت أهم الحركات الفكرية المتميزة المهمة الأصيلة التى قامت فى وجهه : حركات إسلامية .

ولقد كان اهتمام هذه الحركات بمشاكل الإيمان والعقيدة ، وبمشاكل الجماعة المسلمة التى سيطر عليها غير المسلمين ، أكثر من اهتمامها بأرض أو بلد احتله الأجانب .

وأقوى الحركات الثورية التى قامت ، والتى كسبت أقوى التأييد ، وأثارت حماس أغلب الجماهير كانت دينية شعبية فى أصولها ، وفى شعاراتها ، وفى الأسلوب الذى عبَّرت به عن غايتها وسبيلها .

ولقد مرَّ العالَم الإسلامى فى تاريخ مواجهته الطويلة للمدنية الغربية بمراحل متعددة من اليقظة والمقاومة ، من المسايرة والرفض .. وحتى الأمس القريب كان للمشاكل التى تظهر دراسة ، وقياس ، وحلول فى إطار الإسلام .

ونستطيع القول فى أيامنا هذه : إن من التهور التأكيد على أن « علمنة » المشاعر الإسلامية بلغت حداً لا رجوع بعده » [(١)] .

وفى موضع آخر يقول صاحب كتاب « الغرب والشرق الأوسط » :

« وأهم حركات المقاومة للغربيين المنتصرين المحتلين ، وأكثرها نجاحاً ، كانت فى الأناضول ، حيث قام جمع من الثوار بقيادة مصطفى كمال ، وتحدوا الحلفاء واليونان والحكومة العثمانية التى كانت قائمة فى ظلهم .

---

(١) الغرب والشرق الأوسط : ترجمة د . نبيل صبحى ص ١٤٨ ، ١٤٩

ولقد حجبت علمانية وقومية الكماليين التى أعلنوها أخيراً ، الطابع الإسلامى القوى لحركة المقاومة فى أول مراحلها ، ولقد كان شعار الحركة : تحرير أرض الإسلام ، وشعوب الإسلام ، وتحرير الخليفة - السلطان - وطرد الغزاة المشركين .

ولقد كان الزعماء الدينيون من العلماء ومن حركة الإخوان الدراويش ، أبرز المؤسسين ، وأقوى المساندين لحركة المقاومة ، التى قادها - بعد ذلك - مصطفى كمال » [1] .

أى إن حركة المقاومة كانت فى أساسها إسلامية ، غذتها الروح الإسلامية والمشاعر الإسلامية ، ثم سرقها وقادها العلمانيون القوميون : مصطفى كمال وأشياعه ، ونسبوا فخرها لأنفسهم ، وقطفوا ثمارها لعلمانيتهم .

والوجه الثانى فى الرد على الماركسيين : أن الذى عابوه على الدين وقعوا هم فيه ! عابوا على الدين ما فيه من غيبيات وتنبؤات مستقبلة مجهولة ! ومذهبهم ملىء بالحتميات والتنبؤات التى يكتنها صدر الغيب !

عابوا على الدين ما فيه من تعظيم للأنبياء والقدِّيسين ، وما فيه من رسوم وشعائر تعبدية . ومع هذا نجدهم قد اتخذوا الأسلوب نفسه ، فإن الماركسية - كما هو معلوم لدى دارسيها ونقادها - ليست مجرد فلسفة باردة ، إنها ديانة ، لها عقائدها وإنجيلها ورسلها وقدِّيسوها وطقوسها وشعائرها « وإن حشود المتعبدين يمرون يومياً فى « موسكو » أمام جثمان « لينين » فى لحده الرخامى الأسود ، وعلى وجوههم أمارات الخشوع والإجلال ، مرور المؤمنين من قبل أمام رفات الشهداء » [2] يعنى : فى المسيحية ، فالإسلام يعتبر هذه المظاهر من الشرك والوثنية .

---

(١) المصدر السابق ص ١٦٨

(١) كرمنلو ص ١٥٣ وما بعدها . نقلاً عن المذاهب الأخلاقية للدكتور عادل العوا : ٢٠٣/٢ ، ومن قريب رأينا الجماهير الغفيرة بالملايين فى الصين الشيوعية تقف وقفة التقديس والخشوع نفسها أمام جثمان الزعيم الصينى « ماو » فكيف يفسِّرون هذا الموقف تفسيراً مادياً وفقاً لفلسفتهم التقليدية ؟!!

يقول الباحث الباكستانى الأستاذ ميرزا محمد حسين فى كتابه عن « الإسلام وتوازن المجتمع » : [(١)]

« إن البلشفية (الشيوعية) تستميت فى عداء الدين ، من أجل مظاهره الغامضة ، وعدته من الطقوس والشعائر . ومع ذلك لم تحرز البلشفية تفوقها إلا بانتحال أساليب الدين ووسائله . ومن هنا تُدْعَى الآن « ديناً » .

أما كتبها المقدسة فهى تعاليم « كارل ماركس » التى يُنظر إليها بكل إجلال ، باعتبارها كشفاً وإلهاماً ، كما ينُظر إليها باعتبارها معصومة من أى خطأ !

وللشيوعية شُرَّاحها ومريدوها ودعاتها ، حتى شهداؤها !

ولها عقائدها وأصولها ، ويدعها الزائفة المرفوضة !

وهى تأخذ فى مطاردة الهراطقة .. وفى تصفية الزنادقة ، وفى إقامة محاكم التفتيش ، وفى عمل المذابح ضد المتشككين والمنكرين والمرتّدين !

ولها طرئقها فى « الإلهام » و « الحرمان » !

ولها معبد أوثانها ، وأيقوناتها . الڤاتيكان لديها هو « الكرملين » ، والوثائق البابوية هى كتابات « ستالين » !

ولها طقوسها ورموزها المعقدة مثل أى دين ! [(٢)] .

---

(١) ترجمة فتحى عثمان ص ٧٩

(٢) الخطيئة – فى نظر هذه الديانة – هى الرأسمالية ، وإبليس وجنوده هو : القُوَى البرجوازية والرجعية ، و « المُخلِّص » هو الحزب ، و « مملكة السماء » هو الشيوعية ، و« الكهنة » هم المحترفون الثوريون الذين يستشفون أعمق أعماق الطبقة الكادحة ، ويتلقون الأسرار الحقيقية من خلال « رؤاهم » ويذيعونها على « المؤمنين » وأخرويات هذه العقيدة الجديدة ليست « ميتافيزيقية » ، بل هى أخرويات « علمية » فهى « اشتراكية علمية » . أما الطقوس والابتهالات فيلتمسها هؤلاء فى نظرية وتكتيك الحزب عند لينين .. إلخ .

انظر : حلقة البحث الإسلامية : ما بعد النكبتين ص٢٢ – ٢٣

وإنها لتشغل قلوب أتباعها بوعود الخلاص ، وآمال المستقبل ، والجزاء المنتظر فى نعيم الدنيا !!

وهى تتظاهر بأنها لا تعرض للدين فى معانيه الموروثة التى تلقى احترام الناس ، كما أنها لا تحاول إصلاح مفاهيمه إصلاحاً سليماً يعتد به .

ولكنها تعمل على أن تطوى الدين تماماً وتحل محله شعارات معادية للألوهية ، ولكنها « دين » من طراز غريب ! » أ . هـ .

والواقع أن الذى ينبغى أن يُطلق عليه بحق أنه أفيون الشعب هو : الإيمان بالشيوعية ، فهى التى تُمنِّى الناس بجنة موهومة على الأرض ، جنة تختفى فيها الفوارق ، وينعم الناس بالرخاء والأمن والمساواة والحرية .

وقد مضى على قيام أول دولة ماركسية نحو ستين سنة وهم فى ظل ديكتاتورية متسلطة مستبدة لم ير التاريخ أشد منها ظلماً وطغياناً وتجبراً . وأصدق شاهد على ذلك حملات التطهير وحمَّامات الدم ، التى تُقام بين حين وآخر .

ومن الغريب أن تجد فى أبناء المسلمين مَن ينادى بإبعاد دينهم عن قيادة المجتمع ، وتوجيه الحياة فيه ، على حين نجد من مفكرى الغرب مَن يترقب أو يتمنى أن يكون للإسلام دور فى هداية المجتمع العالَمى ، والأخذ بيديه إلى الصراط المستقيم ، أو المنهج المتوازن الذى هو طابع هذا الدين .

يقول الدكتور « جرمانوس » : « إن مستقبل العالَم وخلاصه من خطر الاصطدام الاجتماعى الذى يهدده ، لن يكون إلا فى المزاوجة بين الحضارة الأوروبية بدرسها وعلمها ، وبين الروح العالية التى تنطوى عليها عقائد الدين الإسلامى . وإنى أؤمل أن يكون الإسلام قادراً مرة أخرى على تحقيق هذه المعجزة فى سبيل وحدة الجماعة الإنسانية .. » .

* * *

إسلام متطوّر.. أم تطوّر مسلم ؟!.

كلما نادى دعاة « الحل الإسلامى » أمتهم المسلمة ، بوجوب تطبيق شريعة ربها ، وأحكام دينها ، والعودة إلى الإسلام – عقيدة وعبادة ومنهاج حياة – ارتفعت فى وجوههم أصوات العلمانيين ، تخوّف من هذه العودة الواجبة ، وذلك التطبيق المفروض فى مجتمع يدين بالإسلام .

ولهؤلاء المخوِّفين والمثبِّطين شبهات يسردونها كأنها حُجَج لا تُدحض ، أو بيِّنات لا تُنقض ، وهى فى حقيقة الأمر أوْهى من بيت العنكبوت : ﴿ وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ ، لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾ (١) .

وفى مقدمة هذه الشبهات : ما يُصوِّر لهم – أو ما يتصورونه هم إن أحسنَّا الظن بهم ، وأنهم يفكرون بأنفسهم لأنفسهم – أن الشريعة الإسلامية شريعة جامدة لا تقبل التطور ، وأن أحكامها لا تلين لتغير الزمان ، وتبدل المكان وتقلب الإنسان ، وأن الحياة التى تُبنَى عليها ، محكوم عليها بالتوقف والجمود ، والسير فى موضعها ، وهذا معناه التخلف والركود والوقوف فى وجه كلِّ تطور . وهذا نتيجة طبيعية ومنطقية – فى نظرهم – ما دام الدين من شأنه الثبات والجمود ، والحياة من شأنها التغير والتطور .

فالواجب – عند هؤلاء – أن يُحصر الدين فى أقفاص الصدور ، فلا يتجاوز أن يكون علاقة خاصة بين المرء وربه ، وإذا خرج من هذا القفص – تجوزاً – لم يجز له بحال أن يتعدى دائرة المسجد ، الذى توجهه الدولة ولا يوجهها ! وذلك للحفاظ على الحياة المتحركة المتغيرة ، أن يقتلها « الجمود » الذى هو من طبيعة

---

(١) العنكبوت : ٤١

الدين . وبهذا يبررون التشريعات الوضعية والتوجهات اللادينية فى الاجتماع والسياسة والاقتصاد والثقافة والإعلام والتعليم ، وشئون الحياة العامة جمعاء .

وهنا تحتدم المعركة بين دعاة « الحل الإسلامى » الذين يُتهمون بالمحافظة أو « الجمود » ، وبين دعاة « العلمانية » الذين يزهون بدعوى مسايرة « التطور » .

ويحسن بى أن أذكر نموذجاً واضحاً لدعاوى هؤلاء الذين يبررون الاتجاه إلى العلمانية ، والتبعية العمياء للحياة الغربية ، والقِيَم الغربية ، والقوانين الغربية والتقاليد الغربية . فبالمثال يتضح المقال ...

● نموذج لتبرير العلمانية بتهمة جمود الشريعة :

فى سنة ١٩٢٥ كان جو الإرهاب والتنكيل خانقاً فى تركيا ، عندما أصدر مصطفى كمال « القانون المدنى » الذى حلَّ محل القوانين الإسلامية التى كانت تصوِّرها « مجلة الأحكام العدلية » ، ويُعتبر هذا القانون من أخطر القوانين اللادينية التى مسَّت المجتمع التركى فى الصميم ، وغيَّرت الأُسس التى كانت تقوم عيها حياته ، وصدر مع القانون تقرير يشرح الأسباب الموجبة له . وكان من بين هذه الأسباب ما يلى :

« إن أساس « مجلة الأحكام » وخطوطها الرئيسية هو الدين ، فى حين أن الأديان تحتوى أحكاماً لا تتغير ، والحياة معرَّضة لتحولات مستمرة ، وإذا كان عدم تغيير الدين ضرورة من ضروراته ، فليس الأمر كذلك بالنسبة إلى الحياة ، وهذا ما يوجب أن يبقى الدين وجدانياً ، وأن تكون نظم الحياة مستلهَمة من مقتضياتها فى التحول والتطور ، وما يقوم على الأُسس الدينية منها من شأنه أن يحول دون ترقى الأمة التى يُطبَّق عليها ، لأنه يربطها بروابط بدائية من وجهة نظم الحياة .

« وليس من شك فى أن وقوف الأمة التركية فى مستوى دون مستوى غيرها ، وحياتها حياة القرون الوسطى فى العصر الحاضر ، يرجع إلى كونها تعيش تحت تأثير قواعد مستمدَة من أحكام دينية ومقدَّسة لا تتغير ، ولا يجوز أن يظل

الأمر كذلك فى حال ، وأن تبقى الجمهورية التركية محرومة من قانون مدنى مستلهَم من مقتضيات الحياة والعصر الحديث ، كما أن هذا غير متسق مع الثورة الاجتماعية التركية أيضاً .

« وهذا عدا ما يقع فيه الحكّام (القضاة) من مشاكل وتناقض وبلبلة ، سواء فى استنباط الأحكام من كتب فقهية متنوعة ، أم فى كونهم غير مقيَّدين بمواد ثابتة معيَّنة ، بحيث كثيراً ما يصدر حكمان مختلفان فى بلدين مختلفين مع وحدة الحادث ، وهكذا تكون مصاير الناس وأمورهم غير قائمة على أسس عدل معيَّنة ومستقرة ، بل على الصدفة والطالع ، ومنوطة بقواعد فقهية متناقضة تمتُّ إلى القرون الوسطى .

« وهذا ما أوجب على الحكومة الجمهورية أن تُخلِّص الأمة من موقف بدائى بائس ، وأن تضع قانوناً مدنياً متسقاً مع الثورة التركية ، ومع مقتضيات المدنية الحاضرة بكل سرعة ممكنة »[١] .

هذه الفقرات من التقرير الرسمى الذى أعدته حكومة أتاتورك ، تبريراً لإلغاء الشريعة الإسلامية ، وطردها من حياة المجتمع التركى ، الذى ظل يُحكم بها ، ويحتكم إليها عدة قرون ، أى منذ دخل فى دين الإسلام .. واستيراد قوانين جديدة من أوروبا ، يُقهر على التحاكم إليها قهراً ، بدعوى أنها تتسق مع مقتضيات المدنية الحاضرة ، وإن خالفت عقيدة الأمة وتقاليدها ، وأفكارها ، ومشاعرها ، ومواريثها الثقافية والنفسية والاجتماعية .

* *

● إدعاء مردود :

وما الحُجَّة التى برَّر بها أتاتورك وحكومته إلغاء الأحكام الشرعية حتى فى الزواج والطلاق والميراث ؟

---

(١) عن كتاب : المغرب المسلم ضد اللادينية ، للأستاذ إدريس الكتانى .

إنها تتركز حول محور أساسى هو أن القوانين الشرعية أساسها الدين ، والدين ثابت لا يتغير ، وعدم التغيير فيه ضرورة من ضروراته . وليس الأمر كذلك بالنسبة للحياة ، فهى معرَّضة لتحولات مستمرة ، ولهذا يجب أن يبقى الدين « وجدانياً » أى علاقة بين ضمير الإنسان وربه ، ولا صلة له بالحياة والمجتمع والدولة . وأن تكون نظم الحياة مستلهَمة من مقتضياتها فى التحول والتطور . وليست قائمة على أُسس دينية جامدة تحول دون ترقى الأمة وتطورها ، وتمشيها مع مقتضيات المدنية الحاضرة .

فهل هذا التعليل أو التبرير أو التفسير صحيح من وجهة نظر العقل والعلم المحض ؟

نستطيع أن نقول : لا ، بملء أفواهنا ، ومنطق العقل والعلم والتاريخ والواقع يؤيدنا .

لقد افترض التقرير أن أحكام الدين كلها ثابتة ، لا مجال فيها لتغير أو تطور بحال من الأحوال .

كما افترض أن الحياة كلها متغيرة متحولة ، لا مجال فيها للثبات بوجه من الوجوه .

والحق أن كِلاً الافتراضين مردود .

* *

• الثابت والمتغير من أحكام الدين :

أما الأول .. فليس صحيحاً أن كل أحكام الدين ثابتة دائمة وغير قابلة لدخول الاجتهاد فيها ، وطروء التغير عليها .

فمن أحكام الدين ما يتعلق بالعقائد التى تحدد نظرة الدين إلى المبدأ والمصير إلى الله والكون والحياة والإنسان ، أو ما يسميه علماء العقائد عندنا : الإلهيات والنبوات والسمعيات ، وهذه حقائق ثابتة لا تتغير .

ومنها : ما يتعلق بشعائر العبادات الرئيسية التى تحدد صلة الإنسان العملية بربه . وهى التى تعتبر أركان الإسلام ، ومبانيه العظام ، وهذه فى أسسها العامة ثابتة ، وإن كان الاجتهاد يدخل عليها فى كثير من التفاصيل .

ومنها : ما يتعلق بالقِيَم الخُلُقية ، ترغيباً فى الفضائل ، وترهيباً من الرذائل ، وهذه تتميز بالثبات أيضاً فى مجموعها .

وهذه الثلاثة لا يحتاج الناس إلى تغيرها ، بل إلى ثباتها واستقرارها ، لتستقر معها الحياة ، وتطمئن العقول والقلوب .

بقى أمر نظم الحياة المختلفة ، مثل نظام الأسرة والمواريث ، ونحوها ، ونظام المعاملات والمبادلات المالية ، ونظام الجرائم ، والعقوبات ، والأنظمة الدستورية والإدارية والدولية ، ونحوها ، وهى التى يُفصِّل أحكامها الفقه الإسلامى بمختلف مدارسه ومذاهبه .

وهذه ذات مستويين ..

مستوى يمثل الثبات والدوام ، وهو ما يتعلق بالأسس والمبادىء والأحكام التى لها صفة العموم ، وهو ما جاءت به النصوص القطعية الثبوت ، القطعية الدلالة . التى لا تختلف فيها الأفهام ، ولا تتعدد الاجتهادات ، ولا يؤثر فيها تغير الزمان والمكان والحال .

ومستوى يمثل المرونة والتغير ، وهو ما يتعلق بتفصيل الأحكام فى شئون الحياة المختلفة ، وخصوصاً ما يتصل بالكيفيات والإجراءات ونحوها ، وهذه قلَّما تأتى فيها نصوص قطعية ، بل إما أن يكون فيها نصوص محتملة ، أو تكون متروكة للاجتهاد ، رحمة من اللّه تعالى ، غير نسيان ، وقد عرضتُ لهذه القضية فى بحث لى عن « الفقه الإسلامى بين الأصالة والتجديد » [1] ، يحسن بى أن أنقل منه هذه الفقرات :

---

(١) ألقى فى المؤتمر التاريخى عن « الحضارة العربية بين الأصالة والتجديد » الذى أقيم فى بيروت سنة ١٩٧٤ ، ونشرته أخيراً « دار الصحوة » بالقاهرة .

« مِن الناس مَن يرتاب أو يتوجس خيفة من المناداة بالرجوع إلى الفقه الإسلامى واتخاذه أساساً تشريعياً وقضائياً .

ومصدر هذا الارتياب والتوجس هو : الأساس الربَّانى والصفة الدينية للفقه الإسلامى - فمن المتفَق عليه أن المصدرين الأساسيين لهذا الفقه هما : كتاب اللَّه وسُنَّة رسوله ﷺ .

وهذا يقتضى - فى نظرهم - أن يتسم هذا الفقه بالثبات - أو الجمود - وأن تقف العقول البَشرية أمامه وقفة التسليم والاتباع ، لا وقفة الابتكار والإبداع . إذ لا مكان للعقل أمام الوحى . ولا مجال للاجتهاد فى مورد النص ، وهذا ما يجعل أسباب المرونة وقابلية التطور معدومة أو ضعيفة داخل هذا الفقه .

* *

● مجال الثبات والتطور فى الفقه :

والعارفون يعلمون تمام العلم أن مَن يقول هذا الكلام لا علم له بالفقه الإسلامى وخصائصه ومميزاته ، التى هى ثمرة لخصائص الإسلام نفسه ، فإن من أبرز هذه الخصائص : أنه يجمع بين الثبات والمرونة معاً فى تناسق محكم وتوازن فريد . فلم يمل مع القائلين بالثبات المطلق ، الذين جمَّدوا الحياة والإنسان . ولم يجنح إلى القائلين بالتغير المطلق كذلك ، الذين لم يجعلوا لقيمة ولا لمبدأ ولا شئ ما ثباتاً أو خلوداً ، بل كان وسطاً عدلاً بين هؤلاء وهؤلاء [١] .

فالأصول الكلية ثابتة خالدة ، شأنها شأن القوانين الكونية ، التى تمسك السموات والأرض أن تزولا ، أو تضطربا ، أو تصطدم أجرامها .

والفروع الجزئية مرنة متغيِّرة ، فيها قابلية التطور ، شأن ما فى الكون والحياة من متغيرات جزئية ، لازمة لحركة الإنسان وحركة الحياة .

---

(١) انظر فصل « الجمع بين الثبات والتطور » من كتابنا : « الخصائص العامة للإسلام » .

وهكذا كان فى الفقه الإسلامى منطقة مغلقة لا يدخلها التغيير أو التطوير ، وهى منطقة « الأحكام القطعية » وهذه هى التى تحفظ على الأمة وحدتها الفكرية والسلوكية .. ومنطقة مفتوحة هى منطقة « الأحكام الظنية » ثبوتاً أو دلالة ، وهى معظم أحكام الفقه ، وهى مجال الاجتهاد ، ومعترك الأفهام ، ومنها ينطلق الفقه إلى الحركة والتطور والتجديد .

* *

● أسباب المرونة فى الشريعة الإسلامية :

وقد كتبتُ بحثاً مستقلاً عن خصيصة المرونة أو قابلية التطور فى الشريعة الإسلامية [١] ، وحسبى هنا أن أشير إلى عناوينه أو خطوطه البارزة ..

أولاً : أن الشارع الحكيم لم ينص على كل شئ ، بل ترك منطقة واسعة خالية من أى نص ملزم ، وقد تركها قصداً للتوسعة والتيسير والرحمة بالخلق ، وهى التى سميناها « منطقة العفو » وفيها جاء الحديث : « ما أحلّ اللّه فى كتابه فهو حلال ، وما حرَّم فهو حرام ، وما سكت عنه فهو عفو ، فاقبلوا من اللّه عافيته ، فإن اللّه لم يكن لينسى شيئاً » [١] ، ثم تلا : ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً ﴾ [٣] .

وأشار إليها الحديث الآخر : « وترك أشياء رحمة بكم غير نسيان ، فلا تبحثوا عنها » [٤] .

ثانياً : أن معظم النصوص جاءت بمبادىء عامة ، وأحكام كلية ، ولم تتعرض للتفصيلات والجزئيات إلا فيما لا يتغير كثيراً بتغير المكان والزمان مثل شئون

---

(١) نشر فى العدد الثانى من « حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية » بجامعة قَطَر تحت عنوان « عوامل السعة والمرونة فى الشريعة الإسلامية » ونشرته « دار الصحوة » بالقاهرة ، فليُرجع إليه .

(٢) الحديث رواه البزار والحاكم وصححه ووافقه الذهبى .

(٣) مريم : ٦٤ (٤) رواه الدارقطنى وحسّنه النووى فى الأربعين .

العبادات وشئون الزواج والطلاق والميراث ونحوها . وفيما عداها اكتفت الشريعة بالتعميم والإجمال ، مثل : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ ﴾ [١] ، ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ [٢] ، « لا ضَرر ولا ضِرار » .

ثالثاً : أن النصوص التى جاءت فى أحكام جزئية قد صيغت صياغة معجزة . بحيث تتسع لتعدد الأفهام والتفسيرات ، ما بين متشدد ومترخص ، وما بين آخذ بحرفية النص ، وآخذ بروحه وفحواه ، وقلّما يوجد نص لم يختلف أهل العِلم فى تحديد دلالته وما يُستنبط منه ، وهذا راجع إلى طبيعة اللغة ، وطبيعة البَشر ، وطبيعة التكليف .

رابعاً : أن ملء منطقة الفراغ التشريعى - أو العفو - يمكن أن يتم بوسائل متعددة يختلف المجتهدون فى اعتمادها وتقدير مدى الأخذ بها ما بين مضيِّق وموسِّع ، فهنا يأتى دور القياس أو الاستحسان أو الاستصلاح ومراعاة العُرف ، أو الاستصحاب أو غيرها ، من أدلة ما لا نص فيه [٣] .

خامساً : تقرير مبدأ تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والحال والعُرف ، وهو مبدأ تقرر منذ عهد الصحابة الذين كانوا أكثر الناس رعاية له ، وبخاصة عمر ، كما فى موقفه من المؤلَّفة قلوبهم ، ومن قسمة الأرض المفتوحة ، ومن طلاق الثلاث وغيرها .

بل بدأ تقرير هذا المبدأ حقيقة منذ عهد النبى ﷺ كما فى منع ادخار لحوم الأضاحى بعد ثلاث لطروء بعض الوافدين على المدينة فى أحد الأعياد ، وإباحته بعد ذلك فى الظروف العادية ، وما روى من ترخيصه لرجل فى القُبْلة وهو صائم ، ومنعه آخر منها ، حيث كان الأول شيخاً ، والثانى شاباً .

---

(١) النساء : ٥٨ (٢) الشورى : ٣٨

(٣) يراجع كتاب المرحوم عبد الوهاب خلاف : « مصادر التشريع فيما لا نص فيه » .

سادساً : تقرير مبدأ رعاية الضرورات والأعذار ، والظروف الاستثنائية ، بإسقاط الحكم أو تخفيفه ، تسهيلاً على البَشر ، ومراعاة لضعفهم ، أمام الضرورات القاهرة ، والظروف الضاغطة ، ولهذا قرر الفقهاء أن الضرورات تبيح المحظورات ، وأن الحاجة تنزل منزلة الضرورة مع قيد أن « ما أبيح للضرورة يُقدَّر بقدره » .

* *

● تهمة « الجمود » ومعارضة « التطور » :

ونعود هنا لنناقش تهمة « الجمود » التى يُرمَى بها الدعاة إلى الحل الإسلامى أو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية .

كما لا بد لنا أن نناقش فكرة « التطور » الذى يفاخر بها دعاة العلمانية والتبعية الغربية .

* تحديد المفاهيم أولاً :

ونقول فى مناقشة هؤلاء : « إننا نطالبكم بتحديد مفاهيم هذه الألفاظ الهلامية المطاطة « الجمود » و « التطور » : ماذا تريدون بها ؟ حتى نبيِّن بجلاء موقفنا منها .

* الجمود الذى نرفضه :

فإن كنتم تريدون بالجمود : الوقوف فى وجه التطور العلمى والصناعى ، والرقى المادى ، وإغلاق باب الاجتهاد فى الفقه ، والجمود على أقوال المتأخرين من الفقهاء ممن لم يدركوا ما أدركنا ، ولم يروا ما رأينا ، فدعاة الحل الإسلامى بريئون من هذا الجمود وهم أول الداعين إلى استخدام العلم بكل أساليبه وإمكاناته فى تيسير وسائل الحياة ، وتنمية الإنتاج ، وترقية العمران ، وإعداد القوة العسكرية ، وغير ذلك من كل ما تحتاج إليه الأمة وما يرفع شأنها . بل يوجبون على الأمة - شرعاً - أن تكتفى اكتفاءً ذاتياً فى كل مجال من مجالات

الحياة يحتاج إلى العلم ، والتفوق فيه . وهذا ما يُطلق عليه فى الفقه الإسلامى اسم « فرض الكفاية » .

صحيح أن بعض مشايخ العلم والدين فى العصر الأخير ، قد وقفوا يوماً ما فى وجه العلوم الكونية والطبيعية ، كما شاع فى بعض العصور القول بإغلاق باب الاجتهاد ، ولكن هؤلاء العلماء ربما كان لهم عذرهم ، وربما كانت لمواقفهم أسبابها ومسوغاتها فى وقتها وقد انتهت هذه الأسباب ، وزالت هذه الملابسات والمبررات .

لقد جاءت العلوم الطبيعية والرياضية ونحوها فى « زيٍّ أوروبى » ولهذا سموها « العلوم الحديثة » مع أن أصولها مأخوذة عن المسلمين فى الأندلس وفى صقلية وفى غيرها ، وظن بعض الشيوخ أن هذه العلوم تحمل فى ثناياها عقائد أصحابها وفلسفتهم ونظرتهم إلى الحياة ، والوجود ، ورب الوجود ، فلا بد من رفضها ، لأنها محشوة بالكفريات فى نظرهم ، أو على الأقل بأفكار تخالف وجهة الإسلام ، وهذا صحيح بالنظر إلى العلوم الاجتماعية والآداب والفنون ، وليس صحيحاً – على إطلاقه – بالنظر إلى العلوم المحضة أو العلوم التطبيقية ، التى ينتفع بآثارها المؤمن والكافر والبَرّ والفاجر ، فعلوم الطب والكيمياء والأحياء والرياضيات ونحوها علوم عالَمية لا دين لها ولا جنسية [1] .

* *

---

(١) وإن لم تخل من رشحات المادية الجاحدة التى سادت أوروبا إلى حد كبير فى عصر النهضة وهذا توضع « الطبيعة » فى العلوم موضع « الله » وتتحدث عن الكون وظواهره بمعزل عن الإيمان بالله ، فلا شك أن لها إيحاءات خطرة ، يجب على من ألف فيها من علماء المسلمين تنقيتها منها ، وإعطاء مرشحات إيمانية بدلها (راجع بحث الأستاذ الدكتور زغلول النجار فى العدد السادس من مجلة المسلم المعاصر) .

● الدعوة إلى العلم :

إن دعاة الحل الإسلامى يريدون العودة بالمسلمين إلى أيام حضارتهم الزاهرة ، حيث جمع أسلافهم بين العلم والإيمان ، ومزجوا بين الروح والمادة ، ووفَّقوا بين عمل الدنيا وعمل الآخرة ، وأقاموا حضارة دينية دنيوية ، ربانية إنسانية ، علمية أخلاقية ، أُسِّسَ بنيانها من أول يوم على تقوى من اللّه ورضوان .

كان للعلم فى هذه الحضارة الربانية مكان مرموق ، ومجال رحيب . كما اعترف بذلك الكتَّاب الغربيون أنفسهم .

قال : « بريفولت » فى كتابه « بناة الإنسانية » :

« لقد كان العلم أهم ما جادت به الحضارة العربية على العالَم الحديث ... وإن ما يدين به علمنا لعلم العرب ليس فيما قدَّموه إلينا من كشوف مدهشة لنظريات مبتكرة ، بل يدين هذا العلم للثقافة العربية - يعنى الإسلامية - بأكثر من هذا . إذ يدين لها بوجوده نفسه ... » .

إلى أن يقول : « ليس لـ « روجر بيكون » ولا لتلميذه « فرنسيس بيكون » الحق فى أن يُنسب إليهما الفضل فى ابتكار المنهج التجريبى ، فلم يكن « روجر بيكون » إلا رسولاً من رسل العلم والمنهج الإسلاميين إلى أوروبا المسيحية » (١) .

ويقول « درَيْبر » الأستاذ بجامعة نيويورك فى كتابه « النزاع بين العلم والدين » : « تحقَّق علماء المسلمين من أن الأسلوب العقلى النظرى لا يؤدى إلى التقدم ، وأن الأمل فى وجدان الحقيقة يجب أن يكون معقوداً بمشاهدة الحوادث ذاتها ، ومن هنا كان شعارهم فى بحوثهم : الأسلوب التجريبى ، والدستور العملى الحسى » (٢) .

* *

---

(١) نقل الدكتور محمد إقبال فى كتابه « تجديد التفكير الدينى فى الإسلام » ترجمة عباس محمود

(٢) عن كتاب « الإسلام دين عام خالد » للأستاذ محمد فريد وجدى .

● الدعوة إلى الاجتهاد :

ودعاة الحل الإسلامي ينادون بوجوب الاجتهاد في الفقه ، وضرورة فتح بابه في هذا العصر للقادرين عليه من أهل العلم والورع ، الذين يُخضعون الحوادث والمشكلات المعاصرة لمقتضيات الإسلام ، ولا يُخضعون الإسلام ونصوصه وقواعدة لمقتضيات العصر ، أو - على الصحيح - لانحرافات العصر وتطرفاته .

وإن كان الواجب أن يكون هذا الاجتهاد جَماعياً فى صورة مجمع علمى حر ، لا يخضع لسيطرة الحكومات ، وأهواء الحاكمين . يجتمع فيه أفذاذ العلماء من كل بلد ، فإذا اجتمعوا على رأى واحد ، كان أشبه شئ بالإجماع الذى احتج به جمهور العلماء ، بل جعلوه حُجَّة قطعية ، وإذا اختلفوا أمكن ترجيح ما تذهب إليه الأكثرية .

إن باب الاجتهاد فى الإسلام مفتوح لكل مَن هو أهل له ، ولا يملك أحد إغلاقه ، لأن الذى فتحه هو رسول اللّه ﷺ بقوله وفعله وإقراره ، ومَن ذا الذى يرفض ما شرعه ، أو يغلق ما فتحه ؟!

ولكن الخطر هو فتح هذا الباب للأدعياء الذين يفرخون « فتاوى » لكل ما يشتهيه الحكّام ، أو للدخلاء الذين لم يملكوا مؤهلات الاجتهاد وشروطه ، ولكنهم يُقحمون أنفسهم فيما لا يُحسنون ، فيحلون ما حرَّم اللّه ، أو يحرِّمون ما أحلّ اللّه ، أو يُسقطون ما فرض اللّه ، أو يوجبون على الناس ما لم يفرضه اللّه ، أو يُشرعون ما لم يأذن به اللّه ، وبذلك يَضلون ويُضلون (١) .

ووجود هؤلاء المدّعين هو الذى دعا بعض العلماء فى بعض العصور إلى القول بسد باب الاجتهاد ، حتى لا يدخل منه المتطفلون الجاهلون ، أو الأدعياء الدجالون .

وإن فى تشريع الإسلام من السعة والمرونة والغنى بالقواعد والمبادىء

لم يكن للعرب بهما عهد من قبل ، وهما حضارة الفُرس فى العراق وخُراسان وما حولها ، وحضارة الروم فى الشام ومصر وما جاورهما ، فلم يقف مغلول الفكر ولا اليد أمام المشكلات الجديدة فى الحياة الجديدة ، بل وجد لكل مشكلة حلاً ، ولكل داء دواءً ، ولكل ضائقة مخرجاً ، وذلك بفضل فقه الصحابة العميق للإسلام ، وشجاعتهم فى مواجهة الأحداث بما يعرفون من نص ، أو ما يهتدون إليه من رأى .

ورأينا من الفقهاء الكبار مثل عمر وعلىّ وابن مسعود ومعاذ وزيد وأُبَىّ وابن عباس وابن عمر وعائشة وغيرهم من فقهاء الصحابة - رضى الله عنهم - ومَن تبعهم بإحسان مثل : عمر بن عبد العزيز ، وابن المسيب والزهرى والحسن ، وإبراهيم وغيرهم من التابعين .

وهؤلاء الأعلام قد خلفوا لنا سوابق تشريعية تُعَد مفخرة فى تاريخ الاجتهاد والتشريع . لقد رأينا فقهياً كعمر بن الخطاب يؤخِّر الزكاة فى عام الجدب إلى العام الذى بعده ، تخفيفاً على الممولين ، وتوسعة على مَن حولهم . ورأيناه كذلك فى المجاعة يوقف حد السرقة لوجود الشُبهة بوجود المجاعة ، وقد أُمِرَ المسلمون أن يدرأوا الحدود بالشبهات .

فقهاء الصحابة بعدم توزيعها ، وإبقائها فى أيدى أصحابها على أن تكون ملكيتها للدولة الإسلامية ، ولهم حق الانتفاع بها فى مقابل خراج يدفعونه للخزانة العامة ، أى - لبيت مال المسلمين .

ورأينا عمر الثانى - ابن عبد العزيز خامس الراشدين - يقول : « تحدث للناس أقضية - أى أحكام - بقدر ما أحدثوا من أمور » .

ورأينا الأئمة بعد ذلك يجعلون القياس ، واعتبار المصلحة ، ورفع الضرر ، والاستحسان قواعد شرعية ، يجب رعايتها عند الإفتاء أو القضاء أو التقنين .

ورأينا فى الفقه الإسلامى متسعاً لمختلف الآراء والنزعات والاجتهادات فى إطار الشريعة السمحة .

وجدناه يتسع للمتشدد كابن عمر ، وللميسر كابن عباس ، وللقياسى كأبى حنيفة ، والأثرى كابن حنبل ، ومعتبر المصلحة كمالك .

ووجدنا فيه مذاهب أقرب إلى اتباع النص ، وأخرى أقرب إلى إعمال الرأى ، وثالثة تُعَد وسطاً بينهما ، ورابعة تتمسك بحرفية النصوص والأخذ بظواهرها ، كداود وابن حزم وغيرهما من فقهاء المدرسة الظاهرية .

ورأينا الإمام الواحد من هؤلاء يرى الرأى فى القضية ويفتى به ، ثم يبدو له من الأدلة والاعتبارات ، فيرى غيره ويفتى به ، وقد يرجع عن هذا الثانى ويفتى بغيره ، ولهذا قد يروى عن الواحد منهم فى المسألة الواحدة روايتان أو أكثر . وهذا كثير فى مذهبى مالك وأحمد ، وأما الشافعى فمعروف أن له مذهباً فى العراق يسمى « القديم » ومذهباً فى مصر يسمى « الجديد » .

وبين هؤلاء الأئمة وأصحابهم خلاف كثير فى عديد من المسائل ، وأوضح ما يكون ذلك فى مذهب أبى حنيفة ، وكل مَن له إلمام بالفقه يعرف ما امتلأت به كتب الحنفية من خلاف بين الإمام الأعظم وصاحبيه : أبى يوسف ومحمد ، أحدهما أو كليهما ، وكذلك زفر والحسن بن زياد وغيرهما ، وكثيراً ما نقرأ فى

تعليل الخلاف بين الإمام وصاحبيه هذه العبارة : « هذا اختلاف عصر وزمان ، لا اختلاف حُجَّة وبرهان » .

ودعاة الحل الإسلامى ينادون بوجوب الاستفادة من هذه الثروة الفقهية كلها ، على اختلاف مدارسها ونزعاتها ، دون تعصب ولا تقليد أعمى ، ولا تقيد إلا بأصول الشرع ومقاصده .

* *

● مشروعية الاقتباس مما عند غيرنا وحدوده :

بل أحب أن أقول بصراحة : إن الدعاة الراسخين الأُصلاء للحل الإسلامى لا يقفون موقف المتشنج من المذاهب العصرية فى السياسة أو الاقتصاد أو الفلسفة أو العلم أو الأدب . بل يقتبسون منها - بإذن من شريعتهم نفسها - ما وجدوا فيه خيراً لأمتهم ومصلحة لدينهم أو دنياهم . وشعارهم فى ذلك : « الحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها فهو أحق الناس بها » [(١)] .

فإذا كان فى تجربة الديمقراطية وممارستها مثلاً جوانب إيجابية فى مجال السياسة ، وتقوية سُلطة الشعب ، وتثبيت دعائم الشورى ، وحقوق الإنسان ، والحيلولة دون استبداد الحكَّام .... فلا يوجد أى مانع شرعى من اقتباس هذا الجزء ، والاستفادة منه . بل قد يستحبه أو يوجبه ، بحسب الحاجة إليه .

وإذا كان فيها جانب فيه نفع ، ولكنه يحتاج إلى تعديل وتحوير حتى يوافق أحكام الإسلام ، فلا بد من تعديله وتحويره .

مثال ذلك : نظام الاستفتاء فى الأمور العامة مثل اختيار رئيس الدولة إذا انتخبه أغلبية الشعب .

فهذا النظام إذا أُعطى فرصة للمفاضلة بين شخصين أو عدة أشخاص يختار

---

(١) حديث ضعيف رواه الترمذى وابن ماجه ، ولكن معناه صحيح .

المنتخب أحدهما أو أحدهم ، فهو نظام حسن . بشرط أن تحدد صفات المنتخِب بأن يكون عدلاً مرضياً فى إدراكه وأمانته ، وذلك لأنه شاهد ، فيُشترط فيه ما يُشترط فى الشاهد . وهو ما أشار إليه قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ (١) . وقوله تعالى : ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ (٢) .

أما إذا كان الاستفتاء على شخص واحد ، لا شريك له ، يُطلب من الناس أن يجيبوا عنه بـ « نعم » أو « لا » فقد أثبتت التجارب المتكررة فى الشرق والغرب أن هذه الطريقة لا تحقق اختيار الناس لمن يريدون ، وإنما تنتهى بالشخص الذى يُراد فرضه ، أو بالقانون الذى يُراد إيجابه ، ولم يحدث قَط أن استُفتَى على شخص ، أو دستور ، أو بيان ، أو قرار ، أو إجراءات ، وحصلت السُلطة المستفتية على نسبة دون الأغلبية ، بل الذى تعوده الناس فى مثل هذه الأحوال هو رقم (٩) الدائر أو بالتعبير الشعبى « الخمس تسعات » يعنون (٩٩,٩٩٩٪) .

ولا غرو أن قال أحد النقاد السياسيين فى الغرب عن هذا النوع من الاستفتاء : إنه سباق يعدو فيه حصان واحد !!

وفكرة مثل فكرة الترجيح بأغلبية الأصوات فى الأمور المباحة التى تتكافأ فيها وجهات النظر أو تتقارب . وحينئذ يُحتكم إلى التصويت لتغليب أحد الرأيين أو الآراء تبعاً لاتجاه الأكثرية المطلقة ، أو المحدَّدة بالثلثين ، أو نحو ذلك فى بعض المجالات أو تبعاً لاتجاه الكثرة النسبية إذا تعددت الوجهات ولم يمكن حصرها فى وجهتين .

فهذا لا حَرَج فى الأخذ به ، ولو لم يكن له أصل فى فقهنا وتراثنا . فكيف إذا كان له أصل وهو ما ثبت أن رسول الله ﷺ قد نزل على رغبة الأكثرية فى

---

(١) الطلاق : ٢ (٢) البقرة : ٢٨٢

خروجهم لملاقاة المشركين عند « أُحد » وكان رأيه ورأى كبار أصحابه البقاء فى المدينة والقتال من داخلها إذا دخلوها بالفعل .

صحيح أنه لم يطلب عد أصوات الموافقين والمعارضين ، فقد كانت الحياة سهلة ، ولا تتطلب مثل هذا التحديد الصارم .

وقبل هذا نجده – صلى اللّه عليه وسلم – فى غزوة « بدر » يحرص قبل أن يقرر الدخول فى المعركة أن يعرف رأى الناس ويسمع منهم موافقتهم ، وبخاصة الأنصار فهم يمثلون الأغلبية . ولم يكتف عليه الصلاة والسلام ، بما سمع من المهاجرين من موافقة وحُسن استعداد لبذل النفس والنفيس فى نُصرته ، فظلّ يقول : « أشيروا علىّ أيها الناس » حتى وقف سيد قومه « سعد بن معاذ » يقول ممثلاً للأنصار : كأنك تريدنا يا رسول اللّه ، واللّه لقد آمنا بك وصدّقناك ... فامض بنا على بركة اللّه .

وفى عصر الراشدين نجد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يوصى باتباع سياسة التصويت والترجيح بالأكثرية فى أعظم الأمور خطراً ، وأبعدها أثراً ، وهو اختيار خليفة للمسلمين .. فى قضية الستة أصحاب الشورى ، حتى إنه في حالة التساوى أوصى بأن يجعلوا عبد اللّه بن عمر مرجِّحاً من خارجهم إن رضوا به ، وإن لم يرضوا به يرجِّح الجانب الذى فيه عبد الرحمن بن عوف .

ونجد فقهاءنا يقولون فى قواعدهم : للأكثر حكم الكل . ويقولون : الأكثرية مدار الحكم عند فقدان دليل آخر . بل نجد الإمام الغزالى يقول فى مسألة ما إذا بويع لإمامين فى وقت واحد ، وهو ما يرفضه الإسلام بنصوصه الصريحة : إنهم لو اختلفوا فى مبدأ الأمور وجب الترجيح بالكثرة . ثم بيَّن السبب فى ذلك فقال : « والكثرة فى الأتباع والأشياع ... أقوى مسلك من مسالك الترجيح » [١] .

---

(١) نقله الدكتور ضياء الدين الريس عن كتاب الرد على الباطنية للغزالى ص ٢٣

كما نجد اتجاهاً عاماً لدى الخاصة والعامة إلى ترجيح رأى الجمهور فى المسائل الخلافية التى لم يقم فيها الدليل على ترجيح رأى بعينه [١] .

ومما يُستأنس به هنا الحديث الذى يقول : « عليكم بالسواد الأعظم » وإن كان فى ثبوته كلام .

وفكرة مثل تقييد مدة الرئاسة للإمام أو رئيس الدولة بعدد من السنوات . بعد تجارب القرون التى منيت فيها الأمم باستبداد المستبدين ، ولم تستطع التحرر منهم إلا بالموت ، أو الاغتيال أو الانقلاب . وكثيراً ما لا يحل الموت المشكلة ، فغالباً ما يعهد المستبد إلى مستبد مثله من صلبه أو من طائفته أو من نوعه .

لهذا كان التقييد هو العلاج ، فإن كان فاسداً أو ضعيفاً . فقد وقع الخلاص منه بلا فتنة ولا حَرَج ، وإن كان صالحاً أمكن إعادة انتخابه مرة أخرى .

وقد تفرض الظروف رجلاً معيَّناً لمرحلة معيَّنة أو لعدم وجود آخر مناسب فى ذلك الوقت ، فالتوقيت هنا يتيح الفرصة للاختيار من جديد ، بعد تجاوز مرحلة الضرورة ، وظهور عناصر جديدة ، أبرزها الميدان ، وأفرزها العمل ، سُنَّة اللّه فى خلقه .

والذين يرفضون هذا لمجرد أنه مخالف لما جرى عليه المسلمون فى عهد الراشدين يحجرون ما وَسَّع اللّه ، ويعسرون ما يَسَّر الشرع ، ويجعلون من السوابق التاريخية ديناً يُتبع إلى يوم القيامة [٢] .

كل ما فى الأمر أن الصحابة فعلوا ذلك ، لأنه كان الأصلح لهم ، وفعلهم إذا أجمعوا عليه يدل ولا شك على أن الأمر مشروع ومأذون به . ولكن لا يدل على أنه أمر لازم ، وفرض واجب الاتباع .

---

(١) انظر : كتاب الدكتور عبد الحميد الأنصارى « الشورى وأثرها فى الديمقراطية » ص١٧٢ وما بعدها ، طبع المطبعة السلفية - ١٩٨٠.

(٢) انظر : مقالة الدكتور فتحى عثمان فى مجلة « المسلم المعاصر » .

بل إن فعل النبى ﷺ - وهو جزء من سُنّته - لا يدل على أكثر من المشروعية، كما هو مقرَّر فى الأصول .

وقد رأينا كيف قسَّم النبى ﷺ أرض خيبر ، ولم يُقسِّم عمر أرض سواد العراق ، وأبقاها فى أيدى أربابها ، وفرض عليها خراجاً يعود نفعه إلى أجيال المسلمين المتعاقبة ، ووافقه كبار الصحابة وفقهاؤهم على ذلك ، ولم يعتبروا ذلك تركاً لأمر واجب ، ولا مخالفة للنبى ﷺ . بل فعل النبى ﷺ ما فيه المصلحة فى وقته ، وفعل عمر ما فيه المصلحة فى وقته .

وما قلناه بالنسبة للديمقراطية وجواز الاقتباس من تجربتها ما يحقق مصالحنا ولا يعارض شريعتنا .. نقوله بالنسبة للاشتراكية وغيرها من المذاهب ، بل بالنسبة للماركسية ذاتها ، على ما فيها من باطل كثير .

فإذا كان فيها جوانب ذات نفع فى نظريتها - فى التحليل أو التفسير - أو فى تجاربها التطبيقية فى مجال التنمية ، وتطوير الإنتاج ، وتحسين الإدارة ونحو ذلك ، فلا بأس علينا فى الاستفادة منه .

وليس معنى خطأ مثل « ماركس » أو « فرويد » أو « دوركايم » أو « دارون » فى نظرياتهم الأساسية التى اشتهروا بها ، أنهم لم يقولوا حقاً قَط ، وأن كل ما قالوه باطل من ألفه إلى يائه ، فهذا مخالف لطبيعة الأشياء ، ولواقع الأمور ، بل الأمر كما قال معاذ بن جبل رضى اللّه عنه : إن الحكيم قد يقول ما فيه زيغ ، وإن المنافق قد يقول كلمة الحق ، كما روى ذلك أبو داود فى سننه .

* *

● الجمود الذى نُصِرُّ عليه :

وإن كنتم تريدون بالجمود مجرد الثبات أو الاستمساك بقِيَم وأهداف وعقائد وأصول ، لا يجوز المروق منها ، ولا الخروج عليها ، لأنها ثابتة لا تحول ، خالدة لا تزول ، باقية ما بقيت الحياة والأحياء ، فهذا حق ، ودعاة الحل الإسلامى

يصِّرون على هذا الثبات الذى تسمونه « الجمود » ولا يحيدون عنه قَيْدَ شعرة .
وقد قال اللّه تعالى : ﴿ فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ ، إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [١] .

وتسميتكم لهذا الثبات أو الاستمساك « جموداً » لا يخيفهم ، فلا عِبرة بالأسماء إذا وضحت المسميات .

وكل أنبياء اللّه ورسله من لدن آدم أبى البَشر إلى خاتمهم محمد - صلوات اللّه عليهم – من دعاة هذا « الجمود » لأنهم جميعاً يدعون إلى الإيمان بخالق أزلى أبدى لا يفنى ولا يتغير ولا يتطور : ﴿ هُوَ الأَوَّلُ والآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالبَاطِنُ ﴾ [٢] ، ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [٣] ، ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾ [٤] .

وكلهم – على اختلاف أقوامهم وأوطانهم وأزمانهم – يدعون بدعوة واحدة لم تتغير ولم تتطور : ﴿ أنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ ﴾ [٥] .

وكلهم يُحذِّر قومه من عذاب يوم عظيم : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ العَالَمِينَ ﴾ [٦] .

وكلهم يدعو الناس إلى مكارم الأخلاق ، واجتناب الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، وينذرون قومهم إذا أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات

وكلهم يدعو إلى اتباع ما أنزل اللّه من الهدى ، ويحذِّر من اتباع الهوى ، ويأمر بتقوى اللّه وطاعة رسله ، وينهى عن طاعة المفسدين من شياطين الإنس والجن : ﴿ فَاتَّقُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُونِ * وَلاَ تُطِيعُواْ أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ * الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الأَرْضِ وَلاَ يُصْلِحُونَ ﴾ [٧] .

---

(١) الزخرف : ٤٣ (٢) الحديد : ٣ (٣) الشورى : ١١
(٤) الإخلاص : ٣ ، ٤ (٥) النحل : ٣٦ (٦) المطففين : ٦
(٧) الشعراء : ١٥٠ – ١٥٢

فدعوة الأنبياء - على ما بينهم من فوارق العصور ، وامتداد القرون - لم تتطور ولم تتغير فى جوهرها .

إن نوحاً يقول لقومه : ﴿ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ * فَاتَّقُواْ اللّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ (١) .

ومثل ذلك يقوله هود وصالح ولوط وشعيب وغيرهم ، عليهم السلام .

الرسل المصطفون الأخيار - بهذا المنطق - كلهم إذن « جامدون » غير متطورين ، وعلى رأس هؤلاء « الجامدين » محمد ﷺ فقد جاءنا بنفس الأصول والقِيَم والأهداف والعقائد التى نادى بها نوح والنبيون من بعده منذ قرون سحيقة لا يعلمها إلا اللّه ، جاءنا بكتاب يقول : ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً وَالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ، أَنْ أَقِيمُواْ الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُواْ فِيهِ ﴾ (٢) .

جاءنا بعقيدة « جامدة » لا تقبل التطور ، لأنها إيمان بحقائق ثابتة لا يعتريها تغير ، فاللّه هو اللّه فى كل عصر وفى كل مكان ، واليوم الآخر وما فيه من حساب وجزاء هو اليوم الآخر ، وعالم الغيب هو عالم الغيب ، لا تتطور هذه الحقائق ولا تتبدل ، سواء أكان الناس يركبون الجمال أم يركبون الطائرات أو الصواريخ ومراكب الفضاء ، وسواء أكانوا يسكنون فى الأكواخ أم فى ناطحات السحاب ، وسواء أكانوا يطهون طعامهم بالوقود من الحطب أم بمواقد الكهرباء أم لا يطهون طعامهم أصلاً ، بل يأكلونه نيئاً كما تفعل السباع والأنعام .

وجاءنا محمد ﷺ بقِيَم وأخلاق « جامدة » لا تلين لمطارق الحضارة وضرباتها العنيفة المتكررة ، فالزنا حرام ، والتبرج حرام ، والخمر حرام ، والقمار حرام ، والربا حرام ، والشذوذ الجنسى حرام ، والقتل حرام ، والظلم حرام ، وغير ذلك من الرذائل حرام ، حرَّمها اللّه ورسوله ، فهى حرام إلى يوم القيامة ، كما أن

---

(١) الشعراء : ١٤٣ - ١٤٤ (٢) الشورى : ١٣

الحياء فضيلة ، والعفاف فضيلة ، والصبر فضيلة ، والرحمة فضيلة ، والسخاء فضيلة ، والشجاعة فضيلة ، والأمانة فضيلة ، وخشية اللّه فضيلة ، والتوكل عليه فضيلة ، وغير ذلك مما جاء به الرسول ﷺ من شُعَب الإيمان ، وأخلاق الإسلام .

وستظل هذه الفضائل فضائل ، كما ستظل تلك المحرّمات محرّمات ، سواء أكان الإنسان فى القرن السابع للميلاد أم فى القرن العشرين أو القرن الثلاثين أو المائة .

وجاءنا محمد ﷺ بدستور مكتوب لتعاليمه تلك - من عقيدة وشريعة وأخلاق - دستور هو أيضاً « جامد » لا يملك ملك ولا رئيس ولا برلمان ولا شعب أن ينقص منه ، أو يزيد عليه ، أو يغيِّر فيه ، حتى يلائم الأوضاع ، ويساير الركب ، وإنما الواجب أن تُغيِّر الأوضاع حتى تلائمه ، ويوجّه الركْب حتى يسايره .

وجاء هذا الدستور يعلن أن للناس - كل الناس ، فى كل الأمصار - فطرة « جامدة » لا تتبدل ، ولا ينبغى أن تُبَدل : ﴿ فِطْرَتَ اللّهِ الَّتِى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهاَ ، لاَ تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللّهِ ﴾ [١] - أى لا تبديل للفطرة الإنسانية التى هى خلق اللّه سبحانه . كما أعلن أن كل سعى لتغيير هذه الفطرة إنما هو من عمل الشيطان عدو الإنسان المبين ، الذى توعّد بنى آدم من قديم فقال : ﴿ وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللّهِ ﴾ [٢] ، ومما يؤسف له أن كثيرين من الناس قد استجابوا لأمر إبليس فحاولوا مسخ فطرة اللّه ، وتغيير ما خلق اللّه .

وجاء هذا الدستور كذلك يعلن أن لهذا الوجود قوانين خالدة ، وسُنَناً ثابتة هى الأخرى ، لا تتطور ولا تتبدل ، جرت على المستقدمين ، وجرت على المستأخرين ، وستجرى على اللاحقين : ﴿ سُنَّةَ اللّهِ فِى الذَّينَ خَلَواْ من قَبْلُ ، وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللّهِ تَبْدِيلاً ﴾ [٣] ، ﴿ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ،

---

(١) الروم : ٣٠ . (٢) النساء : ١١٩ (٣) الأحزاب : ٦٢

وَلاَ تَجِدُ لِسُنَّتِنا تَحْوِيلاً ﴾ (١) ، ﴿ فَهَلْ يَنظُرُونَ إلاَّ سُنَّتَ الأَوَّلِينَ ، فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلاً ، وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً ﴾ (٢) .

إن تفسير الجمود بهذا المدلول الأخير قد جعل الشُقة بعيدة ، والهوة سحيقة بين دعاة الإسلام ، ودعاة التجدد والتطور المطلق . والخلاف بين الفريقين حينئذ خلاف جذرى عميق لا يُتصور معه لقاء فى منتصف الطريق ، إنه خلاف فى الأسس والكليات ، لا فى التطبيق والجزئيات . خلاف فى الأصول والغايات ، لا فى الفروع والآلات .

إن كل شئ فى الوجود – مادياً كان أو معنوياً – ليس له ثبات ولا خلود عند دعاة التطور المطلق ، فالشرائع غير ثابتة ، والفضائل غير ثابتة ، بل العقائد والقِيَم الأساسية كلها غير ثابتة .

يقول أحد هؤلاء « المتطورين » :

« إن الفضائل الاجتماعية ، والقِيَم العليا ، التى تُنظم حياة المجتمع وتُناط بها وجهته ، ليست التى يرتضيها فرد أو جماعة من الناس ، وتلائم تفكيرهم وإحساسهم ، بل هى التى تنسجم مع القاعدة وتسمو عن الشذوذ . والقاعدة هنا هى التطور ، والشذوذ هو الرجعية والانتكاس ، فكل زحف إلى الوراء مهما يتسم بحُسن النيّة ، وسذاجة القصد ، ليس سوى رذيلة فى ثوب تنكرى خدَّاع . وليس هناك إثم أشد ، ولا خطيئة أفحش من مقاومة التطور ، وإخضاع مستقبل الأمم لجهلها القديم » (٣) .

---

(١) الإسراء : ٧٧ (٢) فاطر : ٤٣

(٣) من هنا نبدأ لخالد محمد خالد ص ١٨٦ . وقد أعلن الأستاذ خالد رجوعه عن كثير من الأفكار التى تضمنها كتابه القديم فى كتابه الجديد « الدولة فى الإسلام » . ولكننا نناقش الفكرة من حيث هى ، وبخاصة أن الكتاب لا يزال يُنشر . ثم إن فصول هذا الكتاب كتب أكثرها منذ أكثر من عشرين عاماً .

ويقول « متطور » أخر أكثر صراحة وجرأة :

« الخير والشر خضعا لناموس التطور ، فتغيَّرت معانى الرذيلة ، ومعانى الفضيلة . كانت المرأة رمزاً للشيطان ، وكانت الغريزة الجنسية خطيئة تحمل أوزارها المرأة وحدها ، فأصبحت المرأة نصفاً مكملاً للرجل ، وأصبحت الغريزة الجنسية حالة تُنظَّم لصالح المجتمع ومسرة أفراده » [١] .

وفى موضع آخر يقول :

« كل ما هو خير ، وكل ما هو شر ، موضوعات تتغير مع المواسم والأعياد ، وتخرج من حاجات الناس وضروراتهم .. كل هذه المُثُل والكلمات الطنانة الرنانة تخرج من الأرض ، وتمر على المعدة أولاً ، فإذا هضمتها صعدت إلى العقل وعشَّشت فيه » [٢] .

« الحق المطلق ، والخير الصرف ، والفضيلة المجردة توجد فى عقول المتصوفين والمجاذيب والحالمين ، ولكنها لا توجد فى مجتمعنا الذى يأكل ويشرب ، ويمرض ويموت . والطريقة العصرية فى بلوغ الفضيلة ليست الصلاة ، وإنما هى الطعام الجيد ، والمسكن الجيد » [٣] .

إن مبدأ التطور والتغيير لا يقف عند حد ، ولا يقنع بشئ ، حتى يشمل جميع الأشياء ، حتى الدين والإيمان بالله ، والحياة الآخرة .

يقول أحدهم :

« إن فكرة « الله » فى تطور مستمر ، كما تدل على ذلك قصة الأديان . الله فى العقل الحديث معناه : الطاقة الخام فى داخلنا ، الله هو الحركة التى كشفها فى الذَرَّة » [٤] .

« إن الله ليس فوق الجدل ، وليس فوق العقل ، وليس فوق الواقع ، إن الله هو العقل وهو الواقع ، وهو مجموع القُوَى الكونية .. التى تعمل لخيرنا فى كل وقت ، وهى قُوَى تقبل المراجعة والبحث والتطور » [٥] .

---

(١) الله والإنسان لمصطفى محمود ص ٢ (٢) المصدر السابق ص ٢٣ - ٢٤

(٣) نفس المصدر السابق . (٤) المصدر نفسه ص ١١١ (٥) المصدر نفسه ص ١٣١

« إن نشأة الروحية من الضرورة المادية ، وإن العالَم الآخر أرضى ناشىء من الأرض ، ومن الحاجات الأرضية ، ولا دخل للسماء فيه » [١] .

إن هؤلاء المتحررين يريدون أن يطوِّروا كل شيء ولو كان هو الدين بأخلاقه وشرائعه وعقائده ومفاهيمه ، ولا يرون فى الوجود شيئاً له صفة الثبات والبقاء ، ولو كان هو اللّه سبحانه وتعالى عما يقولون .

ودعاة الإسلام يرون فى الإنسان فطرة ثابتة ، وفى الكون سُنَناً ثابتة ، وفى الوجود حقائق ثابتة ، وفى الحياة قِيَماً ثابتة ، ومصدر هذا الثبات كله هو اللّه الذى لا يتطور ولا يتغير سبحانه .

إن الأديان كلها تمثل الثبات فى الحياة ، فهى للحياة كالجبال للأرض ، جعلها اللّه أوتاداً رواسى حتى لا تميد بأهلها ، والإسلام خاتم هذه الأديان يمثل - بمصادره وأصوله - الثبات أكثر من غيره ، لأن كتابه محفوظ لم يتبدل ، وأصوله مصونة مرعية لم تتحوّر ولم تُشوَّه ، كما حُوِّرت وشُوِّهت أصول ديانات أخرى ، والمسلمون - على ما فيهم من عيوب ، وما طرأ عليهم من انحرافات - يمثلون الثبات على تركة النبيين من الفضائل والعقائد والباقيات الصالحات .

ولهذا كان أكبر همّ الاستعمارأن يَطوِّر المسلمين حتى يتقبلوا حضارته الغازية ، ومفاهيمه المادية . فإن عجز عن تطوير المسلمين حاول أن يُطوِّر الإسلام نفسه ، حتى يُرحِّب بكل جديد ، ويُبارِك كل تغيير ، ويُبرِّر كل محظور . وهذا أخطر وأدهى .

لا بد من تطوير الإسلام حتى يكون دين سلام لا دين جهاد ، وتفسير السلام بحيث يقبل المعايشة مع الغاصبين لأرضه ، المعتدين على حُرماته ، وبذلك

---

(١) اللّه والإنسان لمصطفى محمود - المصدر نفسه ص ١١٦ ، ومما يُذكر أن الكاتب الدكتور مصطفى محمود - رجع عن هذه الآراء الجاحدة ، كما أعلن ذلك فى كتابه « رحلتى من الشك إلى الإيمان » وبدأ يتجه للكتابة عن « القرآن » محاولاً فهمه فهماً عصرياً كما قال . وإن لم تخل محاولته من شطط كثير .

يطمئن السادة الصهيونيون والمستعمرون والملحدون على مصالحهم وسرقاتهم ومكاسبهم العدوانية !

ولا بد من تطوير الإسلام حتى يصبح دين تسامح وسِعَة ، يسمح بأن تُهدَم المساجد وتُبنى الكنائس ، وأن تطغى دقات الأجراس فى هذه على صيحات المؤذِّنين فى تلك ، وأن تدع الأكثرية المسلمة شريعة ربها من أجل خواطر الأقلية غير المسلمة !!

ولا بد من تطوير الإسلام فى المجال الاقتصادى ، حتي يقبل « الربا » الذى لا يدور دولاب الاقتصاد الاستعمارى إلا به .

ولا بدَ من تطوير الإسلام فى المجال الاجتماعى حتى يقبل مساواة المرأة بالرجل فى كل شىء ، وتسقط - كما قالوا - بقية الأغلال القديمة عن عنقها ، فلم يعد - اليوم - مبرر لقيام الرجال على النساء ، بعد أن تعلّمت المرأة كما تعلّم الرجل ، وأصبحت تعمل فى ميادين الحياة ، كما يعمل ، بل لا داعى لأن يرث الذكر مثل حظ الأنثيين ، فقد كان هذا التفاوت ، لأن المرأة لم يكن لها استقلال اقتصادى كما فى عصرنا !!

ولا بد للإسلام المتطور أن يُحرِّم الطلاق وتعدد الزوجات ، ويُبيح التبرج والاختلاط بين الجنسين ، ويسمح للخاطب أن يصحب مخطوبته فى المتنزهات و « السينمات » والخلوات !! ويُجيز للمرأة أن تعمل فى كل المجالات ، ولو فى حانة أو ملهى أو مرقص أو مضيفة فى طائرة أو غير ذلك مما يحرِّمه الإسلام .

ولا بد لإسلام القرن العشرين أن يبيح الخمر والرقص واللهو والسهر الأحمر ، ويبارك فتح الخمارات والمراقص والملاهى ، من أجل تشجيع السياحة ، واجتذاب ذوى العيون الخضر ، والوجوه الشُقر ، من السياح الأجانب ، وتثبيت معنى الحرية الشخصية التى لا تقوم حياة ديموقراطية إلا بها ... حرية الفسوق لا حرية الحقوق !!

إن هذا الذى يسميه هؤلاء تطوراً ، إنما هو انحراف عن الصراط السوى ،

وسقوط فى مهاوى الردى ، وهبوط بالإنسان يحاربه الإسلام . ونحن نعجب لهؤلاء الذين يريدون أن يطوِّروا الإسلام ، ويطوِّعوه لمقتضيات العصر ، ونقول لهم : لماذا تطالبون الإسلام أن يتطور ، ولا تطالبون التطور أن يُسْلِم ؟! لماذا تريدون أن تطوِّعوا الإسلام لمقتضيات العصر ، ولا تطوِّعوا العصر لمقتضيات الإسلام ؟؟

إلا أن فكرة تطوير الدين نفسه فكرة خطرة على الحياة وعلى الإنسان ، مهما نُحسن الظن بدعاتها ، لأن الدين هو المقياس الذي يجب أن يرجع إليه الناس حين يختلفون ، ويفيئون إليه عندما يضطربون ، والمقياس لا بد أن يثبت على حاله ، وإلا اضطربت الأحكام واختلفت التقديرات .

إن هذه الفكرة - كما يقول الدكتور محمد محمد حسين - « فكرة فاسدة ضالة » .

« أما أنها فاسدة ، فذلك لأن وظيفة الدين هى إصلاح المجتمع ، ورده إلى الطريق المستقيم ، كلما زاغ عن القصد وانحرفت به الشهوات . فإذا زعم زاعم أنه يجب أن يتطور ، ليلائم كل عصر وكل بيئة ، فقد أفقده وظيفته ، لأنه سيصبح تبعاً للحياة ، يستقيم باستقامتها ، ويعوج باعوجاجها ، فينقاد لها بدل أن يقودها .

« وأما أنها فكرة ضالة ، فلأن اعتقادها والتسليم بها ينتهى إلى الكفر ، لأن الذى يعتقد أن الشريعة منزَّلة من عند اللّه ، سبحانه وتعالى - وهو العليم الحكيم الذى لا يعزب عن علمه شئ - لا يعتريه شك فى صلاحية ما شرع لخير الإنسان - وهو أعلم به - فى كل زمان وفى كل مكان .

ثم إن الذى يؤمن بالكتاب كله ، وفيه قول اللّه سبحانه وتعالى : ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ ، وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ،

﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [1] لا يشق عصا المجتمعين على الدين ، بدعوة كل منهم إلى أن يتأوله بحسب ما يناسبه » [2] .

وهذا الملحظ الأخير الذى نبَّه عليه الأستاذ ، هو ما يريده الاستعمار القديم والجديد ، الغربى والشرقى ، إنه يريد أن يكون لكل شعب مسلم تفسيره « الوطنى » أو « القومى » للإسلام . وبذلك توجد « إسلامات » متفرقة ضعيفة ، يسهل هدمها أو ابتلاعها ، بدل إسلام واحد قوى تعسر مقاومته ، فيوجد إسلام عربى ، وإسلام إفريقى ، وإسلام هندى ، وإسلام أندونيسى .. إلخ . وهكذا يفقد الإسلام وحدته ، وتفقد أمته وحدتها الفكرية والتشريعية والاجتماعية ، وتصبح أمماً شتَّى كما أراد الاستعمار ، لا أمة واحدة كما أمر الله .

* *

● مفهوم التطور :

ليس معنى ما ذكرناه أن الإسلام يعادى التطور كله ، أو يقف فى وجهه ، أياً كانت غايته ووسائله . بل يعادى التطور الذي يجافى الحق ، أو يناقض القيَم العليا ، أو يرفض الدين الصحيح ، ولهذا كان لا بد لنا أن نحدد مفهوم « التطور » ، حتى نحدد موقفنا منه .

« التطور » كلمة حديثة الاستعمال فى العربية ، أقرها المجمع اللغوى ، ومعناها : التحول من طَور إلى طَور ، أى من حالة إلى حالة ، وفى القرآن الكريم : ﴿ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَاراً ﴾ [3] .

وقد ارتبطت هذه الكلمة أول ما ظهرت بنظرية النشوء والارتقاء التى قال بها « دارون » ومعاصره « والاس » فى « عالَم الأحياء » والتى لاقت رواجاً هائلاً

---

(١) الأنعام : ١٥٣ (٢) الاتجاهات الوطنية فى الأدب الحديث .
(٣) نوح : ١٤

فى العالَم الغربى عند ظهورها ، نظراً لما تحمله من تحدٍّ للكنيسة ورجالها ومقدساتها ، ونظراً لما كان وراءها من أيد خفية تعمل على إبرازها وانتشارها - كما اعترف بذلك حكماء صهيون فى « بروتوكولاتهم » الشهيرة . برغم ما فى النظرية من فجوات ونقاط ضعف ، ونقص فى الأدلة .

ثم انتقل استعمال هذه الكلمة من ميدان الأحياء والعالَم المادى ، إلى ميدان الأخلاق والأفكار وعالَم المعانى . كما نرى ذلك عند « سبنسر » ومَن وافقه من دعاة التطور فى « فلسفة الأخلاق » .

والمدرسة الماركسية تتبنى « التطور المطلق » لكل جوانب الحياة ، وتربطه بفلسفتها « المادية الجدلية » وبمبدأ « النقيض » وتتخذه تكأة لتفسيرها المادى للتاريخ ، وترى أن التطور دائماً يكون إلى الأفضل ، فالوضع اللاحق أفضل من الوضع السابق . كأن مجرد وجود الشئ فى زمن تال يجعله أمثل مما كان فى زمن سابق . وهذا أمر غير منطقى ولا علمى ، فإنما تقوم الأشياء بذاتها ولذاتها منفصلة عن الزمان والمكان ، على أن التطور عندهم يتوقف عندما يصل إلى مرحلة الشيوعية ، على خلاف قانون التطور ، وبذلك يناقضون أنفسهم بأنفسهم .

وعند الماركسيين لا ثبات لشئ قَط ، فالعقائد والقِيَم والأخلاق والشرائع والتقاليد ، كلها قابلة للتغير والتطور ... فما كان حقاً بالأمس قد يصبح باطلاً اليوم ، وما كان باطلاً اليوم ، قد يصبح حقاً فى الغد ، وما كان فضيلة بالأمس يمكن أن يصير رذيلة اليوم ، أو غداً ، أو العكس . وبهذا تسير حياة الفرد والمجتمع بغير خطام ولا زمام .

والتطور فى عالَم الأحياء بالمعنى « الدارويني » لا نتحدث عنه هنا ولا نناقشه ، وقد كفانا ذلك علماء الحياة أنفسهم من خصوم النظرية ، بل من أتباع « دارون » ذاته ، الذين استدركوا عليها وعدّلوا فيها بما عُرِف باسم « الداروينية الحديثة » والتى انتهوا فيها إلى حقيقة تفرد الإنسان ، وتميزه عن سائر الحيوانات الأخرى.

وإنما الذى نتحدث عنه هنا ونبيِّن موقف الإسلام منه هو التطور المعنوى ، وبخاصة التطور فى الحياة الاجتماعية .

* *

● حقيقتان يجب أن نتفق عليهما :

وهنا حقيقتان تتصلان بطبيعة التطور ومفهومه ، يجب أن نتفق عليهما ، قبل الحديث عن المجتمع المسلم وموقفه من الثبات والتطور .

* جوهر الإنسان والحياة لا يتطور :

الأولى : أن التطور الذى قامت عليه الأدلة القطعية ، لا يمس جوهر الأشياء وماهيتها ، إنما يمس شكلها وإطارها . فحقائق الأشياء ثابتة . كما قال علماؤنا من قبل ، وسُنَن الله فى الكون وفى الحياة الإنسانية ثابتة كذلك : ﴿ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلاً ، وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً ﴾ [(١)] .

وثبات هذه السُنَن وتلك الحقائق ، هى التى جعلتنا نتعامل مع الكون والإنسان والأشياء بأمان واطمئنان ، محللّين لظواهرها ، رابطين بين المسببات وأسبابها ، وصولاً إلى قوانين عامة ، كونية واجتماعية ، ينتفع الإنسان باكتشافها ، ويتقدم عمرانه وحضارته برعايتها واستخدامها .

والذين يحسبون التطور يعنى التبدل المطلق تكذِّبهم حقائق الوجود الماثلة للعيان . فالكون لم يزل - بأرضه وسمائه ، وبحاره وجباله ، وشمسه وقمره ، ونجومه المسخَّرات بأمر ربه - كما كان . قد تنشأ جُزُر فى البحر ، وقد تجف أو تُجَفف بحيرات فى البر ، وقد يزحف الماء على اليابسة ، أو تزحف اليابسة على الماء ، وقد تعمر مدن وتخرب أخرى . ولكن الكون فى مجموعه كما هو ، لم يتغير جوهره ، ولم تتبدل سُنَنه . لا زالت الكواكب تسبح فى أفلاكها ، ولا زال القمر يستمد نوره من الشمس ، ولا زال الماء مركَّباً من عنصريه : الأوكسيچين والأيدروچين . ولا زالت القوانين الكونية تعمل كما وضعها اللّه . ولولا ثبات هذه القوانين ما تقدمت العلوم إلى الحد الهائل الذي نراه اليوم ونلمس أثره فى الحياة .

---

(١) فاطر : ٤٣

والإنسان – رغم تعرضه للتغير ومؤثراته أكثر من الكون المادى من حوله – هو الإنسان منذ كان .. قد تتسع معارفه ، وقد تتغير أفكاره ، وقد تنمو قدراته على استخدام الطبيعة وما فيها من أحياء وجمادات ، وتسخير ما خلق اللّه من الأشياء فى محيطه . ولكن جوهره هو هو : يأكل ويشرب ، ويشتهى ويغضب ، ويفرح ويحزن ، وتتنازعه بواعث الخير ، وعوامل الشر فيُحسن أو يُسيئ ، ويعدل أو يظلم . ويُقاتِل ويُقْتَل . كان كذلك منذ كان يركب الدابة ، أو يمشى على قدميه ، وهو كذلك اليوم حين يركب الطائرة أو سفينة الفضاء !

منذ كانت البَشرية تتمثل فى عائلة واحدة ، حسد الإنسان أخاه ، وبلغ الحسد به مداه ، فطوّعت له نفسه قتل أخيه ، فى وقت لم يكن يعرف الإنسان فيه كيف يوارى سوأه أخيه . وما زال هذا الصراع بين الإنسان وأخيه الإنسان قائماً . وما زال القتال والقتل مستمراً ، وإن تغيرت وسائله وأدواته ، وأصبح فى مقدور الإنسان أن يتخلص من جثة القتيل بوساطة العلم ، فيحللها ويذيبها عن طريق بعض المواد الكيميائية ، فلا يبقى لجريمته أثر !

*

* التطور ليس دائماً إلى الأفضل :

هذه حقيقة أولى ، والثانية : أن « التطور » هو الانتقال من طَوْرٍ إلى طَوْر ، وليس بالضرورة أن يكون الطَوْر الثانى أفضل من الطَوْر الأول . ومجرد حدوث الشئ فى زمن تال لا يعطيه أولوية أو أفضلية على سابقه . فالخيرة والأفضلية بين الأشياء والأحداث والمواقف إنما تحكمها معايير موضوعية ، بغَضِ النظر عن الزمن الذى حدثت فيه .

وفى حياة الفرد الإنسانى نراه ينتقل من الطفولة إلى الشباب ، ومن الشباب إلى الشيخوخة ، ويتحول من الصحة إلى السقم ، ومن السقم إلى الصحة .

وفى حياة الأمم تمر بمثل هذه الأدوار من ضعف إلى قوة ، ومن قوة إلى ضعف .

ومَن يظن أن التطور لا يكون إلا انتقالاً من سئ إلى حسن ، ومن حسن إلى أحسن ، ومن أحسن إلى الأحسن ، فقد أخطأ ، وكذب على الواقع والتاريخ .

فقد أثبتنا أن التطور قد يكون تغيراً من حسن إلى سيء ، أو من سئ إلى أسوأ ، أو من أسوأ إلى ما هو أشد سوءاً .

ومن ثَمَّ يكون من التطور ما هو محمود ، يُسعَى إليه ويُحرَص عليه ، وهو الذى تنتقل به الأمم من جهل إلى علم ، ومن كفر إلى إيمان ، ومن هدم إلى بناء ، ومن تحلل إلى تماسك ، ومن فوضى إلى نظام . ومن شر إلى خير . كالذى حدث لأمة العرب حين نقلها الإسلام من جاهلية جهلاء ، وضلالة عمياء ، إلى الهدى ودين الحق .

ومن التطور ما يكون مذموماً يجب رفضه ومقاومته ، وهو الذى تنتقل به الأمم من الهدى إلى الضلال ، ومن اليقين إلى الشك ، ومن الفضيلة إلى الرذيلة ، ومن الأصالة إلى التبعية ، ومن الوحدة إلى التمزق ، ومن الإيجابية إلى السلبية ، ومن البناء إلى الهدم ، ككثير من ألوان التطور والتغير الذى حدث لأمتنا الإسلامية فى عصور التخلف والركود ، ثم فى عصر الاستعمار والحكم الأجنبى ، ثم فى عصر التقليد والتبعية الفكرية والتشريعية للاستعمار بعد رحيله وقيام حكم وطنى يُفترض فيه التحرر والاستقلال !

* *

● الإسلام والتطور :

والإسلام - باعتباره شريعة الفِطرة والعدل - لم ينكر وجود التطور فى الكون والحياة ، ولم يعطه أيضاً أكبر من حجمه ، ولم يفتح الباب لأى تطور خيراً كان أو شراً . إنه لم يكبل الإنسان بأغلال تشل حركته ، ولم يدعه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، وكأنه إله لا يُسئل عما يفعل ، بل وضع له قيماً وأحكاماً ينطلق فى إطارها ، ويتصرف بحرية على ضوئها ، شاعراً بأنه مكلَّف مختار مسئول . جامعاً بين الثبات والتطور معاً . ولكنه ثبات فى الغايات والأصول ، تطور فى الوسائل والفروع .

فهناك عقائد وعبادات وفضائل وأحكام قطعية الثبوت والدلالة ، تقوم عليها الوحدة الفكرية والشعورية والسلوكية للأمة ، ولا مجال فيها لتطور أو تبديل .

وبجوارها أحكام اجتهادية ، ودلالات ظنية ، وشئون دنيوية ، تجد الأمة إزاءها مجالاً رحباً لحرية الفكر ، وحرية الحركة ، ومرونة المواجهة ، ولن تجد من القواعد والنصوص إلا منارات تهدى ، لا قيوداً تعوق .

*　　*

● المجتمع الثابت المتحرك :

وعلى ضوء ما ذكرنا ، يمكننا أن نعرف حقيقة المجتمع المسلم ، وموقفه من الثبات والتطور .

المجتمع المسلم مجتمع متطور متوازن ، ولهذا اجتمعت فيه المتقابلات ، وأخذ كل منها مكانه بالعدل . وهذا هو وضعه بين الثبات والتطور .

المجتمع المسلم مجتمع ثابت متحرك في آن واحد .

لمُثُله وهُداه لا أن تخضعه لواقعها وهبوطها . ولو لان المجتمع المسلم فى أفكاره ومفاهيمه ، وأخلاقه وتقاليده وشرائعه ، للتطور المطلق حسب البيئة والعصر والأحوال الطارئة ، لفقد هذا المجتمع هويته وشخصيته المتميزة ، كما فقد أيضاً وحدته ، وأصبح فى كل قُطر مجتمع مغاير للمجتمعات المنتسبة إلى الإسلام فى أقطار أخرى . فلا توجد الأمة الواحدة التى أرادها اللّٰه ، وإنما توجد أمم ومجتمعات متناقضة متباينة ، كما يريد أعداء الإسلام .

ومَن أراد أن يعرف نعمة اللّٰه على المجتمع المسلم ، الذى حفظ له الإسلام توازنه بين الثبات والتطور ، فلينظر إلى مجتمعات أخرى - كالمجتمعات الغربية اليوم - كيف فتحت الباب على مصراعيه للتطور المطلق فى كل شىء ، فلم يبق فى حياتها شئ ثابت تستند إليه ، وترتكز عليه ، فلا عقيدة ولا فضيلة ، ولا تقليد ، ولا تشريع ، ولا أية قيمة من القيَم العليا التى ورثتها الإنسانية من كتب السماء ، وتعلمتها على أيدى الهداة من رسل اللّٰه وورثتهم بحق .

وكانت ثمرة هذا التطرف اضطراب الحياة كلها : من قلق نفسى ، إلى تخبط فكرى ، إلى تحلل خُلُقى ، إلى تفسخ أُسرى ، إلى تفكك اجتماعى ..

وقد قابل هذا التطرف ، تطرف مضاد ، يتمثل فى أولئك الشباب الذين رفضوا تطور مجتمعهم إلى ما صار إليه من مادية وآلية ، فاختاروا لأنفسهم حياة غريبة شاذة ، تلك حياة « الهيبيين » ومَن على شاكلتهم . والتطرف لا ينتج إلا تطرفاً مثله .

* *

● متى يتعرض مجتمعنا للخطر :

وإنما يتعرض المجتمع الإسلامى للخطر نتيجة لأحد أمرين ، يجب أن نحذر منهما أشد الحذر ، ونحذر منهما كل التحذير .

الأول : أن يجمد ما من شأنه التغير والتطور والحركة ، فتصاب الحياة بالعقم

والجمود ، وتصبح كالماء الراكد الآسن ، الذى يجعله الركود مرتعاً للجراثيم والميكروبات .

وهذا ما حدث فى عصور الانحطاط والشرود عن هدى الإسلام الصحيح ، فرأينا كيف توقف الاجتهاد فى الفقه ، وتوقف الإبداع فى العلم . والأصالة فى الأدب ، والابتكار فى الصناعة ، والافتنان فى الحرب ، وغيرها .. وضربت الحياة بالجمود والتقليد فى كل شئ ، وأصبح المثل السائر الذى يعبِّر عن وجهة النظر السائدة : « ما ترك الأول للآخر شيئاً » .

على حين أخذت المجتمعات الأخرى الراكدة تستيقظ وتنهض وتتطور ، ثم تنمو وتتقدم ، ثم تزحف غازية مستعمرة ، والمسلمون فى غمرة ساهمون .

الثانى : أن يخضع للتطور والتغير ما من شأنه الثبات والدوام والاستقرار ، كما نرى ونسمع فى عصرنا الحديث ، أن فئة من أبناء المسلمين ، يريدون خلع الأمة من دينها ، وعزلها عن تراثها كله باسم التطور .

يريدون أن يفتحوا الباب للإلحاد فى العقيدة ، والانسلاخ من الشريعة ، والتحلل من الفضيلة .

كل ذلك باسم هذا الصنم الجديد « التطور » .

إنهم يريدون أن يطوِّروا الدين نفسه لكى يلائم ما يريدون استيراده من الشرق والغرب ، من عقائد وأفكار ، وقِيَم وموازين ، وأنظمة وتقاليد ، ومُثُل وأخلاق .

وما جعل اللّه الدين إلا ليمسك البَشرية أن تتدحرج وتنقلب على عقبها . لهذا أوجب أن يكون الدين هو الميزان الثابت الذى يحتكم إليه الناس إذا اختلفوا ، ويرجعون إليه إذا انحرفوا .

أما أن يصبح الدين خاضعاً لتقلبات الحياة وظروفها ، يستقيم إذا استقامت ، ويعوج إذا اعوجت ، فإنه لذلك يفقد وظيفته فى حياة الإنسان .

* *

• مجتمع متميز عن المجتمعات الأخرى :

بهذا كله ، يظهر لنا وجه المجتمع المسلم ، بَيِّن الملامح ، واضح القسمات ، متميزاً بهذه الفضيلة البارزة فى حياته ، وهى : الجمع بين الثبات الذى يمنحه الاستقرار ، فلا يتزحزح عن مبادئه ، ولا يتحول عن أصوله ، وبين المرونة التى يواجه بها سير الزمن ، وسُنَّة التطور .

فهو يجمد فى بعض الأمور كالصخر ، ويلين فى بعض الأمور كالعجين ، أو كما قال شاعر الإسلام فى الهند « محمد إقبال » فى وصف المسلم : « يجمع بين نعومة الحرير ، وصلابة الحديد » !

ومن هنا نستطيع أن نتبين موقف هذا المجتمع من المجتمعات الأخرى المخالفة له فى العقيدة والوجهة والمبدأ .

إنه لا يذوب فيها ، ولا يتبع أهواءها ، ولا يقلدها ويتشبه بها فيما هو من خصائصها ، فيفقد بذلك أصالته وشخصيته المتميزة ، ويسير وراءها شبراً بشبر ، وذراعاً بذراع ، وهذه هى التبعية التى يرفضها الإسلام لأمته ، التى بوأها اللّه مكان الأستاذية للبَشرية كلها .

ومع هذا ، لا ينعزل المجتمع المسلم عن غيره من المجتمعات ، بل يستطيع أن يقتبس منها وينتفع بما لديها من معارف وخبرات ومهارات ، لا تضر بكيانه المادى والمعنوى ، لأن « العلم المحض » وما يتفرع عنه من مكتشفات وأجهزة وأدوات ومخترعات ، لا جنسية له ، ولا لون له .

إنه كالماء ، يأخذ لون الإناء الذي يوضع فيه..

فعنصر الثبات يتجلى هنا فى رفض المجتمع المسلم للعقائد والمبادىء والأفكار والقيَم ، والشعارات ، التى تقوم عليها المجتمعات الأخرى غير المسلمة وتميزها ، لأن مصدرها غير مصدره ، ووجهتها غير وجهته ، وسبلها غير صراطه ، فهو مجتمع متميز فى المصدر والوجهة والمنهج بل فى السمة والشعار أيضاً .

ولهذا حرص رسول الله ﷺ على تميز المسلمين فى كل شئونهم عن مخالفيهم من المشركين واليهود والنصارى . فرفض البوق والناقوس للإعلام بالصلاة ، واختار الأذان .

ووردت عبارة : « خالفوهم » فى أمور كثيرة ، مما يدل على أن تميز المجتمع المسلم أمر مقصود للشارع .

ولهذا جاء القرآن يحذّر الرسول ﷺ من اتباع أهواء الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين ، أو التأثر بدسائسهم ووساوسهم ، فيفتنوه عن بعض ما أنزل الله إليه . قال تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ * إِنَّهُمْ لَن يُغْنُواْ عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً ، وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ (١) .

هذا فى مكة ، وفى المدينة قال : ﴿ وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ ، فَإِن تَوَلَّوْاْ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ ، وَإِنَّ كَثِيراً مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ * أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ، وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ (٢) .

فانظر إلى هذا التحذير من الفتنة عن بعض ما أنزل الله ، لأن الذى يرضى بالتنازل عن البعض ، يوشك أن يفرط فى الباقى .

وفى مقابل هذا الثبات نجد مرونة وسماحة من الناحية العملية والتطبيقية فى الحياة ، مما يتصل بالطرائق والأساليب لا بالمبادىء والأهداف .

فإذا كان لدى مجتمع غير مسلم نظام حسن فى تعبئة الجيوش ، أو فى تنظيم المواصلات ، أو فى توزيع البريد ، أو فى تحسين الإنتاج ، أو فى ترقية

---

(١) الجاثية : ١٨ - ١٩ (٢) المائدة : ٤٩ - ٥٠ .

الصناعة أو الزراعة ، أو فى تخطيط المدن والقرى ، أو فى حفظ الصحة العامة ، ومقاومة الأوبئة ، أو في تسخير القوى الكونية بسلطان العلم لمصلحة الإنسان ، أو نحو ذلك من كل ما يتعلق بالجانب العلمى « التقنى » والإبداع المادى ، والتنظيم العملى ، فالإسلام يرحب به ، ويحث على اقتباسه فى مجتمعه ، بشرط ألا يصطدم بأحكام الإسلام ، وقد جاء فى الحديث : « الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحق بها » .

لقد رأينا النبى ﷺ ، يخطب على جِذْع نخلة فى أول أمره بالمدينة ، فلما كثر المسلمون ، واستقر له الأمر ، استدعى له نجار رومى فصنع له منبراً من ثلاث درجات ، فكان يخطب عليه فى الجمعة والمناسبات .

وفى غزوة الأحزاب أشار عليه سلمان الفارسى بحفر خندق حول المدينة يحميها من الغزاة المشركين ، وهذا من أساليب الفُرس الدفاعية ، فأُعجب به ونفذه ، ولم يقل : هذا من أساليب المجوس لا نأخذ به .

بل رأينا الصحابة - رضى اللّٰه عنهم - يقتبسون بعض التنظيمات الإدارية والمالية الصالحة من الفُرس أو الرومان أو غيرهم ، ولم يجدوا بذلك بأساً ، ما دام يحقق لهم مصلحة ، ولا يصادم نصاً ولا قاعدة ، كما فى نظام الخراج ، وهو نظام فارسى الأصل ، ونظام الديوان وهو نظام رومانى الأصل .

* *

● العصور الذهبية :

لقد استطاع المسلمون فى العصور الذهبية أن يحتفظوا بشخصيتهم الإسلامية ثابتين على عقائدهم وشعائرهم وأخلاقهم وشريعتهم ، وأن يقتبسوا مع هذا من مدنيات الفُرس والروم والهنود وغيرهم من القدماء ما ينفعهم ويلائم أوضاعهم ، وأن ينتفعوا بتراث الإغريق « العلمى » بعد أن عرّبوه وهذّبوه وأضافوا إليه . وأيّد ذلك فقهاؤهم وأئمة دينهم - بل ساهموا وشاركوا فيه - ولم يتوقفوا إلا فيما رأوه معارضاً لعقيدتهم وفكرتهم عن اللّٰه والوجود أو لمنهجهم الفكرى ،

وذلك يتمثل فى الجانب « الميتافيزيقى » من الفلسفة الإغريقية كما تمثَّل فى « منطق أرسطو » الذى عارضه جماعة من أكابر العلماء مثل ابن الصلاح والنووى وابن تيمية ، الذى ألَّف في نقضه كتابين : صغيراً وكبيراً ، وسبق بهذا النقض العصر الحديث الذى أقام نهضته على الاستقراء لا على القياس الذى هو محور المنطق الأرسطى .

على أن من فقهاء المسلمين مَن نصر هذا المنطق وتبناه ، واجتهد أن يستدل على صحته من آيات القرآن مثل أبى حامد الغزالى الذى سماه « معيار العلوم » .

والمهم أن المسلمين كانوا فى غاية من المرونة أمام الجانب العلمى والعملى - التقنى بتعبير عصرنا - وكذلك الجانب الإدارى والتنظيمى والعمرانى والصناعى ، ولم يجدوا أى حَرَج دينى فى اقتباس ذلك من غيرهم ، والزيادة عليهم والتفوق فيه ما استطاعوا .

بخلاف الأمور الأخرى المتصلة بالفكرة والعقيدة . فقد رفضوا هذا الجانب من فلسفة الإغريق وخطأوا مَن اعتنقه أو أيده من الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام ، بل كفَّرهم الغزالى وغيره فى مسائل معروفة خالفوا فيها المعلوم من الدين بالضرورة كما يتضح ذلك من كتابه « تهافت الفلاسفة » وإن ردَّ عليه العالِم الفيلسوف القاضى ابن رشد فى كتابه « تهافت التهافت » .

ولقد ذكرنا فى الفصل الأول « الدين فى عصر العلم » كيف أثبت مؤرخو الحضارة الإسلامية : أن المنهج العلمى الحديث الذى يتميز به العرب قد اقتُبِس من المسلمين ، الذين سبقوا إلى اكتشاف هذا المنهج كاملاً قبل نهضة أوروبا بعدة قرون . وقد شهد بذلك جورج سارتون ، وجوستاف لوبون ، وبريڤولت وغيرهم من الغربيين المنصفين .

وما زال تاريخ العلم يحتفظ بأسماء لامعة لعلماء مسلمين فى الطب

والكيمياء والفيزياء والفلك وغيرها . كما يحتفظ بأسماء كتب علمية ، ظلت مراجع عالمية فذة فى موضوعها لعدة قرون [١] .

* *

● كلمة أخيرة :

إن دعاة الحل الإسلامى لا يعادون التطور ، ولا يقفون فى سبيله ، بل يباركونه ويدعون إليه بكل قوة ، ويعملون على أن تأخذ مجتمعاتهم مكانها فى موكبه السائر إلى الأمام .

ولكنهم يريدونه تطوراً محكوماً بقِيَم الإسلام ومبادئه وأحكامه الثابتة ، ومن هنا يقولون دائماً للذين يطالبون الإسلام أن يتطور : لماذا لا تطالبون أنتم التطور أن يُسْلِم ؟! فالإسلام حاكم ، والتطور محكوم عليه ، والمتبوع لا ينقلب تابعاً . والميزان لا يصبح موزوناً ، فهذا قلب للأوضاع والحقائق .

فليس من اللائق أن ننادى بـ « إسلام متطور » ، إنما اللائق - بل الواجب - أن ننادى بملء أفواهنا بـ « تطور مسلم » .

* * *

---

(١) انظر : فصل « الجمع بين الثبات والمرونة » من كتابنا « الخصائص العامة للإسلام » طبع مكتبة وهبة بالقاهرة ، ومؤسسة الرسالة ببيروت .

أصالة لا رجعيّة .. وتحديث لا تغريب

كما اتهم بعض الناس الحل الإسلامى بالجمود الذى ينافى التطور ، نجد هؤلاء أنفسهم يصمون هذا الحل بتهمة أخرى تُذكر عادة مع الجمود ، وهى « الرجعية » .

وهى كلمة حديثة العهد يستخدمونها بدل كلمة « السَلَفية » التى لا تعطى انطباعاً منفراً لدى الجمهور المسلم كما تعطيه كلمة « الرجعية »

ومن عادة هؤلاء - بل من مكرهم - أن يدعوا هذه الألفاظ والمفاهيم مائعة غير محدودة ، كما رأينا فى مفهوم « الجمود » و « التطور » ليفسروها كما يحلو لهم .

ولهذا كان من واجبنا أن نبدأ هنا كما بدأنا هناك بتحديد المفاهيم أولاً .

● ما مفهوم الرجعية ؟

نريد أن نسألهم : ما مفهوم « الرجعية » و « التقدمية » عندكم ؟

إن كنتم تريدون بالرجعية ما شاع فى عصور الضعف والانحطاط من أفكار وقيَم دخيلة على الحياة الإسلامية والمجتمع الإسلامى ، من جبرية قاتلة تحمل كل شئ على القضاء والقدَر ، ومن سلبيه تدع الأمور تجرى فى أعنتها ، ومن احتقار للحياة ، ورضا بالدون ، والعيش الهون ، ومن صبر على الظلم ، وانصراف عن الجهاد ، ومن تعظيم للفئات الغنية المترفة ، وتحقير للطبقات الفقيرة العاملة ، ومن إيمان بالخرافة ، وتصديق بالعرافة والكهانة ، والسحر ، واتباع للدجاجلة المحتالين من أدعياء التقوى ، الذين يُعلّمون أتباعهم : أن المريد بين يدى الشيخ كالميت بين يدى الغاسل ، ويقولون لكل ثائر على الباطل :

« دع المُلْك للمالك » ، « أقام العباد فيما أراد » !! إن كنتم تريدون بالرجعية هذا ومثله ، فنحن معكم فى معارضتها ، بل أسبق منكم إلى حربها .. ولكن الذى نؤكده لكم : أن هذه الأفكار والمفاهيم إن هى إلا جراثيم غريبة تسللت إلى جسم الإسلام .. أدخلتها المذاهب المبتدعة ، والفِرق الضالة ، والصوفية المنحرفة ، التى تأثرت - قصداً أو عن غير قصد - بأديان ونِحَل وفلسفات غير إسلامية ، كالرهبانية المسيحية ، والمانوية الفارسية ، والبرهمية الهندية وغيرها .

وقد ساعد على انتشار بعض هذه الأفكار فجور بعض الحكام أو جهلهم أو ضعفهم ، وممالأة بعض العلماء أو سكوتهم ، خوفاً أو طمعاً ، أو ضعفاً أو غفلة . وفى الأثر : « صنفان من أمتى إذا صلحا صلح الناس ، وإذا فسدا فسد الناس .. الأمراء والفقهاء » .

ويوم كان الإسلام إسلاماً ، وكان المسلمون مسلمين حقاً ، برىء مجتمعهم من هذه الأفكار المنحرفة ، وعاش المسلمون سادة يَغْلِبون ولا يُغلَبون [١] ويقودون ولا يقادون ، وتفتحت عليهم بركات من السماء والأرض ، وأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم ، ووطئت سنابك خيولهم ممالك الأكاسرة والقياصرة ، وورثوا كنوزهم فأنفقوها فى سبيل الله .

* *

● الرجعية والتراث :

سيقول بعضهم : « الرجعية هى الرجوع إلى الخلف .. إلى الماضى ... إلى الأموات !

والحل الإسلامى ينادينا فى أواخر القرن العشرين أن نعود أربعة عشر قرناً إلى الوراء ... إلى القرن السابع ... إلى عصر أبى بكر وعمر وعثمان وعلىّ .. إلى عصور الأمويين والعباسيين والمماليك والعثمانيين .

الحل الإسلامى يشدنا بقوة إلى التراث ... إلى الماضى ، بما فيه من تعصب دينى .. وانغلاق فكرى ... واستبداد سياسى .. وتظالم اجتماعى ... وتأخر اقتصادى ...

الحل الإسلامى بصراحة ، يقف فى وجه « تحديث » المجتمع ، ونقله إلى عالَم اليوم . أواخر القرن العشرين !

ونحن نريد أن نعيش يومنا ، ونحيا فى عصرنا : عصر العلم والتكنولوچيا ، عصر الذَرَّة ، والعقول الألكترونية ، وغزو الفضاء ... لا فى عصر الجمال وقناديل الزيت !! نريد أن نعيش مع الأحياء لا فى مقابر الموتى ! نريد أن نحيا مع الجديد المتحرك ، لا فى القديم المتحجر ، نريد أن ننظر إلى الأمام ، أن نتطلع إلى المستقبل ، لا أن نمشى ونحن نتلفت دائماً إلى الوراء !! وهذه هى « التقدمية » التى ندعو إليها ونحرص عليها : تقدمية العلم والقوة والرخاء والحرية والمعاصرة !!



● أهمية التراث لأمتنا :

هذا هو كلام هذه الفئة التى تخلع على نفسها رداء « التقدمية » ، وباسمها تريد أن تنسلخ من تراثها ، وتبرأ من ماضيها ، كأنما هى مبتوتة الجذور ، ليس لها تاريخ . كل حديثها عن اليوم والغد . كأن الزمن ليس فيه « أمس » ! وكأن اللغة ليس فيها « فعل ماض » ! وكأن اللّه لم يخلق الإنسان مزوَّداً بذاكرة تستوعب أحداث الماضى ، كما خلق له مخيلة تستشف المستقبل !!

هؤلاء الذين قال فيهم شوقى :

مثل القوم نسوا تاريخهـــــم ... كلقيط غى فى القوم انتســـاباً

أو كمغلوب على ذاكـــــرة ... يشتكى من صلة الماضى انقضابا

وعيب هؤلاء « التقدميين » - فيما يزعمون - أنهم يجهلون تراثهم ولا يعرفون

عنه إلا قشوراً ، أو أجزاء متناثرة مشوشة ، كثيراً ما أخذوها عن مراجع استشراقية ، أو عن مراجع غير موثقة ، أو عن مراجع لا يفهمون لغتها ، ولا يميزون بين المقبول فيها والمردود .

وكان الأولى بهؤلاء - وهم ينتمون إلى فئة المثقفين - أن يبذلوا بعض الجهد فى دراسة تراثهم ، ومعرفة هذا الدين الذى ورثوه عن أهليهم ، كما تورث العقارات ! والذى أدخل هذه الأمة التاريخ من أوسع أبوابه ، وصنع لها حضارة بزّت الحضارات ، ومن أوليات الثقافة أن يدرس المرء المكونات الأساسية لشخصية أمته ، وأولها الدين المؤثر الأول فى تفكيرها ووجدانها وسلوكها . على أن يعرف ذلك من منابعه الصافية . ومن مصادره الصحيحة لا من مراجع خصومه أو المتحاملين عليه ، أو الجاهلين به .

لقد جهل هؤلاد تراثهم - والدين جزء منه - فخافوه وعادوه . وقديماً قالوا : مَن جهل شيئاً عاداه . وهذا ما ذكره القرآن عن موقف المشركين من الإسلام فقال : ﴿ بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ ﴾ (١) .

كما أنهم قرأوا عن الغربيين أنهم لم ينهضوا إلا بعد أن تحرروا من تراثهم ، وفكوا عن رقابهم ربقة الماضى بما فيه من عوائق وأغلال . ومن ذلك تحررهم من ربقة الدين ، وسيطرة رجاله الذين باركوا ظلم الملوك ، وتسلط الإقطاع ، وأقاموا محاكم التفتيش لتعذيب العلماء والمفكرين .

وحسب هؤلاء أن ماضينا كماضيهم ، وتراثنا كتراثهم ، وأن لدينا كنيسة مثل كنيستهم وكهنوتاً مثل كهنوتهم ، وأن عندنا مَن يصدر قرارات الحرمان ، أو مَن يبيع صكوك الغفران !

وإن من أظلم الظلم أن يؤخذ الإسلام فى الشرق ، بجرائم الكنيسة فى

---

(١) يونس : ٣٩

الغرب ، وأن يُقاس تاريخنا على تاريخ القوم هناك ، وأن يُحكم بالإعدام على تراثنا من أجل جناية تراث آخر لقوم آخرين .

ثم إن هؤلاء يتوهمون أن الرجوع إلى التراث يجعلنا سجناء الماضى ، يضع قيداً على حركتنا وانطلاقنا إلى الأمام .

والواقع أن تراثنا ليس - كما تصوره هؤلاء - قيداً فى الأرجل ، أو غِلاً فى الأعناق ، إنما هو منارة تهدى ، ونور يضىء .

* *

• خصائص تراثنا :

إن التراث الذى ندعو إليه ليس تراث أمة بدائية أو جماعة خرافية ، وليس تراثاً مغلقاً ولا متعصباً ، بل هو تراث رسالة خالدة ، وحضارة ضخمة ، وأمة كبرى .. تراث أمة عالمية ، جمعت بين العلم والإيمان ، ووصلت الأرض بالسماء . تراث يتسم بهذه الخصائص ، التى لا تخفى على دارس متعمق منصف ، مسلماً كان أم غير مسلم :

(أ) الإنسانية ، فهو - وإن كُتِب بالعربية ، وانطلق من المفاهيم والقِيَم الإسلامية - تراث إنسانى ، يهدف إلى تحرير الإنسان ، ويعمل على كرامة الإنسان ، كل إنسان ، ويطالب له بالحقوق ، كما يطالبه بالواجبات . يحفظ له حريته المدنية ، كما يحفظ له حريته الدينية : ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِى الدِّينِ ﴾ [1] ، شعاره : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِى آدَمَ ﴾ [2] .

(ب) الأخلاقية : فهو تراث يؤمن بالقِيَم ، فى كل جوانبه ، فقهاً كان أو أدباً أو علماً أو فناً ، أو عمارة وحضارة ، ولا يؤمن بفصل الأخلاق عن

---

(١) البقرة : ٢٥٦ (٢) الإسراء : ٧٠ .

العلم ، ولا عن الفن ، ولا عن السياسة ، ولا عن الاقتصاد ، ولا عن الحرب . فهو تراث يُعبِّر عن رسالة هدفها أن تتمم مكارم الأخلاق .

(جـ) التكامل : فهو يجمع بين أحكام الوحى الإلهى ونتاج العقل البشري ، وفى ظله التقى العلم والإيمان ، وامتزجت الدنيا بالدين ، واتصلت الشريعة بالحكمة ، ولم ينفصم قلب عن فكر ، ولا روح عن مادة ، ولا دين عن دولة ، ولا أدب عن علم ، ولا عقل عن نقل .

(د) التوازن : فهو تراث وَسَط لأمة وَسط ، لا يقف فى طرف ضد طرف . فهو ليس تراث المثاليين ضد الواقعيين ، ولا الواقعيين ضد المثاليين ، وليس تراث الروحيين وحدهم ، ولا الماديين وحدهم - إنه تراث التوازن بين المثالية والواقعية ، بين الروحية والمادية ، بين الفردية والجَماعية . فهو فى أسسه وأصوله يمثل وَسطية الإسلام .

(هـ) التنوع : فهو تراث دينى ودنيوى ، فقهى وصوفى ، علمى وأدبى ، فلسفى وتطبيقى ، وفنى وعمرانى ، نجد فيه فقه الشافعى ، ورواية البخارى ، وتفسير الطبرى ، وكلام الأشعرى ، ومعجم الخليل ، ونحو سيبويه ، وأدب الجاحظ ، وشعر المتنبى ، وفلسفة ابن رشد ، وتصوف الغزالى ، وطب ابن سينا ، وفيزياء ابن الهيثم ، وألحان الموصلى ، وخط ابن مقلة ، وتحليل ابن خلدون ، جنباً إلى جنب .

(و) التسامح : فهو وإن كان تراثاً إسلامياً - أنتجته العقول الإسلامية بدوافع إسلامية ، على أرض إسلامية - يتسع لكل الأديان ، ويؤمن بكل الكتب التى أنزلها الله ، وبكل الرسل الذين بعثهم الله . كما يؤمن بأن اختلاف الناس واقع بإرادة الله ، وسيحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون . ولا غرو أن شاركت فيه فئات من غير المسلمين ، وسعتهم دار الإسلام ، وحضارة الإسلام .

(ز) المرونة : فهو - برغم أصوله الدينية ، وجذوره الأخلاقية - قادر على

مواجهة التطور ، وفيه من الثراء والخصوبة الداخلية ما يجعله صالحاً للنماء والتجدد الذاتى - جامعاً بين الثبات على الأصول والغايات ، والمرونة فى الفروع والوسائل .

* *

● نحن والتراث :

وأحب أن أبيِّن هنا أننا - نحن دعاة الحل الإسلامى- لا ندعو إلى تقديس التراث كله ، وأخذه بُعجَره وبُجَره ، وصوابه وخطئه . ولهذا كان لا بد لنا من تحديد معنى « التراث » .

فكلمة « التراث » تشمل مجالين أو مستويين يختلف أحدهما عن الآخر اختلافاً كلياً وجذرياً .

* المستوى المعصوم من التراث :

المستوى الأول : ما كان مصدره الوحى الإلهى متمثلاً فى القرآن الكريم الذى ﴿ لاَ يَأْتِيه البَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْه وَلاَ مِنْ خَلْفِه ﴾ [(١)] وفيما ثبتت صحته من سُنَّة النبى ﷺ التى هى البيان النظرى والتطبيق العملى للقرآن .

ونعنى بهذا المجال ، ما كان قطعى الثبوت والدلالة من كتاب اللّه وسُنَّة رسوله ، ولا مجال فيه لاجتهاد أو تفسير . ولذا يعتبر رفضه رفضاً للدين نفسه وكان التمرد عليه تمرداً على شرع اللّه جَلَّ شأنه .

فهذا لا يسعنا إلا أن نُذعن له ، وننقاد إلى حكمه ، راضين مُسَلِّمين ، بمقتضى عقد الإيمان ، وحكم الإسلام ، وليس لنا أمامه خيار ، إلا إذا راجعنا أصل الإيمان ذاته .

وهذا ما يؤكده القرآن بصراحة وقوة فى الكثير من آياته . لنقرأ هذه الآيات :

---

(١) فصلت : ٤٢

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً مُّبِيناً ﴾ (١) .

﴿ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُواْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون ﴾ (٢) .

﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً ﴾ (٣) .

وهذا الجانب من التراث هو الذى يمثل فلسفة النظام ، وأساس مشروعيته العليا ، ويحدد إطاره وأسسه العامة ، واتجاهاته الأساسية فى مختلف جوانب الحياة .

وتسمية هذا الجانب « تراثاً» من باب التساهل والاتساع فى التعبير . وإلا ، فإن الإسلام ليس تراثاً ولا ماضياً ، إنه الماضى والحاضر والمستقبل . وهو رسالة اللّه العامة الخالدة التى تخاطب الإنسان وتهديه فى كل زمان ومكان .

*

● المستوى البَشرى من التراث :

والمستوى الآخر من التراث هو المستوى البَشرى ، وهوَ يمثل عمل العقل الإنسانى فى فهم الجانب الإلهى المعصوم من التراث ، وفى شرحه وتفسيره ، والاستنباط منه ، وفى تطبيقه وتنفيذه ، وفى شتَّى جوانب الحياة العقلية والأدبية والحضارية ، وهذا المستوى يضم كل علوم الدين من التفسير وعلوم القرآن وعلوم الحديث والفقه وأصوله ، وعلم التوحيد ، والتصوف .. فهذا الجانب من التراث له أهميته ومكانته الخاصة لاتصاله بعقيدة الأمة ، وسر وجودها ، ووحى اللّه إليها .كما يشمل علوم العربية وآدابها وهى خادمة لعلوم الدين ووسيلة لفهمها .

---

(١) الأحزاب : ٣٦ (٢) النور : ٥١ (٣) النساء : ٦٥

ويشمل أيضاً العلوم العقلية وما يتعلق بها ، والعلوم الكونية من الطب والكيمياء والفيزياء والرياضيات ونحوها . والعلوم المتعلقة بالفن والجمال والتعبير عنه .

فهذه كلها - على تفاوت مراتبها - تراث إسلامى ، وهى - على كل حال - إنتاج عقول لم تضمن لها العصمة من خالقها ، ففيها الصواب والخطأ ، وفيها الحق والباطل ، وفيها الجد والهزل ، وفيها الثمين والغث .

* *

● ضرورة الانتقاء :

وموقفنا هنا هو موقف الانتقاء والاختيار . وهذا يعنى قبول التراث - وبخاصة ما يتعلق بالدين والعربية منه - فى جملته لا فى تفصيلاته ، فى مجموعه لا فى جميعه ، وبعد هذا القبول والتسليم العام تبدأ عملية الانتقاء والاختيار .

والانتقاء هنا ليس عملاً عشوائياً تأتى به المصادفات ، والاختيار ليس اختيار تشهٍ أو هوى ، تحكمه الانفعالات العاطفية أو المواقف الشخصية ، بل هو عمل عقلى يستند إلى موازين علمية وإلى أدلة من أصول الشرع ، ومصالح الأمة ، وحاجات العصر .

وليس من حق أحد ولا فئة ولا مدرسة أن تفرض علينا فكرة أو رأياً أو حكماً معيَّناً مما حفل به التراث الغنى ، وأن تضرب بغيره عرض الحائط .

فموقف كل عالِم أو مفكر هنا هو موقف أبى حنيفة رضى اللّه عنه حين قال فى شأن مَن سبقه ومَن عاصره من علماء التابعين : هم رجال ونحن رجال !

وهو موقف ابن القيم رحمه اللّه حين شرح رسالة شيخ الإسلام إسماعيل الهروى الأنصارى فى التصوف « منازل السائرين إلى مقامات إياك نعبد وإياك نستعين » وكان الهروى حنبلياً موافقاً لابن القيم فى مشربه السَّلَفى فى

الأسماء والصفات ، ولكنه خالفه وانتقده في جملة مواضع من كتابه « مدارج السالكين » فلما سُئِل في ذلك قال : شيخ الإسلام حبيب إلينا ، ولكن الحق أحب إلينا منه !!

قد يكون هذا الرأى الذى نتبناه لإمام مشهور أو لعالم مغمور ، فلن تزيده شهرة الأول ، ولا ينقصه خمول الآخر ، وقد قال الإمام عليّ رضى الله عنه : لا تعرف الحق بالرجال ، اعرف الحق تعرف أهله .

وقد يكون هذا الرأي الذى ننتقى ونختار من الآراء المهجورة ، مما طوته بطون الكتب ، ومما اعتُبِر فى عصره شاذاً أو متروكاً . فلا جُناح علينا أن ننشر المهجور ، ونحيى المقبور .

فرُبَّ ملابسات جدَّت ، ووقائع نزلت ، وأعراف تغيَّرت ، جعلت الضعيف يقوى والمتروك يظهر ، والشاذ يصبح هو الموافق والملائم .

وها هو شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه - ابن القيم وابن عبد الهادى وغيرهما - يحيون آراء فى فقه الشريعة - وخصوصاً فى الطلاق وشئون الأسرة - كانت تُعَد قبلهم شاذة ، وقد هُجِرت حتى ماتت ، فما زالوا يجادلون عنها باللسان والقلم : فى دروسهم وفى كتبهم ورسائلهم ، وفتاويهم ، حتى حييت بعد موات ، واستعلنت بعد اختفاء .

وقد اتهم العلماء المقلّدون والجامدون الشيخ فى زمنه بأنه خرج عن المذاهب الأربعة ، وخرق الإجماع السابق ، وكادوا له عند ذوى السُلطة حتى أدخل السجن أكثر من مرة من أجل رأيه ، ومات رضى الله عنه فى سجنه .

وها نحن اليوم فى كثير من أنحاء العالَم الإسلامى نختار ما اختاره ، ونرجِّح ما رجَّحه فى عدم وقوع طلاق الغضبان ، والطلاق الذى يُراد به الحمل على شيء ، أو المنع منه ، وفى وقوع طلاق الثلاث بلفظ واحد أو فى مجلس واحد طلقة واحدة ، وغير ذلك من الاجتهادات والاختيارات .

ومن ثَمَّ ينبغي أن نبحث عن أجود الآراء ، وأقوم الأفكار ، وأصح المعلومات ، وأجمل التعبيرات ، حيثما وجدناها في تراثنا العريض .

* *

• عبقريات في عصور التخلف :

قد نجد الرأي الجيد ، والفكرة الصالحة ، والتعبير الجميل ، في خير قرون هذه الأمة ، في فجر الإسلام ، في عصر الصحابة والتابعين لهم بإحسان .. في العصر الأموي أو العباسي .. في العصور الذهبية للحضارة الإسلامية أو في عصور التخلف والركود ذاتها ، على ما بها من علل وأوصاب . فما من عصر من هذه العصور إلا طلعت في سمائه كواكب تضيء وتسطع وتبهر الأبصار . وصدق الحديث النبوي القائل : « مثل أمتي كالمطر ، لا يدرى أوله خير أو آخره » [١] .

ومَن ذا الذي يجهل مثل أبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) وتجديده في أصول الفقه ؟ وابن خلدون (ت ٨٠٨ هـ) وتجديده في فلسفة التاريخ والاجتماع ؟ وابن الوزير (ت ٨٤٠ هـ) وتجديده في علوم العقيدة والسُّنَّة ، وابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) وخدمته لعلوم الحديث والرجال ، ووقوفه حَكَماً بين المذاهب ؟ والسيوطي (ت ٩١١ هـ) وخدمته لعلوم الدين واللغة والتاريخ ودعوته للاجتهاد المطلق ؟ والدهلوي (ت ١١٧٦ هـ) وتجديده في الحديث والفقه وبيان أسرار الشريعة ؟ والصنعاني (ت ١١٨٢ هـ) صاحب « سبل السلام » واجتهاداته واستقلاله في الفقه واتباع الدليل والتفقه على القرآن والحديث ؟ والشوكاني (ت ١٢٥٥ هـ) وتجديده في الفقه والأصول وبناء فقه قائم على الدليل لا على التقليد ؟ وصديق حسن خان (ت ١٣٠٧ هـ) تلميذ كتب الشوكاني ، والسائر على دربه في الاجتهاد والترجيح ؟

* *

---

(١) رواه الترمذي ، وهو حديث حسن .

● الحكمة ضالة المؤمن :

بل أقول : قد تكون الفكرة أو الحكمة أو الكلمة من شعر امرىء القيس ، أو زهير بن أبى سلمى ، أو عنترة العبسى ، فلا يمنعنا أن نتمثل بها أنهم من أهل الجاهلية ، فالجاهلى قد يوفق فينطق بالحكمة ، كما أن المسلم قد يزيغ فيتكلم بالباطل . والنبى ﷺ قال : « أصدق كلمة قالها شاعر ، كلمة لبيد :

* ألا كل شىء ما خلا اللّه باطل *

وقد قالها فى جاهليته قبل أن يسلم .

ومَن منا لا يتمثل بقول امرىء القيس :

* وحسبك من غِنىً شبع ورى ! *

أو بقول زهير :

ومهما تكن عند امرىء من خليقـــة ... وإن خالها تخفى على الناس تُعْلـم

أو بقول السموأل ، وهو يهودى جاهلى :

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عِرضــه ... فكل رداء يرتديه جميـــــــــل

وأبو نواس على مجونه كم استشهد العلماء والمربون والمتصوفة بأبيات له مثل قوله :

إذا امتحن الدنيا لبيبٌ تكشفـــت ... له عن عدو فى ثياب صديـــــــق

وما الناس إلا هالك وابن هالـــك ... وذو نسب فى الهالكين عريـــــق

ومثل ذلك بشار بن بُرْد ، على ما اتهم به من الزندقة ، مَن ذا الذى لا يروى قوله :

إذا أنت لم تشرب مِراراً على القذى ... ظمئتَ ، وأى الناس تصفو مشاربه ؟

ومَن ذا الذى تُرضَى سجاياه كلهـــا ... كفى المرء نبلاً أن تُعَد معايـــــبه !

* *

● الاستفادة من كل المدارس الفكرية :

كما أحب أن أؤكد هنا : أن اختلاف المذاهب أو المدارس الفقهية أو الكلامية لا يمنع من الاستفادة مما عند الآخرين ، فالحق لا يشتمل عليه مذهب واحد ، ولا مدرسة واحدة .

وخطأ إنسان فى ناحية لا يعنى إلغاء نواحيه الإيجابية الأخرى .

وقد رأينا علماء أهل السُنَّة جميعها يستفيدون من « تفسير الكشاف » للزمخشرى ، وينقلون عنه وهو معتزلى صريح فى اعتزاله ، ولا يدع مناسبة يؤيد فيها مذهبه إلا فعل . ومع هذا أخذ منه كل مَن بعده من المفسرين : الرازى والبيضاوى والنسفى وغيرهم .

ولم يمنعهم ذلك أن يردوا عليه أو يتعقبوه فى مؤلفاتهم « التفسيرية » أو غيرها أو فى مؤلف خاص كما فعل ابن المنيِّر فى كتابه « الانتصاف من الكشاف » وهو مطبوع على هامش الكشاف .

وابن حجر خرَّج أحاديثه وبيَّن مقبولها من مردودها فى كتاب سماه « الكافى الشافِ فى تخريج الكشاف » وقد سبقه إلى ذلك العلاَّمة جمال الدين الزيلعى صاحبَ « نصب الراية لأحاديث الهداية » .

وابن تيمية وابن القيم استفادا من بعض ما كتبه المعتزلة فى الحُسن والقُبح وأفعال العباد ونحوها . وأخذا ببعضه ، ولم يُسلِّما بكل ما قاله الأشاعرة هنا ، بل أخذوا منهم وردوا عليهم .

وفى هذا المعنى يقول ابن القيم :

« وأرباب هذه المذاهب مع كل طائفة منهم خطأ وصواب . وبعضهم أقرب إلى الصواب وبعضهم أقرب إلى الخطأ ، وأدلة كل منهم وحججه ، إنما تنهض على بطلان خطأ الطائفة الأخرى ، لا على إبطال ما أصابوا فيه ... وأهل السُنَّة وحزب الرسول .. لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء ، بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه ، وهم

مع أولئك فيما أصابوا فيه . فكل حق مع طائفة ، فهم يوافقونهم فيه ، وهم براء من باطلهم .. فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه على بعض ، والقول به ونصره .. ونفى باطل كل طائفة وكسره ... » إلخ أ . هـ [1] .

* *

● إحياء التراث :

وهذا يقتضى منا أن نعمل على إحياء التراث . ونشر كنوزه نشراً علمياً عصرياً محققاً يقرِّب الانتفاع به ، والاقتباس منه ، وألا ندعه مطموساً مبعثراً فى مكتبات الغرب والشرق ، على حين نفتش على فلسفات وآداب عند هؤلاء وأولئك مما نبت فى أرض غير أرضنا لقوم غير قومنا .

والأولَى لمن يملك رصيداً فى مصرف أن ينفق منه أولاً قبل أن يمد يده إلى غيره يسأله صدقة أو هبة أو قرضاً !

ولا يكفى أن نقف عند نشره وتحقيقه ثم التغنى به والمباهاة بأصالته ، بل لا بد أن تحلله وندرسه دراسة الفاحص الناقد ، حتى نكشف عن جواهره ، ونستخرج روائعه ، ونستفيد من ايجابياته ، ونتفادى سلبياته .

ولا بد لنا أن نبنى عليه ، ونضيف إليه ، ونضفى عليه من روحنا ، مما صنعته عقولنا ، مما علمته أيدينا ، حتى يعبِّر عنا ، ويلبس ثوب عصرنا ، ويتجاوب مع حياتنا مع زماننا ومكاننا وحالنا .

وبهذا نجمع بين الأصالة والمعاصرة حقاً . فلا نبخس الماضى ولا نجور على الحاضر . فهل ينقم علينا منصف هذا الموقف من تراثنا ؟ أم يراد منا - لكى نكون عصريين - أن نهيل التراب على الماضى بكل ما فيه ، ونبدأ من جديد ، من الصفر ، بحجة أننا نعيش مع الأحياء لا مع الأموات ؟

---

(١) من كتاب ابن القيم « شفاء العليل » .

فليت شِعرى هل تموت الأفكار بموت أصحابها ؟ إن الأشخاص يموتون ، ولكن أفكارهم لا تموت ، ورُبَّ فكرة مضت عليها آلاف السنين يأتى مَن يحييها ويحيى بها أمة بأسرها . ولولا أن اللاحق يكمل ما بدأه السابق ، ويبنى على ما أسسه ، ما تقدمت العلوم ، ولا ارتقى العمران ، ولا علا صرح الحضارة .

والذين يقولون : دعونا من الأموات ، لا يفتأون يتحدثون عن أموات آخرين مثل ماركس وانجلز ، أو ڤولتير وروسو ، أو ديكارت وكانت ، أو شكسبير وهوجو ، بل عن سقراط وأفلاطون وأرسطو ، ويعتبرون أنفسهم مع هذا معاصرين ومجددين !

* *

• بين القديم والحديث :

ولا بد لنا من كلمة هنا حول ما سمى « القديم » و « الحديث » وموقف الناس منهما .... ما القديم ؟ وما الحديث ؟ وما القِدَم ؟ وما الحداثة ؟ ولماذا يرفض بعض الناس القديم لمجرد قِدَمه ؟ ولماذا يتعلق آخرون بالحديث ويدعون إليه لمجرد حداثته ؟؟

والواقع أن قضية القديم والحديث والمفاضلة بينهما قضية شغلت الناس منذ زمن بعيد . فمن الناس مَن يستمسك بالقديم ويعتز به ولا يحيد عنه ، ولا يفرط فيه ، كأنه يرى فيه أصوله وجذوره الممتدة .. ومنهم مَن يعشق الحديث - أى حديث - ويباهى به ولا يرضى به بديلاً ، كأنما يرى فيه فرعه وثماره .

* *

• تعظيم السابقين للقديم :

ولقد كان الناس منذ عدة قرون يمجدون القديم ، ويباهون به ، فالقديم فى نظرهم يعنى الأصالة والعراقة والمجد ، والقدماء هم السابقون إلى كل خير

المتفوقون فى كل فن .... والمتأخرون عالة عليهم ، سواء فى العلم أو الأدب أو الفن . وفى الشِعر قرأناً قولهم .

ما أرانا نقول إلا معارا أو معاداً من قولنا مكرورا !

أما الحديث فكان فى حاجة إلى أن يثبت وجوده حتى يُعترف له بمجاراة القديم ، وكان النوابغ والعباقرة يحاولون - بشتّى الوسائل - بأن يبرروا نبوغهم ، كما كان الأوائل قبلهم ، وإن تأخر بهم الزمن عنهم . وخصوصاً بعد ما شاع قول بعضهم : ما ترك الأول للآخر شيئاً ! وأنشد بعضهم :

أوَ ما ترى أن النبى محمـــــداً فاق البرية وهو آخر مرسل ؟!

وأبو العلاء حينما قال فى « لاميته » بيته المشهور :

وإنى - وإن كنت الأخير زمانه - لآتٍ بما لم تستطعـــــه الأوائـل !

كان ينفى وهماً شائعاً ، بل اعتقاداً راسخاً ، بأن الأواخر لا يمكنهم أن يفوقوا الأوائل ، وأن الجديد عالة دائماً على القديم . بل كلامه يدل بوضوح على أن الشاعر الفيلسوف نفسه يؤمن بأن هذا هو الأصل والقاعدة ، فهو يرى أن المتأخر فى الزمان لا يستطيع أن يجارى الأوائل أو يتفوق عليهم ، إلا إذا كان ذلك من باب الفلتات والخوارق ، فهو نفسه جاء شاذاً عن القواعد ، خارقاً للعوائد ، وهذا ما توحى به الجملة الاعتراضية فى البيت : « وإن كنت الأخير زمانه » ، ولعل ذلك لارتباط القديم حينئذ بعصر النبوة وعهد الراشدين ، وامتداد الإسلام ، وازدهار حضارته ، وظهور الأئمة الكبار ، ونبوغ العباقرة الأفذاذ فى كل علم وفن ، وتفرد الأمة الإسلامية بالتربع على القمة لعدة قرون .

على حين كان المتأخرون الذين برز نبوغهم ، وظهر تفوقهم ، فى مجالاتهم العلمية والدينية والأدبية ينتسبون إلى عصور التخلف والانحطاط ، تلك العصور التى فقدت الاجتهاد فى الشريعة ، والإبداع فى العلم ، والأصالة فى الأدب ، والابتكار فى شتّى نواحى الحياة !

وهذا ما جعل نوابغ المتأخرين فى العصور الإسلامية يحاولون أن يقيموا الأدلة لقرائهم من معاصريهم ومَن بعدهم - على أن تأخر زمانهم لا يعنى حرمانهم من الفضل الذى أحرزه السابقون من قبلهم !

نقرأ فى خطبة « القاموس » للعلاَّمة الفيروز آبادى هذا المعنى فى قوله : « ولكنى أقول كما قال أبو العباس المبرد فى « الكامل » وهو القائل المحق : ليس لقِدَم العهد يفضل الفائل (أى المخطىء) ولا لحدثانه يهتضم المصيب ، ولكن يعطى كل ما يستحق » .

قال العلاَّمة الزبيدى شارحه :

« ومثل هذا الكلام فى خطبة « التسهيل » ما نصه : وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعَد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين . قال الزبيدى : والمعنى : أنَّ تقدم الزمان وتأخره ليست له فضيلة فى نفسه لأن الأزمان كلها متساوية ، وإنما المعتبر الرجال الموجودون فى تلك الأزمان فالمصيب فى رأيه ونقله ونقده لا يضره تأخر زمانه الذى أظهره الله فيه ، والمخطىء الفاسد الرأى ، الفاسد الفهم ، لا ينفعه تقدم زمانه . وإنما المعاصرة - كما قيل - حجاب ، والتقليد المحض وبال على صاحبه وعذاب .

أنشدنا شيخنا الأديب « عبد الله بن عبد الله بن سلامة المؤذن » :

قل لمن لا يرى المعاصر شيئاً ... ويرى للأوائل التقديما

إن ذاك القديم كان حديثاً ... وسيسمى هذا الحديث قديما !

وأنشدنى أيضاً لابن رشيق :

أولع الناس بامتداح القديم ... وبذم الجديد غير الذميم

ليس إلا لأنهم حسدوا الحى ... ورقّوا على العظام الرميم !

وأنشدنى أيضاً :

ترى الفتى ينكر فضل الفتى ... خبثاً ولؤما فإذا ما ذهب

لجَّ به الحرص على نكتة ... يكتبها عنه بماء الذهب !

والمراد من ذلك كله النظر بعين الإنصاف من المعاصرين وغيرهم ، فإن الإخلاص والإنصاف هو المقصود من العلم » أ . هـ [(١)] .

وهكذا كان « القديم » هو المنظور إليه بعين الإكبار والتعظيم ، وكان « الحديث » أو « الجديد » أو « المتأخر » أو « المعاصر » يجهد كل الجهد كي يقدم المبررات لإثبات وجوده .

* *

● ظاهرة التعظيم للحديث :

أما ظاهرة التعظيم للحديث والتشبث به ، واعتقاد صلاحه ونفعه ، والنفور من القديم ، والدعوة إلى الإعراض عنه ، فهى ظاهرة جديدة فى الأمة الإسلامية . وهى ثمرة من ثمرات الاستعمار والتأثر بالفكر الغربى ، وبالحضارة الغربية .

ومما أيّد هذه النزعة إلى تعظيم الحديث ، واحتقار القديم ، عدة أشياء :

١ - أن الحضارة الغربية الوافدة كانت فى أوج مجدها ، وقمة انتصاراتها ، عسكرياً وسياسياً وعلمياً ، وقد غلبت على العالَم كله تقريباً ، ومنه العالَم الإسلامى . وهى ترفع شعارات برّاقة جذّابة مثل : الحرية والإخاء والمساواة .

فكانت هى الحديث الذى فَتنَ به مَن فُتِن من أبناد المسلمين ، وولعوا بمحاكاته ، ولع المغلوب بتقليد الغالب ، كما قال ابن خلدون .

٢ - أن حضارتنا كانت فى عصر أفولها وإدبارها ، وكان قديمنا - عند صدمة اللقاء بالحضارة الغربية المنتصرة - موسوماً فى أذهان الكثيرين بالتخلف والجهل والضعف والتمزق ، وفقدان الإبداع فى كل المجالات .

٣ - أن كنوز القديم وجواهره النفيسة كانت مطمورة مجهولة لأهله أنفسهم . على حين كان الحديث ظاهراً ، بَيِّن المعالم ، واضح الحدود . وما عرض من هذا القديم فقد كان عرضه فى صورة منفرة ، وفى أوعية تنكرها الأنفس والعقول .

---

(١) من مقدمة « تاج العروس » فى شرح خطبة صاحب « القاموس » .

٤ - أن نظم التعليم الجديدة بفلسفتها ، ومناهجها ، وكتبها ، وروحها ، كانت تغرس فى الأجيال المتعلمة حب الجديد ، وهو يعنى الحضارة الغربية ، والنفور من القديم ، وهو يعنى تراث الإسلام . هذا إلى مَن يُبعثون إلى الغرب ليُنهوا دراستهم هناك . وبعبارة أخرى : ليُصنعوا على أعين السادة المخططين والموجهين !

* *

● القِدَم والحداثة لا علاقة لهما بقيمة الأشياء :

وأود أن أقرر هنا أن الزمن لا صلة له فى ذاته بقيمة الأشياء ، أعنى أنه سواء تقدَّم أو تأخر ، لا علاقة له بصواب الأشياء أو خطئها ، ولا بحقيتها أو بطلانها . فكم من جديد كله صواب وحق ، وكم من قديم كله خطأ وباطل ، والعكس صحيح أيضاً .

المسلم لا يتبنّى القديم لمجرد قِدَمه ، كما لا يرفض الجديد أو الحديث لمجرد جدته وحداثته .... ولا العكس .

وقد ظهر الإسلام فى وقت كان عُشَّاق القديم ودُعاته هم أول المناوئين للإسلام ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُواْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا ، أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ ﴾ (١) .

بل كان هذا هو موقف الملأ والمترَفين فى كل زمان من أنبيائهم ، فهم يرفضون دعوة التوحيد والعدل والإصلاح بحُجَّة مخالفة ما كان عليه الآباء .

ولهذا يجب أن تُقوَّم الأمور تقويماً موضوعياً بغَضِّ النظر عن قِدَمها أو جدتها .

فإذا قال بعض الناس : كيف يجوز للإنسان فى القرن العشرين - القرن الذى صنع « الكومبيوتر » والذى حطَّم الذَرَّة ، وغزا الفضاء . ونجح فى الصعود إلى

---

(١) البقرة : ١٧٠.

الكواكب - أن يُحَكِّم فى حياته منهجاً مضى عليه أربعة عشر قرناً من الزمان ؟؟ كيف يجوز لنا أن نرجع القهقرى هذه القرون كلها ، لنتتلمذ على محمد - ﷺ - أو نقتبس من أبى بكر وعمر ، أو نأخذ عن مالك وأبى حنيفة وغيرهما ؟؟

إن الالتزام بمثل هذا المنهج العتيق هو « الرجعية » التى تعارض التقدم وتؤخرنا إلى الوراء أربعة عشر قرناً من الزمان .

إن الإنسان الراقى هو الذى ينظر إلى الأمام وليس هو الذى ينظر إلى الوراء .

إن التطور هو سُنَّة الحياة كلها ، والأحياء جميعاً . وقانون التطور يسرى على الأمم والجماعات كما يسرى على الأفراد ، وهو حتم لازم شاء المرء أو أبَى .

فلا بد أن نساير التطور ونجاريه حتى لا يغلبنا وتسحقنا عجلاته الجبارة .

إذا كان بعض الناس يقولون مثل هذا الكلام ، فنحن نرد عليهم بمنطق أقوى من منطقهم ، ونقول لهم : « إن الرجوع أربعة عشر قرناً إلى الوراء للاهتداء بوحى اللّه الكريم والتتلمذ على رسوله العظيم ، والسير على سُنَّة خلفائه الراشدين المهديين ، هو فى الحقيقة تقدم إنسانى رائع ، تقدم فى الأفكار والمشاعر ، وتقدم فى القيَم والأخلاق ، وتقدم فى الآداب والتقاليد .. تقدم تحلم به الإنسانية الراشدة ، وإن لم يُتَح لها اليوم فرصة تحقيقه والوصول إليه .

وإن من الحمق الذى لا يليق بالإنسان العاقل : أن يرفض الشىء ، لا لعيب إلا أنه قديم ، وأن يرحب بشئ لا لمزية ، إلا أنه جديد .

ولقد عرفنا وعرف الناس قبلنا - بالمنطق والتجربة - أنه ليس كل قديم سيئاً ، ولا كل جديد حسناً . فكم من قديم فيه أكبر المنافع ، وكم من جديد يحمل أكبر المضار . وهل عاب الشمي والقمر والنجوم والجبال والبحار أنها قديمة ، وأن عمرها يُقدَّر بالملايين من السنين ؟!

* *

● القِدَم والحداثة نسبيان :

على أن القِدَم والحداثة أمران نسبيان ، فُربَّ حديث عند قوم ، يُعَد قديماً كل القدَم عند آخرين ، وكم من شئ يعده الناس في عصر ما جديداً كل الجدة ، فإذا

[illegible]

الهمجية إلى اليوم .

هذا إلى أن الحديث لا يبقى أبداً حديثاً ، والقديم لم يكن من قبل قديماً ، فقديم اليوم كان حديث الأمس ، وحديث اليوم سيصبح قديماً غداً ، فإذا كان القدَم يسلب الأشياء الحسنة حُسنها ، وكانت الجدة أو الحداثة هي وحدها مصدر الحُسن والنفع والخير ، فمعنى ذلك أننا عدنا « سوفسطائيين » نرى أن الأشياء

ولو استطاعوا فى المجامع أنكروا	مَن مات من آبائهم أو عَمَّراً !
من كل ساع فى القديم وهدمـــه	وإذا تقدَّم للبناية قَصَّـــراً !

وسخر الفيلسوف الشاعر محمد إقبال من دعوة « كمال أتاتورك » للتجديد ، ورماه بالانصياع والتقليد للغرب ، واعتبره محروماً من كل أصالة وإبداع ، فقال على لسان بعض الشخصيات : « إن « كمال » تغنَّى بالتجديد فى تركيا ، ودعا إلى محو كل أثر قديم ، وتراث قديم ، ولكنه جهل أن الكعبة لا تُجدَّد ، ولا تعود إلى الحياة والنشاط إذا جلبت لها من أوروبا أصنام جديدة ! إن زعيم تركيا لا يملك اليوم أغنية جديدة ، إنما هى كلها أغان مردَّدة معادة ، تتغنى بها أوروبا من زمان ! إن الجديد عنده هو القديم الأوروبى الذى أكل عليه الدهر وشرب ! ليس فى صدره نفس جديد ، وليس فى نفسه عالَم حديث ، فاضطر إلى أن يتجاوب مع العالَم الأوروبى المعاصر . أنه لم يستطع أن يقاوم وهج العالَم الحديث ، فذاب مثل الشمعة وفقد شخصيته » .

إن « التقدميين » قوم يزعمون أنهم ينظرون أيضاً إلى الأمام ولا ينظرون ساعة إلى الوراء ، ينظرون إلى المستقبل ، ولا ينظرون إلى الماضى ، كأن النظر إلى الماضى سُبَّة يبرأ منها ، وما الماضى ؟ إنه كان بالأمس حاضراً حياً ماثلاً ، وكان من قبل أمس مستقبلاً مرجواً ، وغداً مرتقباً .

إن اللّه الذى خلق الإنسان ومنحه خيالاً يُحلِّق به فى استشفاف غده ، جعل له ذاكرة يستوعب فيها أمسه ، فلماذا نطلب من الإنسان أن يتطلع إلى غده فقط ، وننكر عليه أن يتصل بأمسه ؟ لماذا نريد من المجتمع أن يفقد ذاكرته . مع أننا نعد الفرد المصاب بفقد الذاكرة مريضاً مبتلىً محتاجاً إلى العلاج ؟!

إن الإنسان يولد وهو يحمل فى دمه خصائص أسرته وفصيلته ، فضلاً عن خصائص نوعه - بحكم قوانين الوراثة - ومعنى هذا أنه منذ يُولد يحمل فى

إهابه شيئاً غير قليل من الماضى : ﴿ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ (١) ولولا هذا الماضى لكان مادة غفلاً لا ترتقى إلى مستوى الكائن الحى العاقل المفكر .

فلماذا نريد من الإنسان أن ينسلخ من ماضيه وتراثه إذا أراد أن يرسم لنفسه حدود سلوكه ويحدد منهج حياته .

يقول الكاتب الكبير الأستاذ عباس محمود العقاد - رحمه الله - فى الفَرْق بين الاتجاه الطبيعى فى الأدب ، الذى يحافظ على الماضى ، ويبنى عليه ، والاتجاه المصطنع الذى ينفصل عن الماضى كل الانفصال :

« إن الفَرْق بينهما (أى الطبيعى والصناعى) لا يخفى على ناظر يريد أن ينظر ، لأن الكائنات الطبيعية التى تنمو أمامنا نمواً طبيعياً ، أكثر من أن تحصى .

« إن البنية الحية تقوم على كيان مستمر لا ينقطع عن ماضيه ، ولا ينفصل عن أصوله وموروثاته ، ولا تزال كل خلية فيه حافظة لسجل الحياة في عصوره الماضية آلافاً من السنين يظهر منها ما يظهر ، ويستتر منها ما يستتر .

« ومن علامات البنية الحية أيضاً : أن تتغير على حسب الظروف ، وأن تشتمل على قُدْرة متجددة ، تتمكن بها من التوفيق بينها وبين ما حولها ، ولا تستقر فيه استقرار الجماد .. ولكنها تتغير لتبقى ، ولا تبقى لتمحو وجودها فى هذا التغيير .

« ولنضرب لذلك شجرة القطن مثلاً ، ونضرب لها ما شئنا من الأشجار مثلاً بالقياس عليها ..

« فإن شجرة القطن تتغير حسب المنبت ، وعلى حسب الوسائل الزراعية ، وعلى حسب العناية بتطبيق هذه الوسائل ، ولكنها تبقى « قطناً » بعد هذا التغيير ، ولا تزول منها هذه الصفة الأصلية إلا إذا آذنت كلها بالزوال ..

---

(١) الروم : ٣٠.

« وعلى هذا المثل يُقاس الاتجاه الطبيعى فى كل بنية حية » .

والمسلم مثل شجرة القطن هذه ، إنه قد يتحول من حياة زراعية إلى حياة صناعية ، وقد ينتقل من البداوة إلى الحضارة ، وقد يمتطى الطائرة بعد أن كان يركب البعير ، ولكنه - مع هذا التغيير - يبقى مسلماً ، يؤمن بالله وباليوم الآخر ، ويتمسك بمكارم الأخلاق ، ويقيم شعائر الله ، ويحتكم إلى ما شرع الله ، وينتفع بتراث السابقين من الأئمة المهديين .

ويقول الدكتور محمد إقبال فى بحث له :

« لا تنسى أن الحياة ليست تقلباً وتطوراً فحسب ، فإنما توجد فيها عوامل البقاء والدوام كذلك ، وذلك هو السر فى أن الإنسان - رغم عمله المنتج المبتكر المستمر ، وعكوفه الطويل على كشف طاقات الكون المبعثرة ، والاطلاع على آفاقه الجديدة ، وأجوائه الفسيحة - لا يزال يشعر باضطراب دفين ، وقلق يساوره فى كل حين . إنه يضطر إلى النظر فيما يراه خلال تقدمه ، أو خلال رحلته ، كأنه خائف يترقب ، ويخجل من مواجهة عالَمه الفسيح المترامى الأطراف . ويمكن أن نقول فى عبارة أخرى : إن الحياة تحمل عبء الماضى دائماً على أكتافها ، ولا تستطيع أن تتخلى عنه فى أى حال من أحوالها ، ولذلك لا ينبغى لأى نظرية من نظريات الاجتماع والعمران أن تزدرى قيمة القديم ، وطاقاته وإنتاجه وتأثيره ، كما يجب على العقلية الحديثة أن تنظر إلى تعاليم القرآن الأصيلة فى ضوء هذه البصيرة النافذة والفراسة البعيدة ، ثم تحاول فهم مؤسساتنا وجهودنا على هذا الأساس .

« إنه لا يمكن لأى شعب أن يرفض ماضيه رفضاً باتاً ، لأن الماضى هو الذى يعرف به شخصيته وذاتيته ..

« إن استعراض المؤسسات القديمة وكشفها من جديد فى المجتمع الإسلامى عملية دقيقة خطيرة أكثر مما هى فى المجتمعات الأخرى ، ولذلك تتضاعف فى هذه الناحية مسئولية المصلحين ، ورجال الفكر ، إن الإسلام بالنظر إلى خصائصه

وسماته « غير محلى » وهو يهدف إلى إيجاد نموذج كريم للوحدة والانسجام تلتقى فيه سائر الأجناس والألوان ويختلط بعضها ببعض ، ثم تطوير هذه الذرّات المبعثرة فى الآفاق إلى « ملّة » تدرك ذاتها وتعى شخصيتها .. إن هذا العمل كان عسيراً شاقاً ، ولكن الإسلام نجح فى تكوين إرادة اجتماعية وضمير اجتماعي خاص بين هذه الأكوام من الشعارات والألوان . إن آداب الأكل والشرب ، وشئون النجاسة والطهارة وما ماثلها من القوانين الاجتماعية المدنية التى لا تتبدل ولا تتغير فى مجتمع الإسلام ، لها قيمة حياتية (حيوية) خاصة ، وذلك لأن هذه القوانين والآداب تمنح المجتمع « داخلية » أو « ذاتية » من نوع خاص ، وتوفق بين جوهره وملامحه ، وداخله وخارجه ، توفيقاً رائعاً جميلاً .

« ولذلك فيجب على هؤلاء الذين ينتقدون هذه المؤسسات أن يحاولوا إدراك كُنْه الجهاز الاجتماعى للإسلام وأسراره ، قبل أن يرتجلوا فى الكلام عنه ، إنه يجب عليهم أن يفكروا فى صنع تلك المؤسسات وهيئته فى إطار هدف أوسع لا فى إطار مصلحة اجتماعية محدودة ، لشعب خاص محدود »[(١)] .

* *

● حقيقتان لا بد من التنبيه عليهما :

وهناك حقيقتان أود أن أنبه عليهما :

الحقيقة الأولى : أن الغربيين معذورون حين ينكرون ماضيهم ، ويشنون الغارة على قديمهم ، وينفرون من كل دعوة تتضمن الرجعة إليه . ذلك لأن الماضى الذى سبق حاضرهم وتقدم نهضتهم – ماض عفن خرب ، ليس فيه إلا المناوأة للعلم ، والحجر على الفكر ، وتحريق العلماء والمفكرين ، ليس فيه عدالة

---

(١) عن مقال للأستاذ خورشيد أحمد ، موضوعه : الصراع بين القديم والجديد فى مجال القانون الإسلامى .. معرَّب عن الأوردية ، العدد الثانى من المجلد الثانى عشر من مجلة «« البعث الإسلامى » أكتوبر سنة ١٩٦٧ .. ولاستبانة جوانب هذا الموضوع ، راجع كتاب « التطور والثبات فى حياة البَشرية » للأستاذ محمد قطب .

ولا تكافل ، ليس فيه للإنسان حقوق تُرعى ، ولا أخوة يُعترف بها ، وليس فيه إلا طبقية صارخة ، وأرستقراطية مستكبرة ، وإقطاع متسلط ، وحكم ظالم ، وكنيسة تبارك كل هذا الظلم والظلام ، وتؤيده باسم الدين ، باسم الله والمسيح .

فمَن دعا إلى تحكيم الدين عندهم فى شئون الحياة ، فمعناه أنه يعود بالناس إلى الوراء ، إلى الجهل ، إلى التخلف ، إلى التعصب المغلق ، إلى التقليد الأعمى ، إلى الإقطاع ، إلى الطبقية ، إلى حكم الفرد المطلق ، إلى تسليم الزمام لرجال الكهنوت ، إلى محاكم التفتيش ، والوقوف فى وجه العلم والفكر والحرية .

أما نحن .. فالأمر عكس ذلك تماماً ، إن ديننا غير دينهم ، ومجتمعنا غير مجتمعهم ، وماضينا غير ماضيهم : ﴿ وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ (١) .

ينقل لنا الأستاذ فريد وجدى عن « درايبر » الأستاذ بجامعة نيويورك من كتابه « النزاع بين العلم والدين » صفحات يقارن فيها بين تقدم المجتمع الإسلامى وتخلف المجتمع الأوروبى حتى عصورهم الوسطى فيقول :

« ولو أردنا أن نستقصى كل نتائج هذه الحركة العلمية العظمى . لخرجنا عن حدود هذا الكتاب فإنهم قد رقوا العلوم القديمة ترقية كثيرة جداً . وأوجدوا علوماً جديدة لم تكن معروفة قبلهم . والفلكيون من العرب قد اهتموا أيضاً بتحسين آلات الأرصاد وتهذيبها ، وبحساب الأزمنة بالساعات المختلفة الأشكال . والساعات المائية ، والسطوح المدرَّجة الشمسية ، وهم أول مَن استعمل البندول (الرقاص) لهذا الغرض .

أما فى العلوم التجريبية فقد اكتشفوا الكيمياء . وبعضاً من محللاتها الشهيرة بـ « حمض الكبريتيك » و « حمض النتريك » و « الكحول » وقد استخدم العرب علم الكيمياء فى الطب لأنهم أول مَن نشر علم تحضير العلاجات . و« الأقرباذينات » واستخراج الجواهر المعدنية .

---

(١) الأنعام : ١٦٤

أما فى علم « الميكانيكا » فإنهم عرفوا وحدّدوا قوانين سقوط الأجسام . وكانوا عارفين كل المعرفة بعلم الحركة .

أما فى « الإيدروستاتيك » فإنهم أول مَن عمل الجداول المبينة لضروب الأوزان النوعية وكتبوا أبحاثاً فى الأجسام السابحة . والغائصة تحت الماء .

أما فى نظريات « الضوء والإبصار » فقد غيّروا الرأى اليونانى الذى بمقتضاه أن الإبصار يحصل بوصول شعاع من البصر إلى الجسم المرئى .

وقالوا بعكس ذلك ؛ أى إن الإبصار يحصل بوصول شعاع من المرئى إلى العين .

وكانوا يعرفون نظريات انعكاس الأشعة وانكسارها . وقد اكتشف الحسن بن الهيثم الشكل المنحنى الذى يأخذه الشعاع فى سيره فى الجو . وأثبت بذلك أننا نرى القمر والشمس قبل أن يظهرا حقيقة فى الأفق . وكذلك نراهما فى الغروب بعد أن يغيبا بقليل . إن نتائج هذه الحركة العلمية تظهر جلياً فى التقدم الباهر الذى نالته الصنائع فى عصرهم . فقد استفادت منها فنون الزراعة فى أساليب الرى والتسميد . وتربية الحيوانات . ومن النظامات الزراعية الحكيمة . وإدخال زراعة الأرز والسكر والبن ، وقد انتشرت المعامل والصنائع لكل نوع من أنواع المنسوجات كالصوف والحرير والقطن . وكانوا يذيبون المعادن . ويجرون فى عملها على ما حسّنوه وهذّبوه من صنعها وسبكها .

وإننا لندهش حين نرى فى مؤلفاتهم من الآراء العلمية ما كنا نظنه من نتائج العلم فى هذا العصر . من ذلك أن مذهب النشء والإرتقاء للكائنات العضوية الذى يعتبر مذهباً حديثاً كان يُدرس فى مدارسهم . وقد كانوا ذهبوا منه إلى مدى أبعد مما وصلنا إليه . وذلك بتطبيقه على الجمادات والمعادن أيضاً » .

ثم ينتقل « درايبر » إلى أوروبا مقارناً بين النور والظلام :

« إن أوروبا فى ذلك العهد كانت غاصة بالغابات الكثيفة من إهمال الناس للزراعة . وكانت المستنقعات قد كثرت حوالى المدائن . فكانت تنتشر منها روائع

قتّالة اجتاحت الناس وأكلتهم ، ولا مغيث لهم . وكانت البيوت فى « باريس » و« لندن » تبنى من الخشب والطين المعجون بالقش والقصب . ولم يكن فيها نوافذ ولا أرضيات خشبية . أما الأبسطة فكانت مجهولة لديهم . وكان يقوم مقامها القش ينشرونه على الأرض نشراً ، ولم يكونوا يعرفون المداخن فكان الدخان يطوف البيت ثم يتسرب من ثقب صنعوه له فى السقف . فكان الناس فى هذه البيوت معرَّضين لكل أنواع الإصابات الخطيرة . وكان الناس لا يعرفون معنى النظافة فيلقون بأحشاء الحيوانات وأقذار المطابخ أمام بيوتهم أكواماً أكواماً . تتصاعد منها روائح قاتلة . ولا رقيب ولا حسيب . وكانت الأسرة الواحدة تنام فى حجرة واحدة من رجال ونساء وأطفال . وكثيراً ما كانوا يؤون معهم الحيوانات المنزلية . وكان السرير عندهم عبارة عن كيس من الصوف كمخدة . وكانت النظافة معدومة لديهم لا يعرفون لها رسماً . وكان الغنى منهم لا يأكل اللحم إلا كل أسبوع مرة . ولم يكن فى الشوارع مجار ولا بلاط ولا مصابيح .

« هذه الجهالة كان من أثرها على أوروبا أن عمّتها الخرافات والأوهام . فانحصر التداوى فى زيارة الأماكن المقدسة . ومات الطب . وأحييت أحابيل الدجالين . وقد كانوا إذا دهم البلاد وباء فزع رجال الدين إلى الصلاة . ولم يلتفتوا لأمر النظافة ، فكانت تفتك بهم الأوبئة فتكاً ذريعاً . حتى إنها زارت أوروبا عدة مرات . فاجتاحت الملايين من أهلها فى أيام معدودة ، وقد كان الموت فى أوروبا فى هذه العصور بنسبة واحد إلى ثلاثة وعشرين . فصار اليوم الواحد إلى أربعين » .

ثم قال : « لم تكن أوروبا العصرية بأعلى ذوقاً ولا أرقى مدنية ولا ألطف رونقاً من عواصم الأندلس على عهد العرب » .

الحقيقة الثانية : أن الزعم القائل بأن المادية فى التفكير ، والشهوانية فى السلوك ، هى تقدم للإنسان وتطور به إلى الأمام ، وأن القِيَم الروحية والخُلُقية رجوع به إلى الخلف - زعم يناقضه التفكير السليم والمنطق العلمى القويم .

فالواقع أن التفكير المادى الذى يرفض الإيمان بالغيب ، ولا يؤمن إلا بالمحسّات

إنما هو تفكير بدائي مناسب لمرحلة الطفولة الإنسانية ، فالطفل لا يعرف شيئاً ، ولا يعترف بشئ غير ما يقع عليه سمعه وبصره وحواسه من الطعام والشراب والملبس واللعبة ، وما يتصل بذلك ، فإذا بلغ مرحلة المراهقة ، اتسعت دائرة إدراكه فعرف بعض المعنويات والقيَم . فإذا بلغ الرُشد استطاع أن يدرك المعنويات الرفيعة من العلم والحب والرحمة والأخوة والإيثار ونحوها من القيَم والمُثُل العليا . والإيمان بالله تعالى هو أرقى مراتب الرُشد الإنساني ، لأنه يمثل اتصال الإنسان بالكائن الأعلى ، الذى : ﴿ لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ ﴾ (١) .

وشهوانية السلوك ليست تقدماً بالإنسان أيضاً ، إنما هى هبوط به إلى درك الحيوانية ، فالإنسان مخلوق مركَّب من عقل وشهوة ، فإذا غلب فيه عقله على شهوته ارتفع إلى أفق الملائكة ، وإذا غلبت شهوته على عقله نزل إلى حضيض البهيمية ، فالبهيمة لا يحكم سلوكها غير شهوتها الغريزية . فإذا لم يتميز الإنسان عنها . مع ما أوتيه من العقل . كان أدنى درجة منها ، وفى مثل هؤلاء يقول القرآن : ﴿ أَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلهَهُ هَوَاهُ أَفَأَنتَ تَكُونُ عَلَيْهِ وكِيلاً * أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ، إِنْ هُمْ إِلاَّ كَالأَنْعَامِ ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلاً ﴾ (٢) .

يقول أستاذنا الدكتور محمد البهى فى محاضرة له (٣) عن مفهومى « التقدم » و « الرجعية » :

« اتجاهان متقابلان : اتجاه إلى الأمام ، واتجاه إلى الوراء ، والإنسان يبتدىء فى تطوره من نقطة الطفولة الإنسانية التى تشبه حيوانية الحيوان ، وينتهى فى هذا التطور إلى نقطة الرشد الإنسانى وهو مستوى الإنسانية المهذب فى السلوك ، والدقيق فى الحكم والتفكير ، فما يدفعه إلى الرُشد الإنسانى فهو من عوامل التقدم ، وما يشده إلى الطفولة الإنسانية فهو من عوامل

---

(١) الأنعام : ١٠٣ .　　(٢) الفرقان : ٤٣ - ٤٤

(٣) بعنوان « تحديد المفاهيم أولاً » .

الرجعية . وما يقف به عن الحركة نحو الأمام ، أو إلى الوراء ، فهو عامل الجمود .

وإذن ليس من مفهوم التقدمية أو التطور شد الإنسان إلى الحيوانية والتصرف الحيوانى ، وليس من مفهوم الرجعية مساعدة الإنسان على الرُشد الإنسانى بالسلوك المهذّب والتفكير الدقيق .

وهنا نجد دعوة الروحية (يعنى الدين ، فهو ذَرْوة الروحية) ليست دعوة إلى الانتكاس وليست دفعاً بالإنسان إلى الوراء - وهو مرحلة الطفولة الإنسانية - بل هى دفع إلى الأمام ، إلى رُشد الإنسان وكماله وتمام تطوره . كما نجد دعوة المادية ليست دعوة إلى التقدم والتطور ، بل على العكس هى دعوة إلى الطفولة الإنسانية ، دعوة إلى الحيوانية فى الإنسان .. دعوة إلى إهمال الخصيصة التى تميِّزه عن الحيوانية ، وهى مستوى الإنسانية .

وإذن ما توصف به الروحية من أنها رجعية ، وما توصف به المادية من أنها تقدمية ، أغفل فيه تاريخ كل من الروحية والمادية ، وحدد مفهوم كليهما من رغبات خاصة » .

* *

● المفاضلة بين القديم والحديث :

والخلاصة أن المفاضلة بين القديم والحديث غير علمية ، ولا معنى لها .

أولاً : لأن القِدَم والحدوث من الأمور الاعتبارية غير الحقيقية . فرُبَّ حديث عند قوم يُعتبر قديماً عند غيرهم . والعكس كذلك .

ثانياً : لأن القِدَم والحدوث من الأمور غير الثابتة ، فقديم اليوم كان حديثاً ، وحديث اليوم سيغدو قديماً .

ثالثاً : لأن القِدَم أو الحدوث لا يحمل فى ذاته حقاً ولا باطلاً ، ولا خيراً ولا شراً ، وولع بعض الناس بالحديث ، يقابله شغف آخرين بالقديم .

فليكن بحثنا عن الحق ، قديماً كان أو حديثاً ، فلن ينفع الباطل أن يكون وليد اليوم ، ولن يضر الحق أن تمضى عليه ألوف السنين . والعكس صحيح أيضاً .

* *

● بين التغريب والتحديث :

بقى ما يقال من أن الاهتداء بالتراث الإسلامى ، وبعبارة أصرح : الرجوع إلى المنهج الإسلامى ، سيحول بيننا وبين تحديث مجتمعنا ، وتحديث حياتنا ، بحيث نتحول إلى مجتمع معاصر ، يحيا حياة معاصرة .

وهنا نعود إلى النقطة التى لا مفر من التنبيه عليها ، والتذكير بها دائماً ، وهى « تحديد المفاهيم » .

فما المراد من « التحديث » ؟ أو « المعاصرة » ؟

إن كان المراد « بالتحديث » هو « التغريب » فهو مرفوض قطعاً لدى دعاة الحل الإسلامى .

فالغرب له دينه ولنا ديننا ، له قِيَمة ولنا قِيَمنا ، له مفاهيمه ولنا مفاهيمنا ، له تقاليده ، ولنا تقاليدنا ، له مواريثه ولنا مواريثنا ، له حضارته ولنا حضارتنا .

ومن الخطأ البَيِّن التوهم أو الإيهام بأن الحضارة القائمة فى عصرنا ليست غربية ، بل هى عالَمية ، فهذا غير صحيح .

فهذه الحضارة غير حضارة المسلمين ، وغير حضارة الهنود ، وغير حضارة الصينيين ، وغير حضارة اليابانيين ، ولكل حضارة خصائصها .

صحيح أن حضارة الغرب هى الحضارة الغالبة والسائدة ، بحكم ظروف كثيرة ، وعوامل شتّى ، ولكن الغرب هو صاحبها ، وبصماته عليها فى كل جوانبها ، وتحمل فلسفته فى الحياة ، ونظرته إلى الدين والدنيا ، وإلى الكون والإنسان والتاريخ ، وتصوره عن الألوهية ، وعن الآخرة ، وعن القِيَم والأخلاق .

ولهذا لا نرضى أن يكون مجتمعنا نسخة من المجتمع الغربى المعاصر ، ولا حياتنا صورة للحياة الغربية المعاصرة ، ولا إنساننا تقليداً للإنسان الغربى المعاصر . ولا أن نتبع سُنَن الغرب شِبراً بشِبر ، وذراعاً بذراع .

فإن كان هذا هو المقصود بالتحديث ، فلا ، ثم لا ، فما يرضى مجتمع أصيل ولا فرد أصيل ، أن يذوب فى غيره ، ويمحو شخصيته ، ولا أن يكون ذَنَباً ، وقد خلقه اللّٰه رأساً ، أو عبداً ، وقد جعله اللّٰه حراً .

وإن كان المراد بـ « التحديث » و « المعاصرة » : الاستفادة - إلى أقصى حد ممكن - من منجزات العلم المعاصر ، وتطبيقاته التكنولوچية ، ونقل أفضل ما عند القوم من مبدعات التنظيم والإدارة ، وإتقان العمل ، فإن الإسلام بقرآنه وسُنَّته وتراثه كله ، يرحب بذلك أبلغ الترحيب ، ويعين عليه أعظم المعونة ، بل إنه ليعتبر ذلك فريضة دينية واجبة على الأمة ، إذ لا يتم لها استقلالها الحقيقي وسيادتها فى أرضها ، وقيامها برسالتها محلياً وعالمياً - إلا ببلوغ ما بلغه الغرب من تقدم علمى وتقنى وإدارى وتنظيمى ، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب كما قرره علماؤنا .

بل إن المطلوب فى الأصل من الأمة الإسلامية أن تتفوق على غيرها فى هذه المجالات حتى تكون كما أراد اللّٰه لها شهيدة على الناس .

على أن الأهم من منجزات العلم واستخداماته التكنولوچية هو « الروح العلمية » و « العقلية العلمية » و « المنهجية العلمية » التى هى العِلّة الأولى وراء هذا كله .

وهذه الروح ، والعقلية ، والمنهجية ، نحن أولى الناس بها ، فالإسلام بكتابه وسُنَّة نبيه ، بقِيَمه وتعاليمه ، أقدر من أى فلسفة أو نظام على تكوين تلك الروح العلمية ، والعقلية العلمية ، والمنهجية العلمية .

فبدل أن نتسول ذلك من موائد غيرنا ، نعود إلى أصولنا وحضارتنا فنستمد منها . وسنجد عند ذلك من الحوافز والمعانى ما لا نجده عندما نستورد ذلك من الغرب أو الشرق .

وقد عرضتُ لهذا الأمر فى أكثر من كتاب من كتبى ، وعرضتُ له فى هذا الكتاب نفسه فى أكثر من موضع ، ولا بأس من التكرار حتى يتعلم الجاهل ، ويتنبه الغافل ، ويصمت المكابر ، وحسبنا الرجوع إلى الفصلين الأول والثانى ، ففيهما غناء [(١)] .

كما أن الأهم من الاعتناء بأشكال الإدارة وصور التنظيم : الروح التى تُسَيِّر ذلك وتُنشطه وتدفعه إلى الأمام ، روح الإيجابية والجدية ، والحرص على النظام والإتقان ، والتعاون مع الآخرين .

والإسلام أقدر من غيره على إيجاد هذه الروح وتغذيتها ، وإمدادها بالوقود الدائم واللازم ، حتى تحقق هدفها .

فهذه الأمور كلها (من الجدية والنظام والإتقان والتعاون .. إلخ) قِيَم إسلامية أصيلة ، يتقرب بها المسلم إلى ربه ، ويتمم بها دينه ، فهى من فضائل الإسلام وشُعَب الإيمان ..

ولو أحسنا تربية أبنائنا فى الصغر ، وتوعيتهم فى الكبر ، بمعانى الإسلام والإيمان والإحسان ، لاستطعنا أن نعوِّض ما فاتنا فى زمن البُعد عن الإسلام الصحيح .

لنضرب مثلاً يُقرِّب المفهوم المراد من الحداثة ويوضحه :

إذا أردنا أن ننشىء بناية حديثة ، وبعبارة أخرى : أن « نحدِّث » بناء المنازل والأحياء والمدن فى مجتمعنا ، فما الذى يجب أن نصنعه لنخرج من القِدَم إلى الحداثة أو من تخلف العصور القديمة إلى تقدم العصر الحديث فى فن الإنشاء والتعمير ؟

هنا يقتضى التحديث أن نرجع إلى أهل الاختصاص فى هذا الأمر ، لتقديم

---

(١) يمكن الرجوع أيضاً إلى كتابنا « الرسول والعلم » فصل : الرسول والعلم التجريبى ، وفصل : نعم للعلمية ، ولا للعلمانية – من كتابنا « الإسلام والعلمانية » .

الدراسة اللازمة عن الموقع الذى يُشاد فيه البناء ومدى صلاحيته للغرض المنشود وموافقة الجهات الصحية والبلدية عليه ، ومدى إمكان البناء فيه ، بدون معارضة من الجيران أو من بعض الدوائر الحكومية كالزراعة أو الرى أو الآثار .. ونحوها ، وعن مبلغ إمكان توصيل المرافق الضرورية إليه من الماء والكهرباء وغيرها ، وعن نوعية التُربة وعلاقتها بالأساس وعمقه وحجمه ، إلى آخر هذه السلسلة من المعلومات التى لا يقوم بناء حديث إلا بعد توافرها .

ولا بد بعد ذلك من تصميم هندسى متكامل ، يُشاد البناء على أساسه ، ومراعاة الخامات المطلوبة بأنواعها ومقاديرها ، من المسلَّح وغيره ، حسب الامتداد سعة وعمقاً وارتفاعاً ، وتأمين القَدْر الكافى من الإضاءة والتهوية ، ومراعاة التوصيلات اللازمة للكهرباء والماء ، والتليفونات ، والتلفاز وما شابهها ، بالمواصفات والشروط العصرية ، والتنبيه للحاجات المتنوعة حسب تنوع المناطق والمناخات مثل التدفئة فى الشتاء ، والتبريد فى الصيف ، وحسب علو المبنى بحيث يحتاج إلى « مصعد » أم لا ، وتوفير الأجهزة الحديثة لإطفاء الحريق ، والأماكن اللازمة لتصريف القمامة ، وتهيئة مكان لمواقف السيارات ، إلى آخر هذه السلسلة من الإجراءات التى يقوم عليها الهيكل المادى للبناء .

ولكن هذا البناء الحديث الذى يتابع مقيموه أحدث ما انتهى إليه العصر من علم وتكنولوچيا ، لا يؤدى غرضه بالنسبة للإنسان المسلم ما لم يتضمن شروطاً ومواصفات أخرى ، تتعلق فى غالبها بجوانب غير مادية ، جوانب تتمايز فيها الحضارات والمجتمعات بعضها عن بعض .

إن المسلم لا يبنى فى أرض مغتصبة . فإن بقاءه فيها حرام ، وصلاته فيها لا تُقبل .

كما إن المسلم يهمه فى الدرجة الأولى ألا يجرح أحداً من جيرانه ، وألا يجرحه أحد كذلك ، فلا بد من المحافظة على استقلالية البيوت ، بحيث يبقى لكل منها خصوصيته .

وفى داخل البيت لا بد من الفصل بين مكان الاستقبال وسائر البيت ، حتى لا يطلع أجنبى على عورات مَن فى الداخل .

وينبغى أن يُراعَى فى ترتيب حجرات البيت - بقدر الإمكان - بحيث يُفرِّق بين البنين والبنات بعد سن العاشرة ، كما جاء فى الحديث : « وفرِّقوا بينهم فى المضاجع » .

كما يجب الاهتمام فى دورات المياه بأن المسلم مطالَب بالطهارة اليومية من الاستنجاء والوضوء والغُسل ، فيراعى ذلك فى تصميمها .

وكذلك لا يعرف المسلم « البار » فى منزله ، فالخمر أم الخبائث ، وهو لا يشربها ، ولا يسقيها لغيره .

وينبغى أن يتسم البناء الإسلامى عامة بالبساطة والاعتدال مع المتانة والأناقة والجمال ، فإن الله جميل يحب الجمال ، ويبتعد عن مظاهر السرف والترف المدمرة للأمم ، مثل استخدام الذهب والفضة فى الأبواب والحمامات ونحوها .. والابتعاد عن التماثيل ، فإن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه تماثيل .

هذا مع الحرص على السعة المناسبة للسكان وحاجاتهم ، فقد كان من دعائه عليه الصلاة والسلام : « اللّهم وَسِّع لى فى دارى » .

ومن ذلك : أن يكون للضيف مكان ، فإن إكرام الضيف من شعب الإيمان ، وفى الحديث الصحيح : « فراش للرجل ، وفراش للمرأة ، وفراش للضيف ، والرابع للشيطان » ، وهذا يدل على أن الزيادة من غير حاجة مظنة الدخول فى الحَرَج والإثم .

وقبل ذلك كله أن يكون للمنطقة السكنية مرافق أساسية مشتركة فى مقدمتها المسجد ، الذى يلزم مراعاته فى التخطيط مثل المدرسة والمستشفى والسوق والبريد وغيرها ...

بل إن أول مشروع أسسه النبى ﷺ فى المدينة بعد الهجرة كان المسجد ،

إذ هو محور نشاط الجماعة المسلمة ، دينية وثقافية واجتماعية وصحية ورياضية ، وينبغى أن يُراعَى فى بنائه أداء هذه الخدمات المتعددة وإعطاؤه من المساحة ما يكفى ، ووضعه فى وسط المنطقة السكنية بحيث ييسر لأهلها أداء الصلوات والمشاركة فى النشاط .

وبهذا كله يتبين لنا أن التحديث ليس معناه نقل مبنى أوروبى أو أمريكى حديث بعُجَره وبُجَره إلى بيئتنا العربية الإسلامية ، بل معناه نقل تكنولوچيا البناء العصرى ، ومستلزماتها فقط ، أما أهداف المبنى وما يؤديه من خدمات وما يحكمه من قِيَم ، وما يلابسه من اعتبارات معنوية ، فمرده إلى الأصول والمواريث التى يتعايش بها كل مجتمع ، ويحتكم إليها ، والخلط بين الأمرين يُفضى إلى فساد كبير ، وضلال مبين .

ومن غرائب المصادفات أنى يوم كتبتُ هذا الكلام ، فتحتُ صحيفة « الأهرام » الصادرة بالقاهرة ، فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٧ فإذا بى أجد حديثاً للمهندس الكبير حسن فتحى الذى فاز بلقب أحسن مهندس إنشاءات فى العالَم ، وإذا هو يؤكد فى حديثه ما قلته هنا ، ولا بأس أن أنقل بعض فقراته لما فيها من عبرة .

يقول : « التطور والتغير فى العالَم يفرض لونين من التأثير للحضارات .

« فهناك ما يمكن تسميته « المتبادلات فى الحضارة » أى ما تنقله حضارة عن حضارة أخرى .

« وهناك ما يمكن تسميته « غير المتبادلات فى الحضارة » أى ما لا يصلح للنقل من مجتمع إلى مجتمع آخر .

« ونحن بكل أسف - ننقل غير المتبادلات التى أفرزتها الحضارة الغربية .

« ونسمع فينا مَن يقول بأخذ كل شىء من الغرب . بينما إفراز الحضارة الغربية فيه أشياء يمكن أن تنفعنا ، وفيه - أيضاً - أشياء ضدنا وضد تكويننا الحضارى .

« صحيح أن التغير من طبيعة الحياة الإنسانية ، وأنه من المستحيل أن يمكث كل شئ كما هو بحالته إلى الأبد .

« ولكن لا بد أن نعلم جميعاً أن عناصر الحضارة بعضها ثابت ولا يمكن لأى مستجدات أن تغيِّره ، وبعضها هو الذى يخضع لقانون التغير ، والتأثر بالمتغيرات التى تحدث فى الدنيا من حولنا » أ هـ .

* *

● الإسلام يفى بكل حاجات المجتمع التقدمى :

ونود أن نوجِّه سؤالاً صريحاً إلى هؤلاء الذين يهاجمون التراث الإسلامى ، أو على الأقل يتوجسون منه خيفة : أى شئ يريده المجتمع الحديث المتقدم حقاً ، ولا يدعو إليه الإسلام ؟ : العلم ؟ الحرية ؟ المال ؟ القوة ؟ الصحة ؟ الحياة الطيبة ؟ الزراعة ؟ الصناعة ؟ التجارة ؟

إن الإسلام يدعو إلى هذا كله ، ويقيم عليه مجتمعه ، فنلقل كلمة فى كل منها :

* العلم :

إن العلم النافع فى الإسلام ليس مجرد حق للإنسان ، إن شاء حصَّله ، وإن شاء تركه . بل هو فرض عَيْن أو فرض كفاية ، على حسب احتياج الفرد أو احتياج المجتمع إليه ، سواء أكان علم دين أم علم دنيا . والإسلام أعظم دين يكوِّن العقلية العلمية الواعية ، فهو يدعو إلى البرهان ويرفض التقليد ، واتباع الظن والهوى ، ويحث على التفكر فى الأمور بحياد وإنصاف : ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَاحِدَةٍ ، أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ ﴾ [1] ويأمر بالنظر فى خلق السموات والأرض : ﴿ أَوَ لَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ

---

(١) سبأ : ٤٦

وَمَا خَلَقَ اللَّهُ من شَىْءٍ ﴾ [١] . ويُعد اتباع الأوهام - مثل تصديق الكهنة والعرّافين وأشباههم - كفراً بما أنزل اللّه على محمد ﷺ . وهو يدعو إلى الاستفادة من العلم النافع أياً كان أهله والتماس الحكمة من أى وعاء خرجت ، فهى ضالة المؤمن أنّى وجدها فهو أحق بها . كما يقر الإحصاء والتخطيط للمستقبل ، كما تدل على ذلك سُنَّة النبى ﷺ . ويعتبر التجربة فى الشئون الدنيوية كالزراعة ونحوها هى المقياس الذى يجب الرجوع إليه [٢] .

وقد قامت فى ظل الإسلام أعظم حضارة جمعت بين العلم والإيمان ، كانت كتب علمائها - وهى مكتوبة بالعربية أساساً - مراجع للعالَم لعدة قرون ، وكانت جامعاتها منارات للعلم يؤمها الطلاّب من أنحاء الدنيا . ومن أساتذتها ومناهجها وكتبها اقتبست الحضارة الغربية ، وعلى أساسها قامت نهضتها . وهذا ما وضحناه فى الفصلين السابقين .

*

* الفن :

لعل الفن هو أكثر ما يُشغب به على دعاة الحل الإسلامى ، فهم يقولون : إنكم تدعون إلى حياة تحرم فيها البسمة على أى فم ، والبهجة على أى قلب ، والزينة فى أى موقع ، والإحساس بالجمال فى أى صورة .

وأحب أن أقول : إن هذا الكلام لا أساس له من دين اللّه ، وإذا كان روح الفن هو الشعور بالجمال ، والتعبير عنه ، فالإسلام أعظم دين أو مذهب غرس حب الجمال والشعور به فى أعماق نفس كل مسلم .

وقارىء القرآن الكريم يلمس هذه الحقيقة بوضوح وجلاء وتوكيد . فهو يريد من المؤمن أن ينظر إلى الجمال مبثوثاً في الكون كله ، فى لوحات ربانية رائعة الحُسن ، أبدعتها يد الخالق البارىء المصوِّر الذى أحسن خلق كل شىء ، وأتقن

---

(١) الأعراف : ١٨٥

(٢) راجع كتابنا « الرسول والعلم » نشر مؤسسة الرسالة - بيروت ، ودار الصحوة - القاهرة .

تصوير كل شئ : ﴿ الَّذِى أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُ ﴾ (١) ، ﴿ مَا تَرَى فِى خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ ﴾ (٢) ، ﴿ صُنْعَ اللَّهِ الَّذِى أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ ﴾ (٣) .

ثم نرى القرآن الكريم بعد ذلك يلفت الأنظار ، ويُنبِّه العقول والقلوب ، إلى الجمال الخاص لأجزاء الكون ومفرداته .

فهو يلفت النظر إلى جمال السماء من فوقنا : ﴿ أَفَلَمْ يَنظُرُواْ إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِن فُرُوجٍ ﴾ (٤) .

﴿ وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِى السَّمَاءِ بُرُوجاً وَزَيَّنَّاهَا لِلنَّاظِرِينَ ﴾ (٥) .

﴿ الَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقاً ، مَا تَرَى فِى خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوتٍ ، فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِن فُطُورٍ * ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ * وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ ... ﴾ (٦) .

ويلفت النظر إلى جمال الأرض ، وما أخرجت من نبات بهيج ، يَسُرُّ الناظرين ﴿ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾ (٧) ، ﴿ فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾ (٨) ، ﴿ انظُرُواْ إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ ﴾ (٩) .

وكذلك إلى جمال الحيوان فى غدواته وروحاته ، فى مشهد طبيعى خلاَّب ، يقول القرآن بعد ذكر منافع الأنعام : ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴾ (١٠) .

كما يُنبِّه على الجمال فى الإنسان الذى خلقه اللّه : ﴿ فِى أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ (١١) ، ﴿ وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ ﴾ (١٢) ، ﴿ الَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ * فِى أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ (١٣) .

---

(١) السجدة : ٧ — (٢) الملك : ٣ — (٣) النمل : ٨٨
(٤) سورة ق : ٦ — (٥) الحجر : ١٦ — (٦) الملك : ٣ - ٥
(٧) الحج : ٥ — (٨) النمل : ٦٠ — (٩) الأنعام : ٩٩
(١٠) النحل : ٦ — (١١) التين : ٤ — (١٢) التغابن : ٣
(١٣) الانفطار : ٧ - ٨

إن القرآن بهذا كله ، وبغيره ، يريد أن يوقظ الحس الإنساني ، حتى يشعر بالجمال الذى أودعه الله فينا وفى الطبيعة من فوقنا ، ومن تحتنا ، ومن حولنا ، وأن نملأ عيوننا وقلوبنا من هذه البهجة ، وهذا الحُسن المبثوث فى الكون كله .

وبعض الحضارات تغفل هذا الجانب وتوجه أكبر همها إلى محاولات الإنسان إلى نقل جمال الطبيعة على حجر أو ورق ، أو غير ذلك . فهو يرى السماء أو البحر أو الجبل ، أو الأنعام ، ولا يلتفت إلى ما فيها من سر الجمال الإلهى ، وإنما يلتفت إليها حين تُنقل إلي لوحة ، أو صورة مشكّلة ، فليت شعرى أيهما أهم وأقوى تأثيراً فى النفس البَشرية : الأصل الطبيعى أم الصورة المقلّدة ؟؟

إن الإسلام يُحيى الشعور بالجمال ، ويؤيد الفن الجميل ، ولكن بشروط معيّنة ، بحيث يصلح ولا يفسد ، ويبنى ولا يهدم .

وقد أحيا الإسلام ألواناً من الفنون ، ازدهرت فى حضارته وتميزت بها عن الحضارات الأخرى مثل فن الخط والزخرفة والنقوش : فى المساجد ، والمنازل ، والسيوف ، والأوانى النحاسية والخشبية والخزفية وغيرها .

كما اهتم بالفنون الأدبية التى نبغ فيها العرب من قديم ، وأضافوا إليها ما تعلّموه من الأمم الأخرى ، وجاء القرآن يمثل قمة الفن الأدبى ، وقراءة القرآن وسماعه عند مَن عقل وتأمل إنما هما غذاء للوجدان والروح لا يعدله ولا يدانيه غذاء ، وليس هذا لمضمونه ومحتواه فقط ، بل لطريقة أدائه أيضاً ، وما يصحبها من ترتيل وتجويد وتحبير تستمتع به الآذان ، وتطرب له القلوب ، وخصوصاً إذا تلاه قارىء حسن الصوت ، ولهذا قال النبى ﷺ لأبى موسى : « لقد أوتيتَ مزماراً من مزامير آل داود » (١) .

*

(١) رواه البخارى والترمذى .

* الحرية :

أما الحرية ، فقد أقرها الإسلام بل أوجبها وفرضها بكل أنواعها ، ما لم تتضمن عدواناً على مصلحة الإنسان ، وخصائص الإنسان .

الحرية الدينية ، وحسبنا فيها قوله تعالى : ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ، قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ (١) .

والحرية الفكرية : حرية العقل فى أن ينظر ويفكر ويري ويرجِّح ، ولا يُقلِّد غيره ، فقد خُلق العقل لذلك ، وقبيح بمن أُعطى شمعة أن يطفئها ويمشى فى الظلمة ، كما قال الإمام ابن الجوزى .

الحرية العلمية : حرية الاجتهاد العلمي ، وافق اجتهاد الغير أم خالفه ، حتى إن الإسلام يعلن أن المجتهد مأجور على اجتهاده وإن أخطأ فيه ، ولولا الخطأ ما تعلّم الإنسان الصواب . ومن هنا رأينا المذاهب والمدارس الفقهية والكلامية والصوفية ونحوها ، تتعايش فى الحضارة الإسلامية ويسع بعضها بعضاً .

الحرية السياسية : حرية الشعب فى اختيار حاكمه وحقه فى الشورى وإلزامه بنتيجتها ، وحقه فى نصيحته ومراقبة أعماله ، ونقد ما يراه مخالفاً للشرع أو للمصلحة منها ، وفقاً لقاعدة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وحقه فى رفض أى أمر فيه معصية للّه تعالى ، إذ لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ، بل حقه فى خلعه إذا انحرف عن الشرع أو عطّل حكم اللّه أو أظهر كفراً بواحاً فيه من اللّه برهان .

الحرية المدنية : حرية الإنسان فى الحركة والتنقل واختيار العمل الذى يناسبه فى المكان الذى يلائمه ، وحريته الشخصية داخل مسكنه الخاص فلا يُتجسس عليه ، ولا يُقتحم عليه حُرمة منزله .

وفى كل هذه الأنواع من الحرية نصوص صريحة لا مطعن فيها .

*

---

(١) البقرة : ٢٥٦

* المال :

إن الإسلام قد حثَّ على تحصيله من وجوهه المشروعة ، وحسَّن تنميته بالطرق السليمة ، وتوزيعه على أهله بالمعروف ، وإنفاقه فى الحق ، وإمساكه عن الباطل ، ووصف القرآن المال بأن اللّه جعله للناس « قياماً » ، وأمر بالحجر على السفهاء الذين لا يحسنون التصرف فيه ، وجعل الإسلام « الغنى الشاكر » أفضل من « الفقير الصابر » ووضع لذلك أفضل نظام اقتصادى عرفه البَشر جمع خير ما فى المذهبين المتنازعين : الرأسمالية والشيوعية ، وتنزَّه عن مساوئهما ، فأقر المِلْكية الخاصة المقيَّدة بالحق ، والحرية المقيَّدة بالعدل ، والغِنَى المقيَّد بحدود الشرع فى التملك والتنمية والإنفاق والاستهلاك .

*

* القوة العسكرية :

إن إعدادها فى الإسلام فريضة أمر بها اللّه ورسوله ، يقول القرآن : ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُمُ مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ (١) . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ أَوِ انفِرُواْ جَمِيعاً ﴾ (٢) . ﴿ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً وَاحِدَةً ﴾ (٣) . ويقول الرسول ﷺ : « مَن مات ولم يغز ، ولم يُحدِّث به نفسه مات على شُعْبة من النفاق » (٤) ، « مَن تعلم الرمى ثم نسيه فليس منى » . وهذه النصوص تقتضى فرضية التدريب العسكرى على الأمة كلها ، استعداداً للطوارىء التى تقتضيها أن تنفر جميعاً ، ثم استمرار هذا التدريب حتى لا يُنسى . وبهذا تكون أمة مجاهدة قادرة على الدفاع عن نفسها ، تَغزو ولا تُغزَى ، فما غُزِىَ قوم فى عقر دارهم إلا ذُلُّوا .

*

---

(١) الأنفال : ٦٠ .
(٢) النساء : ٧١
(٣) النساء : ١٠٢
(٤) رواه مسلم .

* الصحة العامة :

لقد جاء الإسلام يدعو إلى النظافة حتى جعلها شرطاً لصحة الصلاة ، وأوصى بالاغتسال مرة فى كل أسبوع ، وجعل ذلك حقاً على كل مسلم ، وحثّ على نظافة الشَعر والفم والأطراف بصفة خاصة ، وأمر بنظافة البيوت والطرقات ، وجعل إماطة الأذى عنها عبادة ، ونهى عن التبول والتبرز فى الماء أو الظل أو الطريق ، وحذّر من العدوى وقال : « فر من المجذوم فرارك من الأسد » ، وفرض العزل الصحى على المصابين بالأوبئة كالطاعون ، وحرّم المسكرات والمخدرات وكل ما يضر بالصحة : ﴿ وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (١) وأمر بالتداوى : « فما أنزل اللّه داءً إلا أنزل له دواء » ، ونهى عن الإسراف فى أى عمل يؤذى البدن ، ولو كان هو العبادة : « إن لبدنك عليك حقاً » .

*

● الحياة الطيبة :

إن الإسلام يرحب بها ، ويدعو إليها ، بل جعلها مثوبة للمؤمنين الصالحين فى الدنيا . قال اللّه تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً ﴾ (٢) .

وقال للرسول وأصحابه : ﴿ فَآوَاكُمْ وَأَيدَّكُمْ بِنَصْرِهِ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (٣) .

وأنكر القرآن بشدة على الذين يُحرِّمون على أنفسهم وعلى الناس زينة اللّه وطيبات الحياة : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ الَّتِى أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾ (٤) .

---

(١) البقرة : ١٩٥
(٢) النحل : ٩٧
(٣) الأنفال : ٢٦
(٤) الأعراف : ٣٢

الإسلام يبيح اللهو البرىء ، والألعاب المسلية ، وألوان الرياضة والفروسية فى غير إسراف ولا دخول فى قمار .

الإسلام يريد حياة جادة عاملة يتخللها اللّهو ، ولا يريد حياة لاهية عابثة يتخللها العمل .

إنما حرَّم الإسلام ما يضر بالفرد أو الأسرة أو المجتمع ، مثل أوانى الذهب والفضة التى هى أحد مظاهر الترف الذى يدمر المجتمعات ، ومثل ثياب الحرير ، وحلى الذهب ، على الرجال ، حفظاً لجانب الرجولة فيهم . وما حرَّم الإسلام إلا خبيثاً ، ولا أحلَّ إلا طيباً ، وما حرَّم شيئاً إلا عوَّض الناس خيراً منه : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ﴾ (١) .

*

● الزراعة :

إن الإسلام قد حثَّ عليها ، ورغَّب فيها أعظم الترغيب حتى جعل كل ما يؤكل من الزرع أو الغرس ، لصاحبه صدقة ، ولو أكل منه طير أو بهيمة . والرسول أول من دعا إلى « التشجير » . ووعد على ذلك بأوفى المثوبة عند اللّه : « مَن نصب شجرة ، فصبر على حفظها والقيام عليها حتى تثمر فإن له فى كل شىء يصاب من ثمرها صدقة عند اللّه عزَّ وَجلَّ » (٢) . وحسبنا هذا الحديث الشريف : « إذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة (نخلة صغيرة) فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها ، فليغرسها » .

وفى كل كتب الفقه الإسلامى باب لبحث شئون المزارعة والمساقاة ، وما يجوز منها وما لا يجوز مما يدل على عناية المجتمع الإسلامى بها . ورعايته لها .. وباب آخر لـ « إحياء الموات » ويراد به استصلاح الأرض البور : « ومَن أحيا أرضاً ميتة فهى له » .

*

---

(١) الأعراف : ١٥٧

(٢) رواه أحمد فى مسنده .

● التجارة :

إن القرآن يخلع عليها وصفاً جميلاً يوحى بالرضا والقبول وهو : « الابتغاء من فضل الله » ويشرع التجارة حتى فى موسم الحج : ﴿ لِيَشْهَدُواْ مَنَافِعَ لَهُمْ ﴾ [١] ، ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُواْ فَضْلاً مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [٢] . ويصف القرآن العباد المتقين بأنهم : ﴿ رِجَالٌ لاَ تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلاَ بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [٣] فهم مع تقواهم وعبادتهم تجار عاملون .

والرسول ﷺ يرفع التاجر الصدوق إلى مكانة لم يحلم بها أحد قبل الإسلام : « التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصدِّيقين والشهداء » [٤] .

هذا على حين كان رجال الكنيسة فى العصور الوسطى يعتبرون ممارسة الأعمال التجارية خطيئة ، لأنها تصرف النفس عن الله !

كل ما فى الأمر أن الإسلام وضع لها قيوداً وشروطاً ، بحيث لا تكون تجارة فيما حَرَّم الله ، ولا تشتمل على ظلم أو ضرر أو غرر فاحش ، أو غش أو احتكار ، أو تطفيف ، أو أى معاملة يحظرها الإسلام .



● الصناعة :

لقد جعل فقهاء الإسلام كل صناعة يحتاج إليها المجتمع المسلم فرض كفاية ، إذا لم يقم بها عدد كاف منهم أثموا جميعاً ، وبخاصة أولو الأمر منهم ، وقد ذكر القرآن صناعات كثيرة مدنية وعسكرية ، كصناعة السفن التى علَّمها الله لنبيه نوح .. وصنعة البناء التى كان يحسنها خليل الله إبراهيم وابنه إسماعيل .. وصناعة الدروع التى أثنى بها على نبيه داود : ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ ﴾ [٥] .. وصناعة السدود التى أثنى بها على عبده ذى القرنين

---

(١) الحج : ٢٨ — (٢) البقرة : ١٩٨ — (٣) النور : ٣٧

(٤) رواه الحاكم والترمذى وحسنه . — (٥) الأنبياء : ٨٠ .

﴿ آتُونِى زُبَرَ الحَدِيدِ ، حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُواْ ، حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَاراً قَالَ آتُونِى أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْراً * فَمَا اسْطَاعُواْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُواْ لَهُ نَقْباً ﴾ (١) . وصناعة النحاس التى مَنَّ الله بها على سليمان : ﴿ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ القِطْرِ ﴾ (٢) .. والصناعات المتعلقة بالحديد حربية ومدنية : ﴿ وَأَنزَلْنَا الحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ (٣) وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾ (٤) .. والصناعات الزراعية : ﴿ وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَراً وَرِزْقاً حَسَناً ﴾ (٥) . وصناعات الدباغة والغزل والنسيج ونحوها : ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّن جُلُودِ الأَنْعَامِ بُيُوتاً تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثاً وَمَتَاعاً إِلَى حِينٍ ﴾ (٦) .

وجوده ، وتصله بالأزل والأبد ، وتجيبه عن أسئلته الخالدة التى لا يستطيع العلم التجريبى ، ولا التكنولوچيا المتطورة أن تجيبه عن شىء منها : مَن أنا ؟ وما رسالتى ؟ ومن أين جئتُ ؟ وإلى أين أذهب ؟ ولماذا أعيش ؟ ولماذا أموت ؟

إنه يبنى الإنسان بالإيمان بالله وبرسالاته وباليوم الآخر ، ليعرف المبدأ والمصير . ثم يبنيه بالعبادة التى هى غاية خلقه : ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الجِنَّ والإنسَ إلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴾ (١) . بالصلاة التى تصله بربه ، وتعينه على ضعفه ، وتمنحه المدد الروحى فى معركة حياته : ﴿ وَاسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاَةِ ﴾ (٢) . وبالزكاة التى يُزكِّى بها نفسه ، ويُطهِّر ماله ، ويرضى ربه : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ﴾ (٣) . وبالصيام الذى يربى الإرادة ويُعلِّم الصبر ، ويُذكِّر بالنعمة ، ويُشعر بالمواساة والرحمة ، كما يغرس فى النفس مَلَكة التقوى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (٤) .

وبالحج الذى هو هجرة إلى الله ، بزيارة بيته ، وتعظيم شعائره ، وتثبيت معنى عالَمية دينه وتدريب على معانى الأخوة والمساواة التى دعا إليها ، وشهود المنافع المادية والمعنوية المتبادلة بين وفود المسلمين فى هذا المؤتمر الربانى .

ثم هو يبنى الإنسان بعد ذلك بالأخلاق الفاضلة ، والآداب العالية ، والتقاليد الصالحة ، والأسوة الحسنة ، حتى يتكوَّن فى ظلها الإنسان المؤمن الصالح فى نفسه والمصلح لغيره ، إنسان « سورة العصر » الناجى من خسران الدنيا والآخرة ، إنسان الإيمان والعمل ، والتواصى بالحق والصبر : ﴿ وَالعَصْرِ * إنَّ الإنسَانَ لَفِى خُسْرٍ * إلاَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْاْ بِالحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبْرِ ﴾ (٥) .

---

(١) الذاريات : ٥٦ (٢) البقرة : ٤٥ (٣) التوبة : ١٠٣
(٤) البقرة : ١٨٣ (٥) سورة العصر كاملة .

والأخلاق التى يريدها الإسلام ليست هى أخلاق العبودية والضعف واليأس ، إنما هى أخلاق المؤمن القوى المنتج ، الواثق من نفسه ، البصير بيومه ، الآمل في غده ، المتفائل المتفتح على ما حوله ومَن حوله .

أجل .. إن الإسلام أعظم مُوجِّه إلى هذه الأخلاق ، ومجتمعه الصحيح أفضل بيئة لغرسها وتعهدها ورعايتها .

أما أخلاق العجز والكسل والضعف ، فالإسلام يستعيذ بالله منها ، ويدعو إلى ضدها : « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف » ، « استعن بالله ولا تعجز » ، « اللّهم إنى أعوذ بك من الهم والحزن .. ومن العجز والكسل » .

كما يكره الإسلام الذل والخشوع لبَشر ، كائناً ما كان ، ويعلن أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين ، ويدعو الناس جميعاً ألا يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله . وهو يُحرِّض المؤمنين أن يقاوموا الظلم والباطل والمنكر بكل وسيلة يستطيعونها ، باليد ثم باللسان ، ثم بالقلب ، وذلك أضعف الإيمان .

ويجعل الركون إلى الظالمين والميل إليهم باباً موصلاً إلى جهنم : ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾ (١) .

وخُلُق التوكل فى الإسلام ليس معناه طرح الأسباب ، وترك الحذر والتدبير فقد قال تعالى : ﴿ خُذُوا حِذْرَكُمْ ﴾ (٢) . وقال الرسول لصاحب الناقة : « اعقلها وتوكل » إنما معنى التوكل : الثقة بالله وقوة اليقين بما عنده ، مهما نزل بالإنسان من نكبات .

والزهد ليس معناه ترك الدنيا يستحوذ عليها الكفار والملاحدة ، بل الزهد أن تجمعها فى يدك ولا تمكنها من قلبك .. الزهد أن تملك الدنيا ولا تملكك ، وألا تتخذها لك رباً ، فتتخذك لها عبداً ! وقد كان فى الصحابة المبشَّرين بالجنة مَن يملكون الملايين ، وهم عند الله ورسوله من المرضيين المقدَّمين . إن الزهد فى الشئ إنما يكون لمن قدر عليه .

---

(١) هود : ١١٣ (٢) النساء : ٧١

والقناعة ليس معناها الرضا بالحرمان ، والترحيب بكابوس الفقر ، فقد استعاذ الرسول ﷺ من الفقر وقرنه بالكفر ، وإنما معناها ما جاء فى الحديث الصحيح : « .... ليس الغِنَى عن كثرة العرض ، إنما الغنى غنى النفس » [١] .

والصبر ليس معناه السلبية والقعود انتظاراً للفَرَج ، إنما هو حبس النفس عن اتباع الهوى أو الاسترسال فى الجزع ، وتدريبها على ركوب المصاعب والمشقات ، فإن الناس لن يدركوا ما يحبون إلا بصبرهم على ما يكرهون . وقد صبر النبى ﷺ والمسلمون فى مكة على البلاء ، فى الوقت الذى سلك فيه كل السبل للبحث عن أرض خصبة ليهاجر إليها ، ويبذر فيها دعوته ، حتى كانت الهجرة إلى يثرب ، وأقام فيها دولة الإسلام .

إن هذا الإنسان هو محور التقدم ، وروح الإسلام . ودعامة التنمية الحقيقية . وهذا الإنسان المؤمن الراقى لا تصنعه القوانين الوضعية ، ولا الأنظمة الأرضية ، من رأسمالية أو اشتراكية أو ديمقراطية ، إنما تصنعه عقيدة تُفجِّر طاقاته ، وتُبرز مكنوناته . وتستثير ما فى داخله من قدرات مبدعة . فيعمل أضعاف ما يعمل غيره ، مع إحكام وإتقان . لأن اللّٰه يحب منه إذا عمل عملاً أن يتقنه ، ولأن اللّٰه كتب عليه إحسان كل شئ يعمله ، فهو يؤدى ما كتب اللّٰه عليه ، ليؤدى اللّٰه له ما كتب على نفسه .

فليت شِعرى أى رجعية فى هذه الأمور ؟ وماذا يريد دعاة التقدم الحق أكثر من هذا إن كانوا ينصفون ؟

إلا أن من المضحك المبكى أن نجد بعض الكتّاب والصحفيين يقول لنا إذا دعوناهم إلى الإسلام :

نحن لا نريد أن ندع السيارات ، لنعود إلى ركوب الجمال !

ولا نريد أن ندع القصور والعمارات لنعود إلى سكنى الخيام !

---

(١) متفق عليه .

ولا نريد أن ندع الطب الحديث لنعالج مرضانا بالتمائم والرقى !

ولا نريد أن ندع ماكينات الرى لنستعمل الشادوف والسواقى !

ولا نريد أن ندع مصابيح الكهرباء ، لنعود إلى سراج الزيت !

هكذا واللّه ما كتبه يوماً بعض رؤساء التحرير فى صحف عربية سيّارة !

فهل هؤلاء الكتّاب يضحكون على أنفسهم أم يضحكون على قرائهم ؟

هل هم عُمْىٌ عن الحقيقة أم متعامون ؟

﴿ فَإِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ المَوْتَى وَلاَ تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْاْ مُدْبِرِينَ * وَمَا أَنتَ بِهاد العُمْيِ عَن ضَلاَلَتِهِمْ ، إِن تُسْمِعُ إِلاَّ مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (١) .

* * *

(١) الروم : ٥٢ - ٥٣

دولة إسلاميّة .. لا دولة دينيّة

أصدر الدكتور « فرج فودة » كتاباً سماه « قبل السقوط » يؤيد به العلمانية ، ويهاجم الدعوة إلى تحكيم الشريعة الإسلامية ، وقد كفانا الرد عليه أخونا الأديب الباحث الفاضل الأستاذ عبد المجيد صبح حفظه اللّه . ولكنى أذكر هنا نموذجاً مما قاله فى تأييد علمانيته :

قال : « إن المنادين بتطبيق الشريعة الإسلامية فوراً دون إبطاء ، يرددون فى ذات الوقت مقولة تبدو فى ظاهرها منطقية ، يواجهون بها كل مَن يتصدى لهم بمجرد النقاش ، وهى مقولة تُطْرَح فى شكل سؤال منطقى : ما الذى يخيفك من تطبيق الحدود ؟ ، إنها لن تُطبَّق إلا على سارق أو زان أو شارب خمر أو مرتد أو مفسد فى الأرض ، وهو تساؤل يبدو فى ظاهره مفحماً ، لكنه يخفى حقيقة أرجو أن يلهمنى اللّه القدرة على إيضاحها ، وهى أن تطبيق الشريعة الإسلامية ليس مسألة « جزئية » تتعلق بإقامة بعض الحدود ، وإنما هو مدخل لتداعيات يهرب أنصار التطبيق الفورى للشريعة من إيضاحها ، أو يغالطون فى بيان أبعادها الحقيقية ....

إن تطبيق الشريعة الإسلامية لا بد أن يعود إلى دولة دينية ، والدولة الدينية لا بد أن تقود إلى حكم بالحق الإلهى لا يعرفه الإسلام ، أو قُلْ عرفه فقط فى عهد الرسول ، والحكم بالحق الإلهى لا يعكس أن يُقام إلا من خلال رجال دين . إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة » أ . هـ .

وقال الدكتور وحيد رأفت : « دعاة تطبيق الشريعة يريدون أن يصبحوا « كهنة آمون » من جديد ، لأنهم وحدهم الذين يملكون تفسير الشريعة ، وإقامة

« الثيوقراطية » الدينية ، حيث سيطرة رجال الدين ، والحكم بالحق الإلهى ، وحافزهم على ذلك النموذج الإيرانى » [(١)]

وألح الدكتور فؤاد زكريا - فى مقالاته التى نشرها فى « الأهرام » فى صيف ١٩٨٥ ، والتى نشرها فى كتابه « الحقيقة والوهم » [(٢)] وفى مقدمة كتابه وخاتمته - على ترديد كلمة « الحكم الإلهى » الذى ينادى به دعاة تطبيق الشريعة الإسلامية ، ليوهم قارئه بهذه العبارة أنهم يدعون إلى دولة دينية « ثيوقراطية » .

وفى هذا الاتجاه نفسه مضت مقالات الدكتور لويس عوض فى مجلة « المصور » عن « قصة العلمانية » فى مصر (سنة ١٩٨٣) ، وفيها اتهم حكم الإسلام : أنه بالرغم من أنه دين يقوم على الفلسفة الإنسانية وهو فى جوهره لا يعرف حكم الكهنوت - قد عرف الدورات الثيوقراطية والهيومانية ! وزعم فى حديث له مع « المصور » أن معركة الديمقراطية المصرية كانت دائماً معركة بين الحق الطبيعى وبين مَن يدّعون بالحق الإلهى ، والذين يدّعون بالحق الإلهى يريدون حرمان الشعب من ممارسة حقه الطبيعى كمصدر للسلطات .

وكتب الأستاذ شبلى العيسمى كتاباً عنوانه « العلمانية والدولة الدينية » أوهم فيه التقابل بين المفهومين ، فإما العلمانية وإما الدولة الدينية ولا يتصور أمر ثالث فى وهمه ، والدولة الدينية هى دولة « رجال الكهنوت » الذين يُضفون على تصرفاتهم العصمة والقداسة ، فما حلوه فى الأرض فهو محلول فى السماء ، وما عقدوه فى الأرض فهو معقود فى السماء ، وليس من حق أحد أن يقول لأحدهم : أسأتَ أو أخطأت ، لأنه بهذا يعترض على اللّه الذى يتحدث باسمه ، والذى هو وكيله على الناس !!

* *

---

(١) مجلة « فكر » - العدد الثامن - ديسمبر ١٩٨٥ ص ٧٣ ، ٧٤ - « ندوة التطرف السياسى الدينى » بتصرف . نقلاً عن مقالة « أكذوبة الحكم الإلهى » للأستاذ فهمى هويدى - الأهرام - ١٤/ ١/ ١٩٨٦

(٢) وقد رددنا عليها فى كتابنا « الإسلام والعلمانية » .

● دولة الإسلام دولة مدنية :

ونريد أن نقول لهؤلاء الذين يتهمون دعاة الإسلام بأنهم يدعون لإقامة دولة دينية : إنكم تقولون على دعاة الإسلام غير الحق ، وتُقوِّلونهم ما لم يقولوا ، فهم يدعون أبداً إلى إقامة دولة إسلامية ، ولم يدعوا يوماً - ولن يدعوا - إلى دولة دينية .

وفرق كبير بين الدولة الإسلامية ، أى الدولة التى تقوم على أساس الإسلام ، والدولة الدينية التى عرفها الغرب النصرانى فى العصور الوسطى . وعِلّة ذلك أن هناك خلطاً كبيراً بين ما هو إسلامى وما هو دينى ، فكثيرون يحسبون أن كل ما هو إسلامى يكون دينياً . والواقع أن الإسلام أوسع وأكبر من كلمة دين . حتى إن علماء الأصول المسلمين جعلوا « الدين » إحدى الضروريات الخمس أو الست التى جاءت الشريعة لحفظها . وهى : الدين والنفس والعقل والنسب والمال ، وزاد بعضهم : العِرض .

أضرب مثلاً موضحاً ، نحن ندعو إلى تربية إسلامية متكاملة ، وهذه التربية تشمل أنواعاً من التربية تبلغ بضعة عشر نوعاً ، إحداها : التربية الدينية ، إلى جوار التربية : العقلية والجسمية والخُلُقية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والأدبية والمهنية والفنية والجنسية ... إلخ . فالتربية « الدينية » شُعْبة واحدة من شُعَب التربية « الإسلامية » الكثيرة .

فالخطأ كل الخطأ الظن بأن الدولة الإسلامية التى ندعو إليها دولة دينية . إنما الدولة الإسلامية « دولة مدنية » تقوم على أساس الاختيار والبيعة والشورى ، ومسئولية الحاكم أمام الأمة ، وحق كل فرد فى الرعية أن ينصح لهذا الحاكم ، ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر ، بل يعتبر الإسلام هذا واجباً كفائياً على المسلمين ، ويصبح فرض عَيْن إذا قدر عليه وعجز غيره عنه أو جبن عن أدائه .

إن الحاكم فى الإسلام مُقَيَّد غير مطلق ، فهناك شريعة تحكمه ، وقِيَم توجهه ، وأحكام تُقَيِّده ، وهى أحكام لم يضعها هو ولا حزبه أو حاشيته ، بل وضعها له

ولغيره « ربِّ الناس ، مَلك الناس ، إله الناس » . ولا يستطيع هو ولا غيره من الناس أن يلغوا هذه الأحكام أو يجمدوها ، فلا مَلِك ولا رئيس ولا برلمان ، ولا حكومة ، ولا مجلس ثورة ، ولا لجنة مركزية ، ولا مؤتمر للشعب ، ولا أى قوة فى الأرض تملك أن تغيِّر من أحكام اللّه الثابتة شيئاً .

ومن حق أى مسلم أو مسلمة إذا أمره الحاكم بما يخالف شريعة اللّه ، أن يرفض ، بل من واجبه أن يرفض لأنه إذا تعارض حق الحاكم وحق اللّه ، فحق اللّه مقدَّم ولا شك ، إذ لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق . والقرآن حين ذكر بيعة النساء للنبى ﷺ وفيها طاعة النبى وعدم معصيته عليه السلام – قيَّد ذلك بقوله : ﴿ وَلاَ يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ ﴾ (١) هذا وهو المعصوم المؤيَّد بالوحى ، فغيره أولى أن تكونَ طاعتهُ مقيَّدة . وفى الحديث الصحيح المتفق عليه : « إنما الطاعة فى المعروف » ، والحديث الآخر : « السمع والطاعة حق على المرء المسلم فيما أحب وكره ، ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أُمِر بمعصية فلا سمع ولا طاعة » (٢) .

وقد قال أول خليفة فى الإسلام فى أول خطاب له : « أطيعونى ما أطعتُ اللّه فيكم ، فإن عصيته فلا طاعة لى عليكم ، إن أحسنت فأعينونى ، وإن أسأتُ فقوِّمونى » .

والحاكم أو الإمام ، أو الخليفة ، فى الإسلام ليس وكيل اللّه ، بل هو وكيل الأمة ، هى التى تختاره ، وهى التى تراقبه ، وهى التى تعزله . وقد قال عمر : « مَن رأى منكم فىّ إعوجاجاً فليقوِّمنى » .

ورفض سلمان أن يسمع لأمير المؤمنين عمر ، حتى يُفسِّر له : كيف كفته قطعة « القماش » التى وزِّع مثلها على سائر الصحابة ، وهو رجل طوال ، لا تكفيه قطعة واحدة لثوب كامل ؟

---

(١) الممتحنة : ١٢ (٢) متفق عليه .

واستجاب أمير المؤمنين وقام ابنه عبد اللّه يُفسِّر ذلك بأنه تنازل عن قطعته التى كانت من نصيبه لأبيه !

وردّت امرأة على عمر وهو يخطب ، فرجع عن قوله إلى قولها .

ودخل الفقيه التابعى الجليل أبو مسلم الخولانى على معاوية وهو خليفة فقال : السلام عليك أيها الأجير ! فأنكر عليه بعض مَن حوله ، وأعاد قوله ، وأعادوا قولهم ، فقال معاوية : دعوا أبا مسلم فهو أعلم بما يقول .

وقال عمر بن عبد العزيز : إنما أنا واحد منكم غير أن اللّه جعلنى أثقلكم حملاً .

وقال صلاح الدين الأيوبى : إنما أنا عبد الشرع وشحنته ، أى شرطيه وجنديه ، أى مهمتى الحراسة والتنفيذ .

* * *

● شُبهات العلمانيين فى دعوى الدولة الدينية :

فعلام استند العلمانيون فى اتهامهم للإسلاميين بالدعوة إلى إقامة دولة دينية ؟

لقد تأملتُ فيما كتبوه فى ذلك فوجدته يدور حول شُبهات محدودة ، أسجلها بأمانة ، ثم أرد عليها :

١ - فكرة « الحاكمية » التى نادى بها فى عصرنا إمامان من أئمة الدعوة والفكر وهما أبو الأعلى المودودى ، وسيد قطب ، رحمهما اللّه . ومؤداها : أن الحكم للّه تعالى ، وليس لأحد من البَشر ، فالكون مملكته سبحانه ، وليس لأحد فيها حكم دونه ولا معه : ﴿ إنِ الحُكْمُ إلاَّ للّهِ ، أَمَرَ ألاَّ تَعْبُدُواْ إلاَّ إيَّاهُ ﴾ [1] .

٢ - كلمة قالها سيدنا عثمان رضى اللّه عنه فى حصاره ، فتلقفها الدكتور

---

(١) يوسف : ٤٠ .

فرج فودة وضخّمها وجعل منها حُجّة لا تُدْحض ، ودعامة لا تُنقص ، قال :

« لكن الأمر المؤكد أن نظرية الحكم بالحق الإلهى ، تجد تأصيلاً قوياً فى مقولة الخليفة عثمان بن عفان حين طلب منه الثائرون عليه أن يعتزل الخلافة ، فأجابهم بالعبارة التى أصّلت تصور الحكم بالحق الإلهى عند مَن تلاه : « لا واللّهِ ، إنى لن أنزع رداءً سربلنيه اللّه » . وهى العبارة التى وضعت الفكر السياسى الإسلامى كله عند مفترق طرق بين أغلبية تأخذ برأى عثمان رضى اللّه عنه فى أن اللّه سبحانه وتعالى هو الذى يولى الخليفة ، ومن ثَمَّ فلا حق للرعية فى نزع الإمام من مكان رفعه اللّه إليه ، وأقلية ترى أن الأمة مصدر السُلطات ، هى التى تولى وهى التى تعزل ، وهو الرأى الذى تبناه المعتزلة فيما بعد ، ولعل فى تسميتهم بالمعتزلة دليلاً على موقف الدولة الإسلامية منهم وموقفهم منها » أ . هـ .

٣ – كلمة أخرى تُنسب إلى أبى جعفر المنصور ، الخليفة العباسى ، فبعد أن استولى العباسيون على زمام المُلك ، وأصبح الأمر بأيديهم بعد سقوط دولة بنى أمية ، حيث قال فى خطبة له بمكة : « أيها الناس ، إنما أنا سلطان اللّه فى أرضه ، أسوسكم بتوفيقه وتسديده وتأييده ، وحارسه على ماله ، أعمل فيه بمشيئته وإرادته ، وأعطيه بإذنه ، فقد جعلنى اللّه عليه قفلاً إن شاء أن يفتحنى فتحنى لإعطائكم وقسم أرزاقكم ، وإن شاء أن يقفلنى عليها أقفلنى » .

٤ – تجربة الثورة الإيرانية المعاصرة ، حيث يقوم على الحكم فيها رجال الدين هناك ، وعلى رأسهم رجل الدين الأكبر عندهم آية اللّه الخمينى ، مما يعطى انطباعاً لأول وهلة : أن الحكم هناك حكم دينى بحت . وأن أى حكم إسلامى يقوم عندنا سيكون نسخة من الحكم الإيرانى القائم عندهم .

* * *

فكرة الحاكمية ومدى صلتها بالدولة الدينية

ولنبدأ بمناقشة فكرة « الحاكمية » التى زعم زاعمون أنها لا تأتى إلا بدولة دينية .

والحق أن فكرة الحاكمية أساء فهمها الكثيرون ، وأدخلوا فى مفهومها ما لم يرده أصحابها . وأود أن أنبه هنا على جملة ملاحظات حول هذه القضية :

١ - الملاحظة الأولى : أن أكثر مَن كتبوا عن « الحاكمية » التى نادى بها المودودى وأخذها عنه سيد قطب ، ردوا أصل هذه الفكرة إلى « الخوارج » الذين اعترضوا على علىٍّ بن أبى طالب رضى اللّه عنه فى قبوله فكرة التحكيم من أساسها ، وقالوا كلمتهم الشهيرة : « لا حُكْم إلا للّه » ورد عليهم الإمام بكلمته التاريخية البليغة الحكيمة حين قال : كلمة حق يُراد بها باطل ! نعم ، لا حكم إلا للّه ، ولكن هؤلاء يقولون : لا إمرة إلا للّه ! ولا بد للناس من أمير بر أو فاجر !

وهذا المعنى الساذج للحكم أو الحاكمية أصبح فى ذمة التاريخ ، ولم يعد أحد يقول به ، حتى الخوارج أنفسهم وما تفرع عنهم من الفِرق ، فهم طلبوا الإمارة وقاتلوا فى سبيلها ، وأقاموها بالفعل ، فى بعض المناطق ، فترات من الزمان .

أما الحاكمية بالمعنى التشريعى ، ومفهومها : أن اللّه سبحانه هو المشْرِّع لخلقه ، وهو الذى يأمرهم وينهاهم ، ويحلُّ لهم ويحرِّم عليهم ، فهذا ليس من ابتكار المودودى ولا سيد قطب ، بل هو أمر مقرَّر عند المسلمين جميعاً . ولهذا لم يعترض علىٌّ رضى اللّه عنه على المبدأ ، وإنما اعترض على الباعث والهدف المقصود من وراء الكلمة . وهذا معنى : « كلمة حق يُراد بها باطل » .

وقد بحث فى هذه القضية علماء « أصول الفقه » فى مقدماتهم الأصولية التى بحثوا فيها عن الحكم الشرعى ، والحاكم ، والمحكوم به ، والمحكوم عليه .

فها نحن نجد إماماً مثل أبى حامد الغزالى يقول فى مقدمات كتابه الشهير « المستصفى من علم الأصول » عن « الحكم » الذى هو أول مباحث العلم ، وهو عبارة عن خطاب الشرع ، ولا حكم قبل ورود الشرع ، وله تعلق بالحاكم ، وهو الشارع ، وبالمحكوم عليه ، وهو المكلف ، وبالمحكوم فيه ، وهو فعل المكلف ...

ثم يقول : « وفى البحث عن الحاكم يتبين أن « لا حُكْم إلا لله » وأن لا حكم للرسول ، ولا للسيد على العبد ، ولا لمخلوق على مخلوق ، بل كل ذلك حكم الله تعالى ووضعه لا حكم لغيره » [١] .

ثم يعود إلى الحديث عن « الحاكم » وهو صاحب الخطاب الموجَّه إلى المكلفين ، فيقول : « أما استحقاق نفوذ الحكم فليس إلا لمن له الخلق والأمر ، فإنما النافذ حكم المالك على مملوكه ، ولا مالك إلا الخالق ، فلا حكم ولا أمر إلا له ، أما النبى ﷺ ، والسلطان السيد والأب والزوج ، فإذا أمروا وأوجبوا لم يجب شئ بإيجابهم بل بإيجاب من الله تعالى طاعتهم ، ولولا ذلك لكان كل مخلوق أوجب على غيره شيئاً كان للموجب عليه أن يقلب عليه الإيجاب ، إذ ليس أحدهما أولى من الآخر ، فإذن الواجب طاعة الله تعالى ، وطاعة مَن أوجب الله تعالى طاعته » [٢] .

٢ - الملاحظة الثانية : أن « الحاكمية » التى قال بها المودودى وقطب ، وجعلاها لله وحده ، لا تعنى أن الله تعالى هو الذى يولى العلماء والأمراء ، يحكمون باسمه ، بل المقصود بها الحاكمية التشريعية فحسب ، أما سند السُلطة السياسية فمرجعه إلى الأمة ، هى التى تختار حكامها ، وهى التى تحاسبهم ،

---

(١) المستصفى : ٨/١ طبع دار صادر ببيروت ، مصورة عن طبعة بولاق .

(٢) المستصفى : ٨٣/١ - طبع دار صادر ببيروت ، مصورة عن طبعة . بولاق . وفى فواتح الرحموت : مسألة : لا حكم إلا من الله تعالى ، بإجماع الأمة لا كما فى كتب بعض المشايخ ، إن هذا عندنا ، وعند المعتزلة الحاكم العقل ، فإن هذا مما لا يجترىء عليه أحد ممن يدعى الإسلام ، بل إنما يقولون : إن العقل معرِّف لبعض الأحكام الإلهية ، سواء ورد به الشرع أم لا ، وهذا مأثور عن أكابر مشايخنا أيضاً (يعنى الماتريدية) - ص ٢٥ مع المستصفى .

وتراقبهم ، بل تعزلهم . والتفريق بين الأمرين مهم والخلط بينهما موهم ومضلل ، كما أشار إلى ذلك الدكتور أحمد كمال أبو المجد ، بحق .

فليس معنى الحاكمية الدعوة إلى دولة ثيوقراطية ، بل هذا ما نفاه كل من سيد قطب والمودودى رحمهما اللّه .

أما سيد قطب فقال فى « معالمه » :

« ومملكة اللّه فى الأرض لا تقوم بأن يتولى الحاكمية فى الأرض رجال بأعيانهم – هم رجال الدين – كما كان الأمر فى سلطان الكنيسة ، ولا رجال ينطقون باسم الآلهة ، كما كان الحال فيما يُعرف باسم « الثيوقراطية » أو الحكم الإلهى المقدس !! ولكنها تقوم بأن تكون شريعة اللّه هى الحاكمة ، وأن يكون مرد الأمر إلى اللّه وفق ما قرره من شريعة مبينة » .

وأما المودودى فقد أخذ بعض الناس جزءاً من كلامه وفهموه على غير ما يريد ، ورتبوا عليه أحكاماً ونتائج لم يقل بها ، ولا تتفق مع سائر أفكاره ومفاهيم دعوته ، التى فصّلها فى عشرات الكتب والرسائل والمقالات والمحاضرات . وهذا ما يحدث مع كلام اللّه تعالى وكلام رسوله ، إذا أُخذَ جزء منه معزولاً عن سياقه وسباقه ، وعن غيره مما يكمله أو يُبيِّنه أو يُقيِّده ، فكيف بكلام غيرهما من البَشر ؟

فقد ذكر المودودى خصائص الديمقراطية الغربية ثم قال : وأنت ترى أنها ليست من الإسلام فى شىء . فلا يصح إطلاق كلمة « الديمقراطية » على نظام الدولة الإسلامية ، بل أصدق منها تعبيراً كلمة « الحكومة الإلهية أو الثيوقراطية » .

ثم استدرك فقال : « ولكن الثيوقراطية الأوروبية تختلف عنها الحكومة الإلهية (الثيوقراطية الإسلامية) إختلافاً كلياً ، فإن أوروبا لم تعرف منها إلا التى تقوم فيها طبقة من السدنة مخصوصة يشرِّعون للناس قانوناً من عند أنفسهم [1] حسب ما شاءت أهواؤهم وأغراضهم ، ويُسلِّطون ألوهيتهم على عامة

---

(١) لم يكن عند البابوات القساوسة المسيحيين شئ من الشريعة إلا مواعظ خُلُقية مأثورة عن المسيح عليه السلام ولأجل ذلك كانوا يشرِّعون القوانين حسب ما تقتضيه شهوات أنفسهم ثم ينفذونها فى البلاد قائلين إنها من عند اللّه ، كما ورد فى التنزيل : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللهِ ﴾ (البقرة : ٧٩) – المودودى .

أهل البلاد متسترين وراء القانون الإلهى ، فما أجدر مثل هذه الحكومة أن تسمى بالحكومة الشيطانية منها بالحكومة الإلهية !

وأما الثيوقراطية التى جاء بها الإسلام فلا تستبد بأمرها طبقة من السدنة أو المشايخ ، بل هى التى تكون فى أيدى المسلمين عامة وهم الذين يتولون أمرها والقيام بشئونها وفق ما ورد به كتاب اللّه وسُنّة رسوله . ولئن سمحتم لى بابتداع مصطلح جديد لآثرت كلمة « الثيوقراطية الديمقراطية » أو « الحكومة الإلهية الديمقراطية » لهذا الطراز من نظم الحكم لأنه قد خُوِّل فيها للمسلمين حاكمية شعبية مقيَّدة . وذلك تحت سُلطة اللّه القاهرة وحكمه الذى لا يُغْلَب ، ولا تتألف السُلطة التنفيذية إلا بآراء المسلمين ، وبيدهم يكون عزلها من منصبها ، وكذلك جميع الشئون التى يوجد عنها فى الشريعة حكم صريح لا يُقطع فيها بشئ إلا بإجماع المسلمين .

وكلما مسَّت الحاجة إلى إيضاح قانون أو شرح نص من نصوص الشرع ، لا يقوم ببيانه طبقة أو أسرة مخصوصة فحسب ، بل يتولى شرحه وبيانه كل مَن بلغ درجة الاجتهاد من عامة المسلمين .

فمن هذه الوجهة يُعَد الحكم الإسلامى « ديمقراطياً » . فهذا ما يُفهم من مجموع كلام المودودى ، وإن كان لنا تحفظ على تسميته الحكومة الإسلامية « ثيوقراطية » لما فيه من إيهام التشابه بـ « الثيوقراطيات » المعروفة فى التاريخ ، وإن نفى هو ذلك .

٣ - الملاحظة الثالثة : أن الحاكمية التشريعية التى يجب أن تكون للّه وحده ، وليست لأحد من خلقه ، هى الحاكمية « العليا » و « المطلقة » التى لا يحدها ولا يقيدها شىء ، فهى من دلائل وحدانية الألوهية .

وهذه الحاكمية - بهذا المعنى - لا تنفى أن يكون للبَشر قَدْر من التشريع أذن به اللّه لهم . إنما هى تمنع أن يكون لهم استقلال بالتشريع غير مأذون به من اللّه ، وذلك مثل التشريع الدينى المحض ، كالتشريع فى أمر العبادات بإنشاء عبادات

وشعائر من عند أنفسهم أو بالزيادة فيما شرع لهم باتباع الهوى . أو بالنقص منه كماً أو كيفاً ، أو بالتحوير والتبديل فيه زماناً أو مكاناً أو صورة . ومثل ذلك التشريع فى أمر الحلال والحرام ، كان يحلُّوا ما حَرَّم اللّه ، أو يُحَرِّموا ما أحَلَّ اللّه ، وهو ما اعتبره النبى ﷺ نوعاً من « الربوبية » وفسَّر به قوله تعالى فى شأن أهل الكتاب : ﴿ اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللّه ﴾ [1] .

وكذلك التشريع فيما يصادم النصوص الصحيحة الصريحة كالقوانين التى تقر المنكرات ، أو تشيع الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، أو تعطل الفرائض المحتمة ، أو تلغى العقوبات اللازمة ، أو تتعدى حدود اللّه المعلومة .

أما فيما عدا ذلك فمن حق المسلمين أن يشرِّعوا لأنفسهم . وذلك فى دائرة ما لا نص فيه أصلاً وهو كثير ، وهو المسكوت عنه الذى جاء فيه حديث : « وما سُكِتَ عنه فهو عفو » وهو يشمل منطقة فسيحة من حياة الناس .

ومثل ذلك ما نص فيه على المبادىء والقواعد العامة دون الأحكام الجزئية والتفصيلية .

ومن ثَمَّ يستطيع المسلمون أن يُشرِّعوا لأنفسهم بإذن من دينهم فى مناطق واسعة من حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، غير مقيدين إلا بمقاصد الشريعة الكلية ، وقواعدها العامة . وكلها تراعى جلب المصالح ، ودرء المفاسد ، ورعاية حاجات الناس أفراداً وجماعات .

وكثير من القوانين التفصيلية المعاصرة لا تتنافى مع الشريعة فى مقاصدها الكلية ، ولا أحكامها الجزئية ، لأنها قامت على جلب المنفعة ، ودفع المضرة ، ورعاية الأعراف السائدة .

وذلك مثل قوانين المرور أو الملاحة أو الطيران ، أو العمل والعمال ، أو الصحة أو الزراعة ، أو غير ذلك مما يدخل فى باب السياسة الشرعية ، وهو باب واسع [2] .

---

(١) التوبة : ٣١

(٢) انظر كتابنا : شريعة الإسلام صالحة للتطبيق فى كل زمان ومكان .

ومن ذلك تقييد المباحات تقييداً جزئياً ومؤقتاً ، كما منع سيدنا عمر الذبح فى بعض الأيام ، وكما كره لبعض الصحابة الزواج من غير المسلمات حتى لا يقتدى بهم الناس ، ويكون فى ذلك فتنة على المسلمات .

والأستاذ المودودى - وهو أشهر مَن نادى بالحاكمية ، وتشدد فيها - قد جعل للناس متسعاً فى التشريع فيما وراء القطعيات والأحكام الثابتة والحدود المقررة . وذلك عن طريق تأويل النصوص وتفسيرها ، وعن طريق القياس ، وطريق الاستحسان ، وطريق الاجتهاد [1] .

* * *

---

(١) انظر : مجموعة « نظرية الإسلام وهديه فى السياسة والقانون والدستور » ص ١٧١ وما بعدها .

مقولة عثمان رضى اللّه عنه

أما عثمان رضى اللّه عنه ، فلم يزعم يوماً من الأيام أنه يحكم بحق إلهى . والثابت أنه بويع من المسلمين على أن يحكم بكتاب اللّه وسُنَّة رسوله ، وأن يسير سيرة الشيخين قبله .

وليس فى سيرته رضى اللّه عنه ، ولا فى أقواله ما يؤيد دعوى أنه كان يحكم فى الأرض باسم السماء ، بل روى عنه قوله : « أمرى لأمركم تبع » .

وحين ثار عليه مَن ثار من الغاضبين والطائشين ، وأنكروا عليه بعض أمور من سيرته فى الرعية - أشاعها مَن أشاعها من أعداء الإسلام ، وصدَّقها مَن صدَّقها من المغرَّر بهم من المسلمين - لم يقل لهم : إن معى حقاً إلهياً أحكم به ، فليس لكم إلا أن تذعنوا ، بل دافع عن نفسه وعن تصرفاته دفاعاً مجيداً ، بالمنطق العلمى والموضوعى ، لا بأى دعوى أخرى .

وأما كلمة : « قميص سربلنيه اللّه لا أخلعه » ، فقد قيل : إنما قال ذلك ، لأن النبى ﷺ أوصاه بذلك فى نبوءة من نبوءات الغيب ، حيث قال له : « إن اللّه لعلّه يُقَمِّصكَ قميصاً ، فإن أرادك أحد على خلعه ، فلا تخلعه » (ثلاث مرات) [(١)] . وهنا يكون موقفه موقف امتثال وتنفيذ لوصية النبى ﷺ ، وتوجيهه له .

وإذا لم يصح ذلك - عند بعض الناس - فهو إنما يقصد بكلمته ألا تصبح الخلافة ألعوبة فى يد الطائشين والمتعجلين ، الذى تحركهم قوى خفية ، تستغل حماسهم وهم لا يشعرون .

---

(١) رواه الامام أحمد والترمذى وحسنه وابن ماجه عن النعمان بن بشير عن عائشة - ذكر ذلك ابن كثير فى البداية والنهاية : ٧/ ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٠٨ - طبع مكتبة المعارف - ببيروت .

ومن المعلوم الذى لا شك فيه أن الذين طالبوه بالتخلى عن منصبه ليسوا هم أهل الحل والعقد ، الذين هم أولو الأمر ، وأصحاب الشأن فى هذه القضية ، حتى يسلِّم الخليفة لهم ، وينزل على رأيهم .

وفيما ذكره الطبرى وابن كثير وغيرهما : أنه أبى أن ينزع قميصاً قمَّصه اللّه إياه – وهو الخلافة – ويترك أمة محمد يعدو بعضها على بعض ، ويولى « السفهاء والغوغاء » مَن يختارونه هم ، فيقع الهرج ، ويفسد الأمر [١] .

« فعثمان بن عفان – ذلك الخليفة المظلوم – كان يتحدث عن بيعة له ، وكان يعلم أن الذين بايعوه لم ينقضوا بيعته – وأن الذين خرجوا عليه وطالبوا بخلعه كانوا قِلّة من الغاضبين أو الطائشين ، وكان يرى بعينيه نُذُر فتنة تهدد كيان الأمة ، وعندما رفض أن يستجيب للخارجين على خلافته ، فإنه قرر أن يُقدِّم نفسه فداءً وقُرباناً . وكان بوسعه أن يستنفر مؤيديه ليصدوا الخارجين . إذ تجمع ببابه كثير من أبطال الصحابة وأبنائهم من المهاجرين والأنصار ، وجاءه الحسن والحسين وعبد اللّه بن عمر ، ليقفوا إلى جواره ويدافعوا عنه ، لكنه قال لمن حوله : لا حاجة لى فى ذلك ، ومنع مَنْ سَلَّ السيوف بين المسلمين ، ثم اتجه إلى اللّه ومضى يقرأ القرآن ، حتى دخلوا عليه وقتلوه !

هل يمكن أن تُحمل مقولة ذلك الشهيد العظيم بأنها احتماء بالحق الإلهى لفرض السلطان على الناس ؟ وهل يُقبل عقلاً أن يتمسك حاكم بالتفويض الإلهى – كما يصوِّرنه – ثم يقدِّم نفسه إلى الشهادة راضياً مرضياً » ؟! [٢] .

وأما قول الدكتور فرج فودة : « إن كلمة سيدنا عثمان وضعت الفكر السياسى الإسلامى كله ، عند مفترق طرق ، بين أغلبية تأخذ برأى عثمان رضى اللّه عنه فى أن اللّه سبحانه وتعالى هو الذى يولى الخليفة ، ومن ثَمَّ فلا حق للرعية فى نزع الإمام من مكان رفعه اللّه إليه ، وأقلية ترى أن الأمة مصدر

---

(١) البداية والنهاية – المصدر السابق .

(٢) من مقال الأستاذ فهمى هويدى « أكذوبة الحكم الإلهى » بصحيفة الأهرام .

السلطات ، هى التى تولى وهى التى تعزل ، وهو الرأى الذى تبناه المعتزلة فيما بعد . ولعل فى تسميتهم بالمعتزلة دليلاً على موقف الدولة الإسلامية منهم وموقفهم منها » .

فهو قول مَن يجهل الإسلام ، ويجهل تاريخه ، ويجهل القيادات الفكرية فيه ، أو فهمه فهماً مشوشاً اختلط فيه القصور واتباع الهوى .

والواقع أن كلامه مردود من عدة أوجه :

أولاً : أن جمهور الأمة - وعلى رأسهم أهل السُنّة - يرون أن من حق الأمة - بل من واجبها - ممثلة فى أهل الحل والعقد أن تختار الإمام ، وأن تحاسبه وتقوِّمه ، بل وتعزله ، إذا لم يترتب على ذلك منكر أكبر من وجوده ، وأن مقاومته واجبة إذا رأت منه كفراً بواحاً عندها فيه من اللّه برهان . هذا هو رأى جمهور الأمة ، وليس رأى أقلية فيها كما زعم الكاتب ! حتى على عبد الرازق - الذى ينقل عنه فودة - لم يسعه إلا أن يقرر من الناحية النظرية : أن الأصل فى الخلافة عند المسلمين أن تكون راجعة إلى اختيار أهل الحل والعقد ، إذ الإمامة عقد يحصل بالمبايعة من أهل الحل والعقد لمن اختاروه إماماً للأمة بعدالته بينهم [١] .

ثانياً : أن الكاتب خلط خلطاً فاضحاً بين نسبة أفعال العباد إلى اللّه تعالى باعتباره صاحب المشيئة العليا فى الكون ، وهو ما يدل عليه مثل قوله تعالى : ﴿ تُؤْتِى الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ ﴾ [٢] . وهو مذهب أهل السُنّة وجمهور المسلمين - وبين مسئولية العباد عن أعمالهم وإن كانت بمشيئة اللّه تعالى وخلقه ، خلافاً للمعتزلة .

فأهل السُنّة جميعاً يرون أن مشيئة اللّه تعالى وقَدَره لا تُسقط مسئولية الإنسان . ولهذا فرض الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وشرعت العقوبات ، وسن الثواب والعقاب ، وكانت سوق الجنة والنار .

---

(١) الإسلام وأصول الحكم للأستاذ على عبد الرازق ص ٢٤ . (٢) آل عمران : ٢٦

أما ما نسبه إلى المعتزلة ، وما اعتبره سبب تسميتهم ، فذلك ادعاء لا أصل له ، ولا دليل عليه ، ولم يقل به أحد من مؤرخى الفِرق الإسلامية قديماً أو حديثاً ، لا ابن حزم ، ولا الشهرستانى ، ولا البغدادى قديماً ، ولا أحمد أمين - فى فجر الإسلام وضحاه - ولا غيره ممن كتب عن المذاهب والفِرق الكلامية ، وما أكثرهم .

ومن المؤسف أن المعتزلة حين صارت لهم دولة وصولة - فى زمن المأمون والمعتصم والواثق - هم الذين أسكتوا صوت المعارضة بالسياط والتعذيب والزج فى السجون ، كما سجَّله التاريخ عليهم فى المحنة المعروفة بمحنة « خلق القرآن » . وحسبهم ما صنعوه بالإمام الجليل الممتحَن الصابر الشامخ : أحمد بن حنبل رضى اللّٰه عنه .

ثالثاً : أن الذين ثاروا على ذى النورين عثمان رضى اللّٰه عنه ، لم يكونوا هم جمهور الأمة ، ولا أهل الرأى والمكانة فيها ، بل جماعة من « الغوغاء » - كما وصفهم المؤرخون - استغلهم آخرون من ذوى الأهواء ، ومن الكائدين للإسلام فى الخفاء . وقد كان هؤلاء نواة للذين قالوا بعد ذلك بانحصار الحكم فى سلالة خاصة تتوارثه بحكم « الحق الإلهى » خروجاً على الخط الإسلامى العام .

* * *

مقولة المنصور

أما مقولة المنصور ، فقد نقلها الكاتب عن مؤلف كتاب « الإسلام وأصول الحكم » الذى أشار فى حاشيته إلى نقلها من كتاب « العقْد الفريد فى الأدب » لابن عبد ربه الأندلسى . فهل يصح - كما يقول الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى - أن تُعَد كتب الأدب فى عِداد المراجع فى المسائل الفقهية ؟ (١) ، وعلى فرض ثبوتها عن المنصور - وهذا ما لا يثبته أى بحث أو تمحيص - فإنما هى كلمة هو قائلها ، لا يؤخذ منها حكم ولا توجيه . فلسنا مأمورين باتباع سُنَّة المنصور ، ولا قوله حُجَّة فى دين اللّه ، فقوله مردود عليه .

هذا لو أخذنا بالكلمة على ظاهرها ، وحملناها هنا على أسوأ محمل ، والحقيقة أن الكلمة تحتمل التأويل ، وأن المراد منها أنه يمثل شرع اللّه فى الأرض ، وتنفيذ حكمه فى خلقه ، لا أن معه حقاً إلهياً يحكم به .

كيف وقد رأينا فى المسلمين مَن يعظه ويأمره وينهاه ، فلم يقل لهم : أنا معصوم من الخطأ ، أو معى حق إلهى ، أو نحو ذلك من العبارات ؟

بل رأينا من القضاة مَن يرفض أوامره ، ويقضى بما يرى أنه الحق ، فلم يصنع معه شيئاً .

أخرج ابن عساكر فى تاريخه عن عبد اللّه بن صالح قال : كتب المنصور إلى



وأخرج عن نمير المدنى قال : قدم المنصور المدينة ، ومحمد بن عمران الطلحى على قضائه ، وأنا كاتبه ، فاستعدى الجمالون على المنصور فى شىء ، فأمرنى أن أكتب إليه بالحضُور وبإنصافهم ، فاستعفيتُ فلم يعفنى ، فكتبتُ الكتاب ثم ختمته ، وقال : واللهِ لا يمضى به غيرك ، فمضيتُ به إلى الربيع ، فدخل عليه ثم خرج ، فقال للناس : إن أمير المؤمنين يقول لكم : إنى قد دعيتُ إلى مجلس الحكم ، فلا يقومن معى أحد ، ثم جاء هو والربيع ، فلم يقم له القاضى ، بل حلَّ رداءه واحتبى به ، ثم دعا بالخصوم ، فادّعوا ، فقضى لهم على الخليفة ، فلما فرغ قال له المنصور : جزاك الله عن دينك أحسن الجزاء ! قد أمرتُ لك بعشرة آلاف دينار .

وقال عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقى : كنت أطلب العلم مع أبى جعفر المنصور قبل الخلافة ، فأدخلنى منزله ، فقدم إلىَّ طعاماً لا لحم فيه ثم قال : يا جارية ، عندك حلواء ؟ قالت : لا ، قال : ولا التمر ؟ قالت : لا ، فاستلقى وقرأ : ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴾ [(١)] ، فلما ولى الخلاف وفدتُ إليه فقال : كيف سلطانى من سلطان بنى أمية ؟ قلت : ما رأيتُ فى سلطانهم من الجور شيئاً إلا رأيته فى سلطانك ، فقال : إنّا لا نجد الأعوان ، قلت : قال عمر بن عبد العزيز : إن السلطان بمنزلة السوق يُجلَب إليها ما ينفق فيها ، فإن كان براً أتوه ببرهم وإن كان فاجراً أتوه بفجورهم ، فأطرق .

وذكَّره بالله أحد الرعية يوماً وهو يخطب ، فقال : مرحباً مرحباً ! لقد ذكرتَ جليلاً ، وخوَّفت عظيماً . وأعوذُ بالله أن أكون ممن إذا قيل له : اتقِّ الله أخذته العزة بالإثم !

ذكر ذلك كله الحافظ السيوطى فى كتابه : « تاريخ الخلفاء » [(٢)] .

---

(١) الأعراف : ١٢٩ .

(٢) انظر ترجمة المنصور من « تاريخ الخلفاء » للسيوطى ص ٢٤١ - ٢٥٣ - طبع دار الفكر - بيروت .

فهل يُعَد مثل هذا الخليفة أو الملك حاكماً بالحق الإلهى ، كما قد يُشْتَم من تلك الخطبة التى قالها ، إن صحَّت عنه ؟!

ومَن قرأ كتاب « الخراج » لأبى يوسف ، وقد ألَّفه لحفيد المنصور – هارون الرشيد أعظم خلفاء العباسيين وأشهرهم – وتأمل ما حفل به من الوصايا والأحكام ، وما استند إليه من الأحاديث والآثار .. يوقن تمام اليقين ، ببراءة العباسيين مما تقوَّله عليهم المتقوِّلون .

والواقع أن دعوى الحكم بالحق الإلهى أبعد ما تكون عن الشرع الإسلامى ، وعن الفكر الإسلامى ، وعن الحس الإسلامى ، ولهذا لا وجود لها فى تاريخ الحكم الفعلى عند المسلمين .



تجربة الثورة الإيرانية

فإذا جاوزنا وقائع التاريخ التى تمحَّك بها هؤلاء - وهى لا تعدو كلمتين قيلتا فى مناسبات خاصة ، هما كل ما عثروا عليه خلال أربعة عشر قرناً مرَّت على الأمة - وجئنا إلى الواقع الحاضر ، لم نجد عندهم سوى الاستدلال بالتجربة الإيرانية وقيامها على حكم « الآيات » أو « الملالى » كما يُسَمون .

ولا يخفى على دارس منصف أن الاستدلال بالوضع الإيرانى فى هذا المقام استدلال منقوض من عدة نواح :

فالحكم فى المذهب الإيرانى الشيعى مخالف له عند أهل السُنَّة ، وهم جمهور المسلمين .

والخط الشيعى فى هذه القضية معروف بمخالفته لخط الفكر الإسلامى العام ، فى مجال العقيدة ، وفى مجال الفقه .

فالإمامة عندهم من مسائل العقيدة والأصول . وهى عند أهل السُنَّة من مسائل العمل والفروع .

الإمامة أصلها عندهم النص ، وأصلها عندنا الاختيار .

الإمام عندهم معصوم ، وهو عندنا بَشر من الناس يُخطىء ويُصيب .

الإمام عندهم يرتقى إلى مقام لا يبلغه مَلَك مُقَرَّب ، ولا نبى مرسل ، والإمام عندنا يمثله قول الصدِّيق : « إنى وُلِّيتُ عليكم ولست بخيركم » . وقول عمر بن عبد العزيز : « إنما أنا واحد غير أن اللّه جعلنى أثقلكم حملاً » .

الإمام عندهم لا يُعزل ، لأن أحداً لم يُوَلِّه حتى يُعزل ، والأمة عندنا هى التى تملك حق تولية الإمام ، فهى التى تملك حق عزله .

هذا هو المقرر عندهم إعتقاداً وفقهاً ، ولكن هل ينطبق وصف الإمام المعصوم على حكّام إيران اليوم أم أن الإمامة بهذه الأوصاف أمر تاريخى جمد وأُغلق بابه ، بغياب الإمام الثانى عشر منذ اثنى عشر قرناً ؟

ماذا يقول حكّام إيران اليوم ، وماذا يقول دستورهم ، وماذا يقول واقعهم ؟ أليس الخمينى « إماماً » له ما للأئمة من قداسة ، قد تصل به إلى العصمة أو تقربه منها ؟

يجيب عن ذلك الأستاذ فهمى هويدى الكاتب الإسلامى المعروف - الذى زار إيران عدة مرات ، ولقى رجالها ، ودرس أوضاعها ، كتب فى رده على « أكذوبة الحكم الإلهى » التى يرددها العلمانيون فيقول :

« هم أيضاً يحيلوننا دائماً إلى التجربة الإيرانية ، باعتبار أن الذى يجرى هناك هو من قبيل « الحكم الإلهى » الذى تباشره السُلطة الدينية ، وهى مقارنة لا تخلو من مغالطة ذات وجهين :

الوجه الأول : أنهم يتحدثون عن تجربة أهل الشيعة احتملت فكرة ولاية الفقيه ، التى هى أساس النظام القائم هناك ، بينما نحن - وثلاثة أرباع مسلمى العالَم على الأقل - أهل سُنّة ، والخلاف كبير بين المذهبين فى مسألة الإمامة ، التى هى عندهم من أصول الاعتقاد فى المذهب وهى عندنا من الفروع .

الوجه الثانى : أن النظام القائم فى إيران لم يَدَّعِ لنفسه لا تفويضاً ولا حقاً إلهياً ، وهو زعم ليس له من دليل سوى أن الفقهاء هم الذين يحكمون لاعتبارات سياسية بحتة ، وليست دينية . ولنذكر أن قيادة الثورة انحازت فى البداية لحكم السياسيين أو المدنيين - إن صح الوصف - فكان المهندس « بازركان » هو أول رئيس للوزراء وأبو الحسن بنى صدر - وهو اقتصادى - كان أول رئيس للجمهورية . وأن الرأى المبكر كان يرى أن يكتفى الفقهاء بمجرد الإشراف والتوجيه دون التنفيذ ، وعندما لم ينجح التعاون بين الطرفين لسبب أو آخر ، تولى الفقهاء السُلطة لا باعتبارهم سدنة أو رجالاً للكهنوت ، ولكن بحسابهم

« أهل ثقة » ، كما نقول فى الصياغات السياسية المعاصرة ، وهو مسلك شائع فى كل الأنظمة الثورية التى نعرفها

الأهم فى ذلك أن الشيعة الإمامية يقولون حقاً بعصمة الإمام ، ولكن هذه العصمة تسحب فقط على الأئمة الذين هم من سلالة النبى ﷺ (فاطمة والحسين بوجه أخص) وهو ما ثبت عندهم لإثنى عشر إماماً ، لم يباشروا الحكم ، واكتفوا بالزعامة الروحية دون السياسة ، ثم اختفى آخرهم منذ حوالى ١٢ قرناً . ويُعَد فى عقيدتهم إماماً غائباً . وفى « عصر الغيبة » فإن الذى يباشر قيادة المجتمع الشيعى يُعَد نائباً للإمام ، وله احترامه باعتباره مرجعاً دينياً ، ولكن ليس له أى نصيب من العصمة ، التى انقطعت بغياب الإمام الثانى عشر ، وهو ما ينطبق على النظام السياسى الإيرانى الراهن . واللقب الأصلى لآية الله الخمينى بصفته « نائباً للإمام » لكن كلمة الإمام سرت على الألسنة ربما لأنها الأيسر والأسهل . وحكومته لا تحاسب معارضيها باعتبارهم أعداء الله ، ولكن بحسبانهم أعداء للنظام فقط . وبين مراجع الفقه الشيعى الكبار مَن يعارض فكرة « ولاية الفقية » التى هى أساس نظام الخمينى ، ولم يكفِّر أى منهم ، ولم يحاسَب على موقفه .. ووزراء الحكومة يحاسَبون حساباً عسيراً أمام مجلس الشورى ، وليس لأحد منهم حصانة من أى نوع ، حتى إن المجلس أسقط سبعة وزراء مرة واحدة وسحب الثقة منهم ، فى صيف عام ١٩٨٤ . وطبقاً للدستور فإن نائب الإمام - قائد الدولة - يُنَصَّب بالانتخاب ، وكذلك رئيس الجمهورية الذى يُختار بالاقتراع العام .... الأمر الذى لا مجال فى ظله للقول بأن الحكم هناك يتم بالحق الإلهى أو التفويضى » أ . هـ .

على أن التجربة الإيرانية - نظراً لطبيعتها الخاصة من حيث أصل الفكرة ، ومن حيث النشأة والظروف المحيطة ، ومن حيث القائمون على تطبيقها - تظل لها خصوصيتها التى تُحفظ ولا يُقاس عليها كما يقول الفقهاء ، ولا يجوز أن يُحتج بها على أهل السنَّة .

* * *

ليس الإسلام هو الحدود

● الصحوة وتطبيق الشريعة :

لا ريب أن من أبرز ما عنيت به الصحوة الإسلامية المعاصرة - حتى حسب بعض الناس أنه أكبر همها ، ومبلغ علمها - ما يتعلق بالجانب التشريعى أو القانونى فى الإسلام ، هو ما يُعَّبر عنه بالدعوة إلى تحكيم الشريعة ، أو تطبيق الشريعة . كما اتهمها بعض خصوم الصحوة بأن كل تركيزها على تطبيق الحدود فقط من أحكام الشريعة ، أى ما يتصل بالعقوبات على جرائم السرقة والزنا والقذف والسُكر والحرابة والرِدّة .

ولا ننكر أن بعض أفراد - وربما فئات - من فصائل الصحوة قد تتصور هذا التصور ، أو - على الأقل - قد يُفهم هذا من تصريحاتها وأقوالها .

ولكن تيار « الوسطية الإسلامية » الذى نتحدث باسمه ينظر إلى الأمر نظرة شاملة متكاملة .

* *

● مكانة الحدود فى التشريع الإسلامى :

فهو لا يهمل جانب الحدود والقِصاص من التشريع الإسلامى ، فهذه الحدود - على تفاوت بينها - ثبتت بنصوص محكمة من كتاب اللّه تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ .

وهى لازمة لردع المجرمين واستئصال شأفة الجريمة ، التى لم يعد يجدى معها مجرد السجن الذى يدخله المجرم ، ويخرج منه - بعد انقضاء مدة العقوبة - أكثر خبرة بفن الإجرام ، وأشد ضراوة فيه ، وإصراراً عليه ، إلا ما ندر .

ولسنا مع المستشرقين من أبناء الغرب ، ولا مع المستغربين من أبناء الشرق

الذين يهولون ويضخمون أمر الحدود ، ويستبشعون عقوبتها ، بناء على الفلسفة الغربية الرأسمالية التى تُعَظِّم شأن الفرد ، وإن جنى وأجرم فى حق الجماعة ، ولهذا تتحيز له ضد مصلحة المجتمع وأمنه .

وهى تعتبر الجانى دائماً ضحية ، أما المجنى عليهم من الرجال والنساء والأطفال ، فدماؤهم وأعراضهم وأموالهم وحرماتهم هدر !

ولكننا نعلم مع هذا أن الشريعة شدَّدت فى إثبات الجريمة ، كما شدَّدت فى شروط إقامتها ، وجعلت أى شُبهة معتبرة كفيلة بدرء عقوبة الحد عن المتهم ، فأى شك يُفسَّر لمصلحته ، وفى الحديث : « ادرأوا الحدود ما استطعتم ، ومَن وجدتم له مخرجاً ، فخلّوا سبيله ، ولأن يخطىء الإمام فى العفو ، خير من أن يخطىء فى العقوبة » [١] .

على أن التشريع فى الإسلام ليس هو الحدود والعقوبات ، إن التشريعات العقابية جزء من تشريع متكامل متناسق ، يشمل جوانب الحياة كلها ، من الأسرة إلى الدولة ، إلى العلاقات الدولية ، ولهذا يشمل التشريع الإسلامى مجالات القانون كلها : مدنية ومالية وإدارية ودستورية ودولية وجنائية .

وآيات الحدود - مع القِصاص - فى القرآن الكريم لم تبلغ عشر آيات . فى حين أن أطول آية فى القرآن نزلت فى شأن من شئون القانون المدنى ، وهى المتعلقة بكتابة الدَّيْن .

* *

● ليس الإسلام تشريعاً فقط :

ثم إن الجانب التشريعى أو القانونى ليس هو كل الإسلام . فالإسلام عقيدة تلائم الفِطرة ، وعبادة تغذى الروح ، وخُلُق تزكو به النفس ، وأدب تجمل به الحياة ، وعمل ينفع الناس ، ودعوة لهداية العالَم ، وجهاد فى سبيل الحق والخير ،

---

(١) رواه الحاكم .

وتواصيٍ بالصبر والمرحمة . كما أنه - فى الوقت نفسه - تشريع يضبط سير الحياة ، وينظم علاقة الإنسان بربه ، وعلاقته بأسرته ، وعلاقته بمجتمعه ، وعلاقته بدولته ، وعلاقة دولته به ، وعلاقتها بالدول الأخرى مسالمة ومحاربة .

إن الإسلام توجيه وتربية وتكوين للفرد الصالح ، وللمجتمع الصالح ، قبل أن يكون قانوناً ، وعقاباً .

إن العقاب للمنحرفين من الناس ، وهؤلاء ليسوا هم الأكثرين ، وليسوا هم القاعدة ، بل هم الشواذ عن القاعدة .

والإسلام لم يجىء لعلاج المنحرفين أساساً ، بل لتوجيه الأسوياء ووقايتهم أن ينحرفوا .

والعقوبة ليست هى العامل الأكبر فى معالجة الجريمة فى نظر الإسلام بل الوقاية منها بمنع أسبابها هو العامل الأكبر ، فالوقاية دائماً خير من العلاج .

* *

● مكانة الحد فى جريمة الزنا :

فإذا نظرنا إلى جريمة كالزنا نجد أن القرآن الكريم ذكر فى شأن عقوبة الحد فيها آية واحدة فى مطلع سورة النور ، وهى قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ، وَلاَ تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ﴾ (١) .

ولكن السورة نفسها اشتملت على عشرات الآيات الأخرى التى توجِّه إلى الوقاية من الجريمة .

وحسبنا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ﴾ (٢) .

---

(١) النور : ٢ (٢) النور : ١٩

وقوله سبحانه فى تنظيم التزاور وآدابه ، واحترام البيوت ورعاية حرماتها ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَدْخُلُواْ بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَى أَهْلِهَا ، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ .. ﴾ (١) .

ويدخل فيها آداب الاستئذان للخدم والأطفال الذين لم يبلغوا الحُلُم : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُواْ الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ ، مِّن قَبْلِ صَلاَةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلاَةِ الْعِشَاءِ ، ثَلاَثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ ﴾ (٢) .

وأهم من ذلك تربية المؤمنين والمؤمنات على خُلُق العفاف والإحصان ، بغضّ البصر وحفظ الفَرْج ، وذلك فى قوله جل شأنه : ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْ ، ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ ، إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ * وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلاَ يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ، وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ ... ﴾ (٣) .

وهنا برز عنصر جديد فى الوقاية من الزنا وجرائم الجنس ، وهو منع النساء من الظهور بمظهر الإغراء والفتنة للرجال ، وإثارة غرائزهم وأخيلتهم ، حتى جاء فى الآية الكريمة قوله تعالى : ﴿ وَلاَ يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِن زِينَتِهِنَّ ﴾ (٤) ثم تختم الآية بقوله سبحانه : ﴿ وَتُوبُوٓاْ إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (٥) .

وأهم من ذلك كله الأمر بتزويج الأيامى من الرجال والنساء ومخاطبة المجتمع كله بذلك ، باعتباره مسئولاً مسئولية تضامنية : ﴿ وَأَنكِحُواْ الأَيَامَى مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ ، إِن يَكُونُواْ فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ، وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٦) .

---

(١) النور : ٢٧ (٢) النور : ٥٨ (٣) النور : ٣٠ - ٣١
(٤) النور : ٣١ (٥) النور : ٣١ (٦) النور : ٣٢

ومسئولية المجتمع هنا - وعلى رأسه الحكّام - تتمثل فى تيسير أسباب الارتباط الحلال ، إلى جوار سد أبواب الحرام ، وذلك بإزاحة العوائق المادية والاجتماعية أمام راغبى الزواج ، من غلاء المهور ، والإسراف فى الهدايا والدعوات والولائم والتأثيث ، وما يتصل بذلك من شئون ....

فليست إقامة الحد هنا هى التى تحل المشكلة ، والواقع أن الحد هنا لا يمكن أن يقام بشروط الشرعية إلا فى حالة الإقرار فى مجلس القضاء ، أربع مرات على ما يراه عدد من الأئمة ، أو شهادة أربعة شهود عدول برؤية الجريمة رؤية مباشرة أثناء وقوعها ، ومن الصعب أن يُتاح ذلك . فكأن القصد هنا هو منع المجاهرة بالجريمة . أما مَن ابتُلِىَ بها مستتراً فلا يقع تحت طائلة العقاب الدنيوى . وأمره فى الآخرة إلى الله سبحانه .

ولهذا نطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية وحدودها ، موقنين أن القوانين والعقوبات وحدها لا تصنع المجتمعات ، ولا تبنى الأمم ، إنما تُبنَى الأمم وتُصنَع المجتمعات بالإيمان الصادق والخُلُق الفاضل ، والتوجيه الرشيد ، والتربية المستمرة ، يسندها تشريع عادل ، وقانون مُحْكَم ، لا يُفرِّق بين سيد ومسود .

* *

● مكانة الحد فى جريمة السرقة :

وإذا نظرنا إلى جريمة أخرى مثل السرقة ، نجد أن القرآن الكريم تحدَّث عن عقوبتها فى آيتين فقط من سورة المائدة ، وهما قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّه ، واللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (١) .

---

(١) المائدة : ٣٨ - ٣٩

وهذه الآية التى أوجبت قطع يد السارق ، إنما نزلت فى سورة المائدة وهى من أواخر ما نزل من القرآن ، أى بعد أن توطدت أركان المجتمع الإسلامى الذى أسسه رسول الله ﷺ ، فى المدينة ، وهو مجتمع يقوم على العدل والتكافل والأخوة ، وأهله كالأسرة الواحدة ، بل كالجسد الواحد ، أو كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً ، يأخذ قويه بيد ضعيفه ، ويصب غنيه على فقيره ، ويتكافل أهله فى سرّائهم وضرّائهم . فليس بمؤمن فيه من بات شبعان وجاره إلى جنبه جائع ، وليس بمسلم مَن يستأثر بالخير دون أخيه ، الغنى فيه مستخلف فى ماله ، بل فى مال الله عنده ، وفى ماله حق معلوم للسائل والمحروم ، والزكاة فريضة دينية مالية اجتماعية ، تؤخذ من أغنياء المجتمع لتُرَد على فقرائه ، هى الركن الثالث من أركان الإسلام ، ومَن لم يدفعها طوعاً أُخذت منه كرهاً ، ومَن أبى وكان ذا شوكة أعلنت عليه الحرب حتى يؤديها ، ولو كانت عناقاً أو عقال بعير .

والزكاة هى أول الحقوق فى المال وليست آخرها . ومَن كان عنده فضل مال فليعد به على مَن لا مال له .

لقد نزلت قبل آية حد السرقة عشرات الآيات ، بل مئاتها ، تأمر بإيتاء الزكاة ، وتحض على طعام المسكين ، وتدعو إلى الإنفاق فى سبيل الله ، وتحث على إقامة العدل والقِسط بين الناس ، وتنهى عن الظلم فى كل صوره وأشكاله ، وتحذّر من مصاير الظالمين فى الدنيا والآخرة .

ولهذا لا يُتصور فى ظل « الحل الإسلامى » الصحيح - الذى ألقينا بعض الضوء على شروطه ومعالمه ، فى الجزء الثانى من هذه السلسلة - أن تقطع يد السارق فى مجتمع لا يجد العاطل فيه عملاً ، ولا الجائع خبزاً ، ولا العريان كساء ، ولا المريض علاجاً ، ولا الأمِّى مدرسة يتعلم فيها ، فى حين تلعب فئة قليلة منه بالملايين من الجنيهات أو الدنانير أو الريالات تنثرها يميناً وشمالاً ، إلا على الفقراء والمتعبين !

إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أوقف تنفيذ حد السرقة فى عام المجاعة ، وليس معنى هذا أن الحد قد وجب مستوفياً شروطه وأركانه ثم أسقطه ! فما كان ليفعل ذلك . ولكنه رأى بما منحه الإسلام من بصيرة ، وفقه فى الدين ، اقتبسه من مشكاة النبوة ، أن جو المجاعة العامة ، بضغوطه وتأثيراته ، يثير لوناً من الشك أو الشُبهة يُفسَّر لمصلحة السارق المتهم ، فإن الغالب فى مثل هذه الحال ، أنه لم يسرق إلا من حاجة ، ومثل هذا أهل لأن يُرحَم ويُعذَر ، لا أن يُعاقَب ويُقطَع ، ومعنى هذا أن الحد لم يجب أصلاً حتى يُقام .

وأكثر من ذلك أن نجد عمر الملهَم المسدَّد ، يهدد بالقطع سيداً سرق غلمانه ، لأنه رآه لا يعطيهم ما يكفيهم ، ويغنيهم عن التطلع إلى ما عند الآخرين . لهذا أعفى الغلمان من العقوبة وهدد سيدهم بها إذا تكرر منهم ذلك .

فالحل الإسلامى الذى ندعو إليه ، وتتبناه الصحوة الإسلامية المعاصرة وتيارها الوسطى المستنير ، هو الذى ينبه ويؤكد ، قبل تطبيق الحدود ، على علاج مشكلات المجتمع ، وبخاصة مشكلات الفئات الضعيفة والمسحوقة فيه : مشكلة البطالة ، ومشكلة الفقر ، ومشكلة الجهل ، ومشكلة المرض ، ومشكلات الزواج ، والإسكان ، والغلاء ، والكوارث ، ومشكلة التفاوت غير المعقول بين الثراء الفاحش والفقر المدقع ، وغيرها [1] .ويركز كل التركيز على ضرورة إقامة عدل الإسلام الاجتماعى ، تحقيق التكافل المادى والأدبى بين أبنائه وفئاته ، وإشاعة الوعى الإسلامى ، وإحياء الضمير الإسلامى بين أهله ، وليس كل همه أن يقطع يد السارق ، وإن لم يُعلِّمه المجتمع من جهل ، أو يؤوه من تشرد ، أو يداوه من مرض ، أو يؤمِّنه من خوف ، أو يُطعمه من جوع . إن الله جَلَّ وعَلا ، إنما طالَب قريشاً أن يعبدوه سبحانه ، بعد أن هيأ لهم أسباب الكفاية والأمن ، فقال تعالى : ﴿ فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَذَا البَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ [2] .

* *

---

(١) انظر كتابنا : « مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام » ، وكتابنا « فقه الزكاة » باب « أثر الزكاة فى حل مشكلات المجتمع » .

(٢) قريش : ٣ - ٤

● العودة إلى التشريع الإسلامى تحقيق لوجودنا الدينى والقومى :

على أن التشريع عندنا نحن المسلمين جزء لا يتجزأ من ديننا ، فلا يتم إيماننا إلا بالحكم به والاحتكام إليه ، ولا خيار لنا فى ذلك بعد التزامنا بالإسلام ، والرضا به ديناً وشرْعة ومنهاجاً : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلاَلاً مُّبِيناً ﴾ (١) .

وتحكيم الشريعة فيه معنى آخر يتصل بأصالتنا وقوميتنا ، فالقوانين الوضعية التى نُحْكَم بمقتضاها فى بلادنا العربية والإسلامية ، قوانين أجنبية عنا دخيلة علينا ، لم تنبت فى أرضنا ، ولم تستمد أحكامها من عقائدنا وقيمنا وأعرافنا ومسلماتنا . ولهذا أحلّت ما نعتقده حراماً ، وحرّمت ما نعتقده حلالاً ، وأسقطت ما نعتقده واجباً .

والعودة إلى أحكام الشريعة تعنى التحرر من بقايا الاستعمار فى المجال التشريعى ، والرجوع إلى منابعنا الأصيلة ، نستقى منها ما لا نصلح بغيره لأن فيه هداية ربنا ، وأصالة تراثنا ، المتجاوب مع أنفسنا وتطلعاتنا ، والمعبِّر عن حقيقة اتجاهنا ، والمحقِّق لأهدافنا وحاجاتنا .

لقد كان دخول القوانين الوضعية إلى بلادنا ، أشبه بدخول اليهود إلى فلسطيننا ، بدأ تسللاً خفياً ، ثم انتهى اغتصاباً علنياً .

إن الذى يقرأ كيف دخل القانون الوضعى إلى بلد كمصر سبق غيره فى ذلك ليأخذه العجب كل العجب ، كيف تم ذلك العدوان فى بساطة تثير غضب الحليم . وحسبك أن هذا القانون وضعه شخص لا تتعدى ثقافته العلمية أو المهنية درجة المتوسط . وهو محام أرمنى أتمه فى وقت أقل مما يستغرقه وضع كتاب صغير جداً .

---

(١) الأحزاب : ٣٦

والحقيقة أنه لم يضع قانوناً ، بل نقله بجملته نقلاً حرفياً ، كما قال الأستاذ « مسينا » أحد المستشارين الإيطاليين فى المحاكم المختلطة فى مصر . وقد وصف هذه القوانين بأنها « مجمعة من هنا وهناك على غير أصول وضع القوانين وفقاً لحاجات الجماعة ومصالحها » .

ويقول مسينا : « وإن شبح زعيم المدرسة التاريخية « سافينى » لترتعد فرائصه من تصور استيراد أو اقتراض أمّة لتشريعاتها » ! [1] .

ولكن هذه القوانين استوردت أو اقترضت دون حاجة إليها ، ولا طلب لها ، ولا رغبة فيها ، ودون أن تُستشار الأمة فى شأنها ، كأن الأمر لا يخصها ولا يتعلق بحياتها .

وما كان لهذه القوانين أن تدخل وتبقى لولا أن الاحتلال هو الذى أدخلها وحماها بأسِّنة رماحه .

واليوم تطالب الشعوب العربية والإسلامية بإكمال استقلالها بالعودة إلى أحكام شريعتها ، وهو أمر نادى به كبار رجال القانون الوضعى نفسه ، الذين أتيح لهم أن يدرسوا فقه الشريعة ، ويطلعوا على بعض كنوزه وأسراره .

ومن أبرز هؤلاء علاّمة القانونيين العرب الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، الذى أشاد بقيمة الفقه الإسلامي وأصالته وغناه فى أكثر من كتاب وأكثر من مناسبة ، وخصوصاً فى المراحل الأخيرة من عمره ، بعد أن تعمق أكثر فى قراءة مصادر الفقه ، وكتب كتابه الشهير « مصادر الحق فى الفقه الإسلامى » .

ففى محاضرة له نشرتها الأهرام في أول يناير سنة ١٩٣٧ يقول : « وإنى زعيم لكم بأن تجدوا فى ذخائر الشريعة الإسلامية من المبادىء والنظريات ما لا يقل

---

(١) انظر : « نحو تقنين جديد للمعاملات والعقوبات من الفقه الإسلامى » للمستشار عبد الحليم الجندى ، و « فى النظام الجنائى الإسلامى » للدكتور محمد سليم العوا .

فى رقى الصياغة وفى إحكام الصنعة ، عن أحدث المبادىء والنظريات وأكثرها تقدماً فى الفقه الغربى » .

* *

• شُبهات العلمانيين حول تشريع الحدود :

هذا هو شأن التشريع الإسلامى عامة ، وشأن تشريع الحدود فيه خاصة .

ورغم وضوح ما ذكرناه نجد للعلمانيين هنا شُبهات وتمحلات ، وأحياناً أباطيل وافتراءات .

ولسنا هنا بصدد الرد على كل العلمانيين ومقولاتهم ، حول الشريعة الإسلامية وتطبيقها وصلاحيتها لكل زمان ومكان ، وقد رددنا على ما قاله أحد رؤوسهم حول هذا الموضوع ، وهو الدكتور فؤاد زكريا ، فى كتاب صدر بحمد اللّه تعالى [(١)] وهو « الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه » .

على أن بعض ما يثيره العلمانيون وما يسوِّدونه من صفحات لا يساوى المداد الذى يكتب به ، ولا يستحق إضاعة الوقت فى الرد عليه . وأقرب مثل لذلك ما كتبه حسين أحمد أمين ، فى بعض المجلات المصرية ، التى تتخذ موقفاً معيِّناً من الإسلام ودعاته .

وسأكتفى هنا بالرد على أحد العلمانيين الذين ينتسبون إلى القانون ويقومون - للأسف - بتدريسه لأبنائنا المسلمين الذين وضعتهم الأمة أمانة بين أيديهم ، وذلكم هو الدكتور نور فرحات أستاذ القانون وعميد كلية الحقوق بجامعة الزقازيق .

يقول الدكتور نور فرحات :

« لا يختلف علماء الشريعة والباحثون فيها ، والمؤرخون لها ، على أنها

---

(١) صدر عن « دار الصحوة » بالقاهرة ، ومَن شاء فليراجع فيه فصل « العلمانية والدعوة إلى تطبيق الشريعة » .

تتضمن ثوابت ومتغيرات ، فثوابتها هى تلك المبادىء والأحكام والأفكار التى لا تتغير أو تتبدل بتغير الأمكنة أو تبدل الأزمنة ، أما متغيراتها فهى ذلك القدر النسبى من المبادىء والأحكام والأفكار ، الذى يتبع أعراف الناس ومعتقداتهم وأحوالهم ودرجة التقدم والمدنية التى يعيشون عليها . فقضية احتواء الشريعة على بعض من الثوابت وبعض من المتغيرات قضية لا خلاف عليها ، ولكن الخلاف هو حول محتوى هذه الثوابت وتلك المتغيرات ، أى حول ما يُعَد ثابتاً وما يُعَد متغيراً من أحكام الشريعة ومبادئها . ولا خلاف أيضاً على أن أول ثوابت الشريعة وأساسها ما تعلّق منها بالعقائد وبأركان الإسلام وبالعبادات ، فهذه أحكام أساسية فى الإسلام تُعَد بمثابة الدعائم الكبرى له ، لا يُقبل من مسلم إلا أن يسلّم بها كحقائق كلية لا تتغير بتغير الزمان والمكان ، ولا خلاف أيضاً أن ما لم يرد فيه نص قطعى الثبوت وقطعى الدلالة ، يُعتَبر من المتغيرات ، التى تختلف باختلاف الظروف ، التى تمر على المجتمعات الإسلامية ، ما دام داخلاً فى إطار المقاصد العامة للشريعة الإسلامية .. ولكن الخلاف هو حول ما ورد فيه من مسائل المعاملات نص شرعى قطعى الثبوت : أى ثابت بمصدره على وجه القطع واليقين ، قطعى الدلالة ، أى لا شُبهة فى تأويله ، هل يُطبّق حتى ولو كان فيه إضرار بمصالح المسلمين ؟ وهل يؤخذ به حتى لو اختلف السياق التاريخى وقت التطبيق عن السياق التاريخى وقت نزول النص ؟ وهل تؤخذ هذه النصوص الأخيرة بالحكمة منها دون تمسك بحرفية تطبيقها عملاً بمبدأ « إن الدين يُسْر لا عُسْر » ، وإن الأحكام مبناها مصالح العباد ، لأن اللّه سبحانه وتعالى ما جعل علينا فى الدين من حَرَج ؟ أم أنها واجبة التطبيق دون النظر لما نتصوره عن آثارها الاجتماعية التى قد تبدو لنظرتنا القاصرة أنها غير ملائمة ، لأنها تمثل شرع اللّه ، وشرع اللّه أولى بالتطبيق من شرع الناس » .

يقول الكاتب : « فى هذه الفئة الأخيرة من الأحكام العملية ، التى ثار الخلاف حول ثباتها أو تغيرها ، يدخل أغلب ما ينادى بالأخذ به وتطبيقه اليوم

دعاة تطبيق الشريعة الإسلامية ، وأظهرها مسائل الحدود ، وإبطال الربا فى المعاملات المالية ..

« إذن يبقى الخلاف محصوراً فى مسائل الحدود والمعاملات التى أتى بها نص شرعى قطعى الثبوت والدلالة ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [(١)] ، ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِى الصَّدَقَاتِ ﴾ [(٢)] ، ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ ﴾ [(٣)] ، ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِى الأَرْضِ فَسَاداً أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ... ﴾ [(٤)] .. وقوله صلى اللّه عليه وسلم : « مَنْ بدّل دينه فاقتلوه » ، إلى آخر ذلك من الآيات الكريمة ، والأحاديث الشريفة التى تضع حكماً قطعياً لأمر من أمور الدنيا يهم معايش المسلمين ، وينظم علاقاتهم الاجتماعية » .

ويتكىء الكاتب هنا - كما اتكأ غيره من الكتّاب العلمانيين الذين عرفوا قشوراً مشوهة من تراثنا ، وجهلوا لبابه ، وجذروه وآفاقه وأعماقه - على مقولة نجم الدين الطوفى الحنبلى (المتوفى سنة ۷۱۰ هـ) فى شرحه لحديث : « لا ضَرر ولا ضِرار » من « الأربعين النووية » الشهيرة ، وفيها يقول : « من المحال أن يراعى اللّه عَزَّ وجَلَّ مصلحة خلقه فى مبدئهم ومعادهم ، ومعاشهم ، ثم يهمل مصلحتهم فى الأحكام الشرعية ، إذ هى أهم ، فكانت بالمراعاة أولى ، ولأنها أيضاً من مصلحة معاشهم . إذ بها صيانة أموالهم ودمائهم وأعراضهم ، ولا معاش بدونها . فوجب القول أنه رعاها لهم ، وإذا ثبت رعايته إياها لم يجز إهمالها بوجه من الوجوه ، فإن وافقها النص والإجماع وغيرهما من أدلة الشرع فلا كلام ، وإن خالفها دليل شرعى وفق بينه وبينها بما ذكرناه ، من تخصيصه بها ، وتقديمها بطريق البيان . أى أن الإمام الطوفى الحنبلى يرى أنه إذا تعارضت

---

(١) البقرة : ٢٧٥ (٢) البقرة : ٢٧٦

(٣) المائدة : ٣٨ (٤) المائدة : ٣٣

المصلحة مع نص مثبت لحكم شرعى قُدِّمت المصلحة على النص ، ويبرر الإمام ذلك بقوله : « ولا يقال : إن الشرع أعلم بمصالحهم - مصالح العباد - فلتؤخذ من أدلته .. فهذا مما يقال فى العبادات ، التى تخفى مصالحها عن مجارى العقول والعادات ، أما مصلحة سياسة المكلفين فى حقوقهم ، فهى عملية معلومة لهم بحكم العادة والعقل ، فإذا رأينا دليل الشرع متقاعداً عن إفادتها ، علمنا أنَّا أحِلْنا فى تحصيلها على رعايتها » .

يقول الكاتب : « ولو قُدِّر لنا أن نخاطب شيخنا الجليل الإمام سليمان الطوفى رحمه الله ورضى عنه وأرضاه ، لسألناه سؤال الفتى الحائر لشيخه العالِم الوقور :

أستاذنا وشيخنا الجليل ..

أنت تعلم أن النص الشرعى الموجب لقطع يد السارق قد نزل فى مجتمع كان يعتمد فى نشاطه الاقتصادى على التجارة ، التى لا يزرع مباشرها حقلاً ، ولا يدير آلة فى مصنع ، فهل ترى أن نُبقى على تطبيق النص بعقوبة القطع فى مجتمعنا الذى نحن أحوج ما نكون فيه إلى سواعد أبنائه على استقامتهم وانحرافهم ... » .

ليعذرنى القارىء المسلم فى نقل هذا الكلام الطويل الممل للكاتب المذكور ، فقد أردتُ ألا أختصره ولا أتصرف فيه ، لأبين عواره وتهافته وفساد استدلاله ، من نص كلامه ذاته ، الذى حسب أنه ساق به الحُجَّة التى لا تُدحَض ، والمنطق الذى لا يُنقَض وهو كما ترى أوهن من بيت العنكبوت !

وأنا هنا أكتفى ببعض النقاط الأساسية التى تغنى عن سواها فى بيان فساد كلام الكاتب .

أولاً : ليس صواباً ما يصوره الكاتب من التقليل والتهوين لحجم الداعين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ، فهو يتحدث عن « دعاة تطبيق الشريعة » كأنهم حفنة من الناس .

والواقع أن الذى يريد تطبيق الشريعة ، وينادى بها ، ويصر عليها هو مجموع الشعب المصرى ، وأن المخالفين لهذا التيار العارم الكاسح إنما هم حفنة من الناس ، تملك إمكانات كثيرة ، وتسندها قُوَى خارجية كبيرة ، وهذا وحده هو الذى جعل صوتها عالياً .

وطالما ناديتُ – ولا أزال أنادى – أن يُحتكم إلى استفتاء حر نزيه ، تشرف عليه هيئات قضائية ، يُجاب فيه عن سؤال واحد : مَنْ مع الشريعة الإسلامية ؟ ومَنْ ليس معها ؟

على أن الدستور قد حسم الأمر بالنص الصريح على أن أحكام الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع ، ولم يكتف بالنص القديم القابل للتفسيرات المختلفة ، وهو : أن دين الدولة الإسلام .

ثانياً : خالف الكاتب القواعد الشرعية القطعية التى أجمع عليها المسلمون فى جميع العصور ، ومن كل المذاهب ، حيث جعل المسائل التى أتى بها « نص شرعى قطعى الثبوب والدلالة » قابلة للخلاف ، وهو مخالف للإجماع اليقينى ، ومخالف لطبيعة هذه النصوص ، باعتبارها « قطعية الثبوت والدلالة » .

فالمفروض أن هذه « القطعيات » هى التى يُحتكم إليها عند الخلاف ، ويُرجع إليها عند التنازع ، لا أن تكون هى نفسها موضعاً للخلاف ، وإلا لما صح وصفها بالقطعية فى الجانبين : الثبوت والدلالة معاً .

ويبدو من الأمثلة التى ذكرها الكاتب أنه حشر نفسه فيما لا يحسنه وأنه لا يفهم معنى قطعية الثبوت ، ولا معنى قطعية الدلالة !

ثالثاً : أوهم الكاتب أن نصوص الشريعة القطعية يمكن أن تتعارض مع المصالح الاجتماعية للناس . وهذا لا يمكن أن يقع إلا من باب الوهم والخطأ .

فإما أن يتوهم غير المصلحة مصلحة ، وإما أن يتوهم غير القطعى قطعياً .

وقد لمسنا هذا وشاهدناه فيما طالبَ ويطالِبُ به دعاة العلمانية والتبعية للغرب أو الشرق .

فمنهم مَن طالب باسم المصلحة بإباحة البغاء ، ومنهم مَن طالب بإباحة الخمر ، ومَن طالب بإباحة الربا ، ومنهم مَن طالب بتعطيل فريضة الصيام ، ومنهم مَن طالب بتجميد فريضة الحج ، ومنهم مَن طالب بالتسوية بين الأبناء والبنات فى الميراث ! كل هذا بدعوى الحرص على المصلحة . مع اليقين أن لا مصلحة فى شئ من ذلك على التحقيق . وهؤلاء يزعمون أنهم أعلم بمصالح الناس من رب الناس ، أو أنهم أبرُّ بهم ممن خلقهم فسوَّاهم ، وأسبغ عليهم نعمه ظاهرة وباطنة .

ولم يجد الكاتب مَن يعتمد عليه فى دعاواه المرفوضة والمنقوضة إلا ما نقله عن نجم الدين الطوفى ، الذى انفرد بمقولة لم يوافقه عليها فقيه فى القديم أو الحديث ، واعتبرت من « زلاَّت العلماء » التى يُستعاذ بالله من شرها .

على أن الطوفى - وإن تجاوز وشطح - حين تحدَّث عن تعارض النص والمصلحة لم يقيِّد النص بأنه « القطعى الثبوت والدلالة » فكلامه عن مطلق النصوص ، وهذا قد يراد به النصوص الظنية التى تحتمل التخصيص بالمصلحة القطعية . وهو فعلاً جعل ذلك من باب التخصيص لا من باب الإلغاء ، أو الافتيات على النص .

رابعاً : ذكر الكاتب - كما ذكر غيره من الخطَّافين المتعجلين - استدلالاً على جواز تعطيل النص بالمصلحة - موقف عمر من المؤلَّفة قلوبهم ، حيث منعهم ما كانوا يأخذونه على عهد النبى ﷺ ، وعهد أبى بكر رضى الله عنه .

ولا أدرى - واللهِ - أى نص فى القرآن الكريم أبطله عمر بن الخطاب رضى الله عنه ؟!!!

إن القرآن الكريم نص على أن للمؤلَّفة قلوبهم سهماً فى الصدقات ، كما لسائر المصارف السبعة الأخرى ، المذكورة فى آية التوبة المعروفة ، ولم ينص

القرآن على أن يظل عيينة بن حصن الفزاري ، أو الأقرع بن حابس التميمى ، وأمثالهما من زعماء القبائل مؤلّفة قلوبهم أبد الدهر .

وكل الذي فعله عمر رضى اللّه عنه ، أنه أوقف الصرف لهؤلاء ، إذ لم يعد يعتبرهم من المؤلّفة قلوبهم ، إما لأنهم قد حسن إسلامهم بمضى الزمن والتفقه فى الإسلام ، والاندماج برجاله الصادقين . وإما لأن قبائلهم التى كانوا هم القوة الأولى المؤثرة عليها ، قد حسن إسلامها ، ولم تعد تبالى بهم ، حتى لو ارتّدوا والعياذ باللّه . وإما لأن الإسلام نفسه قد قويت شَوْكته وعزّت دولته ، ولم يعد يخشى من فتنة يقوم بها بعض الطامعين فى المال من القبائل أو زعمائها .

أياً ما كان السبب ، فلم يعد هؤلاء - فى رأى عمر - من المؤلّفة قلوبهم الذين يستحقون الأخذ من الصدقات أو غيرها .

أما « تأليف القلوب » نفسه ، فهو عمل سياسى ، يتصل بمهمة الدولة المسلمة ذاتها ، وبولى الأمر المسلم وأهل شوراه ، ومدى احتياجها للتأليف أو لا . ولهذا كان الصحيح ، بل الصواب ، هو بقاء سهم « المؤلّفة قلوبهم » إلى اليوم وإلى ما شاء اللّه ، كما وضّحنا ذلك بأدلته فى موضعه من كتابنا « فقه الزكاة » ، فليرجع إليه مَن يهمه استيفاء البحث فى الموضوع .

خامساً : أما ما ذكره الكاتب حول « الحدود » فقد سقط فيه سقطات لا نهوض له منها ، إلا أن يتداركه اللّه بتوبة منه ورحمة ، فقد ظهر فيما كتب قلة معرفته بمقام اللّه تعالى فى علاه ، وبالشرع والفقه ، وبالقرآن ، وبالتاريخ ، وبالواقع .

(أ) أما قلة معرفته باللّه تعالى ، فقد وقف مما شرعه اللّه من الحدود موقف الحائر المرتاب ، وحاول أن يستنجد بشيخه « الطوفى » فى قبره ، ليخرجه من حيرته وشكه .

وكان يكفيه قول الله سبحانه ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾ (١) ليحزم أمره ويعلن كما أعلن المؤمنون دائماً : ﴿ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ، غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ المَصِيرُ ﴾ (٢) .

أما أن يتعالم على الله ، ويستدرك عليه ، ويحسب أنه أعلم منه بأحوال خلقه ، وأبرُّ بهم منه جلَّ جلاله ، فهذه هى الطامة : ﴿ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ ﴾ (٣) . ؟!

(ب) وأما ضحالة معرفته بالشرع فيتمثل فى أمرين :

أولاً : توهمه أنه قد يأتى بما ينافى مصلحة الخَلْق ، والشرع إنما أُقيم لمصلحة العباد فى المعاش والمعاد ، كما حقق علماء الأمة ، وكما دلَّ عليه استقراء الأحكام الثابتة بالنصوص الصحيحة الصريحة .

وإذا قيل فيما لا نص فيه : حيث توجد المصلحة فثَمَّ شرع الله ، فأولى أن يقال فيما فيه نص : حيث يوجد شرع الله فثَمَّ المصلحة .

غير أن عقول بعض الناس تقصر عن فهم حقيقة المصلحة فيتصورونها جزئية ، فردية ، محلية ، مادية ، آنية ، دنيوية . والشرع ينظر إلى المصالح نظرة شمولية : جزئية وكلية ، فردية وجَماعية ، محلية وعالمية ، مادية ومعنوية ، آنية ومستقبلية ، دنيوية وأخروية .

ولا يقدر على الإحاطة بهذه الجوانب كلها إلا مَن أحاط بكل شيء علماً ، ولا يعزب عن علمه مثقال ذَرَّة فى السموات ولا فى الأرض .

ثانياً : أنه يريد أن يحيل الثوابت إلى متغيرات . أعنى أنه يريد أن يجتهد

---

(١) الأحزاب : ٣٦ (٢) البقرة : ٢٨٥ (٣) البقرة : ١٤٠ .

فيما لا يقبل الاجتهاد ، إذ محل الاجتهاد - بالإجماع اليقينى - هو ما كان ظنياً فى ثبوته أو فى دلالته أو فيهما معاً .

أما الأحكام القطعية ، ثبوتاً ودلالة - مثل أحكام الحدود الثابتة بمحكم القرآن - فليست محلاً للاجتهاد والقيل والقال ، إلا فى تفصيلات أحكامها وتطبيقاتها .

ولو كان كل حكم شرعى قابلاً للأخذ والرد ، والجذب والشد ، لأصبح شرع اللّه مادة « هلامية » يشكلها كل مَن شاء بما شاء ، وكيف شاء . ولم يصبح الشرع ميزاناً يحتكم الناس إليه إذا اختلفوا ، ويرجعون إليه إذا انحرفوا ، بل يصبح هو نفسه فى حاجة إلى ميزان آخر ، ومعيار آخر ، ويتشكل وفق أهواء الناس وأوضاعهم ، يستقيم باستقامتهم ويعوج باعوجاجهم . وفى هذا إلغاء لمهمة شرع اللّه ، ورسالته فى ضبط أحوال الناس ، وتقويم مسيرتهم بالقسط ، وردهم إلى عدل اللّه وصراطه المستقيم .

واستنجاد الكاتب بالشيخ الطوفى هنا لا ينجده ، لأن الطوفى لم يقل : إن المصلحة تلغى النصوص القطعية أو تنسخها ، ولا يُتصور من مسلم - فضلاً عن فقيه أصولى - أن يقول هذا ، لأن مقتضى هذا أن ينسخ الناس أحكام الشرع بأهوائهم أو آرائهم القاصرة ، وأن يكون رأى البَشر فوق وحى اللّه ، وأن يكون الإنسان أعلم من اللّه بمصلحة عباده ، وهذا ما يرفضه الطوفى ومَن دونه بيقين لا ريب فيه .

كل ما يؤخذ من كلام الطوفى أن النصوص الظنية تخصصها المصالح القطعية ، فالمصلحة عنده لا تفتات على النص ولا تلغيه ، ولكنها تخصصه وتقيده . وهذا لا يكون فى النصوص القطعية الثبوت والدلالة ، لأن طبيعتها القطعية تأبى أن تقبل التخصيص أو التقييد .

ثم إن الطوفى استثنى « العبادات والمقدَّرات » من تأثير المصالح عليها . و « العبادات » معروفة . أما « المقدَّرات » فيعنى ما قدَّر الشرع فيه مقادير

وحدوداً معينة ، مثل أنصبة الميراث ، وعدد الطلاق ، والوفاة ، وعدد الجلدات في الحدود ونحوها .

فلا يُقبل عند الطوفي أن يقول قائل : إن المصلحة تقتضي أن نجعل حد الزنا ثمانين جلدة مثل حد القذف ، لعموم البلوى بالزنا ، وغير ذلك من الأعذار والتعللات . لأن هذا التقدير من حق الشرع ، وليس للناس أن يجتهدوا فيه بدعوى المصلحة أو غيرها .

وأبعد من ذلك - بلا ريب - أن يقال : نغير حد السرقة بالجلد بدل القطع ، إذ لا يجوز لنا أن نضع حداً مكان حد آخر ، فنبدل أحكام اللّه تعالى .

وأبعد ثم أبعد من ذلك أن يقال : « إن المصلحة في عصرنا تقتضي أن نلغي الحد بالكلية ، ونستبدل به عقوبة أخرى من عندنا ، أو لا نستبدل به شيئاً قط كما في كثير من جرائم الزنا التي لا يرى القانون الوضعي المستورد أي عقوبة عليها ، ما دامت برضا الطرفين الراشدين !

إن الطوفي لا يقبل إنقاص الحد المنصوص عليه عشر جلدات ، فكيف يُتصور أن يلغي حدود اللّه كلها باسم المصالح المزعومة ؟

(جـ) وأما ضحالة معرفته بالقرآن الكريم ، فهي ضحالة فاضحة ، مع جرأة بالغة ، فهو يريد أن يفسِّره بهواه ، ويحرِّف كلمه عن مواضعه ، ويقول على اللّه بغير علم ، مخالفاً الأولين والآخرين .

وضحالته هنا تتمثل في عدم إلمامه بمعاني القرآن ، وأحكام القرآن ، وتاريخ نزول القرآن ، وكل ما يتعلق بعلوم القرآن .

فهو يزعم أن القرآن نزل في مجتمع لا يحتاج إلى سواعد أبنائه في زراعة ولا صناعة ، كما يحتاج مجتمعنا اليوم ! إذ كان ذلك المجتمع يعتمد على التجارة . فلهذا شُرِع له حد السرقة بقطع اليد ، ومعنى كلامه أن حد السرقة لا يشرع إلا في المجتمعات التجارية دون غيرها !!

ولا أدرى كيف اجترأ الكاتب أن يقول مثل هذا القول ؟ وعلى أى منطق استند ؟

فالمجتمع الذى نزلت فيه آية حد السرقة – وهو مجتمع المدينة – كان فى أساسه مجتمعاً زراعياً ، على خلاف مجتمع أهل مكة .

ثم كان هو مجتمع جهاد وكفاح مسلح ، كل أبنائه فى حالة تعبئة ضد القوى المعادية والمتربصة : وثنية ويهودية وبيزنطية ومجوسية . وهو فى حاجة إلى سواعد أبنائه للجهاد العسكرى ، كما هو فى حاجة إلى سواعدهم للجهاد من أجل العيش والحياة الطيبة .

ثم هل القرآن نزل لمجتمع المدينة وحده ، أم أنزله اللّه للعالمين ؟ فهو هداية اللّه للناس ، ورحمة اللّه للعالم ، فى كل زمان ومكان ، ونصوص القرآن نصوص عامة خالدة .

ومن ناحية أخرى هل شرع اللّه الحكيم حد السرقة ليحرم المجتمع من سواعد أبنائه ؟ أم ليحمى المجتمع من الذين يستخدمون سواعدهم لتدمير أمن المجتمع وحرمان الذين يستعملون سواعدهم من ثمرات عملهم ؟

وليت شِعرى كم ساعداً ستقطع من السواعد المعتدية ، لتحمى آلافاً وملايين من السواعد والرؤوس التى لا يبالى أولئك المجرمون بقطعها فى سبيل الوصول إلى مآربهم ، والنجاة بأنفسهم من أيدى العدالة ؟!

(د) وأما قِلّة معرفته بالتاريخ ، فواضح للعيان ، برغم ما يدّعيه أنه من قارئى التاريخ ، ومستنطقيه ، ولكنه يقرأ منه ما يوافق مشربه ، ويخدم غرضه ، ويهمل منه ما لا يلائم هواه ، ثم هو يستنطقه بما لا ينطق ، ويستلهم منه ما لا يلهم . فهى قراءة انتقائية موجهة مغرضة .

لقد جهل الكاتب أو تجاهل أن الإسلام – منذ القرن الأول – حكم أقطاراً شتّى تضم بلاد الحضارات العريقة الكبيرة : حضارات الفُرس والروم ، وبابل ،

ومصر ، واليمن ، وغيرها .... ولم يقل أحد فى تلك الأقطار : إن أحكام القرآن إنما نزلت لمجتمع بسيط غير مجتمعاتنا هذه العريقة فى المدنية ، فلا يليق بنا أن نطبقها !

بل وجدت كل هذه المجتمعات فى أحكام القرآن حمايتها وأمنها ومصلحة دنياها وأخراها ، برغم أنها كلها كانت فى حاجة إلى سواعد أبنائها !

وجهل الكاتب أو تجاهل أن المجتمعات التى سعدت بالإسلام ، وطبقت فيها أحكامه ، وأقيمت حدوده ، كانت فى طليعة المجتمعات البشرية إنتاجاً وازدهاراً وتقدماً ، ولم يمنعها قطع يد السارق أن تنتج وتتقدم وتتبوأ مكانتها تحت الشمس ، بل وفرت الحدود لها الأمن الذى لا بد للناس منه لكى يعملوا وينتجوا .

وكأنى بالكاتب يتخيل أن إقامة حد الله فى السرقة ستملأ الطرقات بمقطوعى الأيدى !

وهذا ما لم يحدث قَطّ فى التاريخ . فعقوبة السرقة عقوبة رادعة زاجرة ، فهى تردع السارق نفسه أن يعود لمثل جريمته ، وتردع غيره أن يمضى فى نفس طريقه ، فيصيبه ما أصابه ، ولهذا وصفها القرآن بقوله : ﴿ نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ ، وَاللَّهُ عزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (١) .

على حين نرى عقوبة السجن لا تردع المجرم ، ولا تزجر غيره ، ولهذا كثر « أصحاب السوابق » الذين يكررون الجريمة ، برغم السجن عليها مرات ومرات ، فالسجن لا يردع ولا يؤدب ، بل كثيراً ما يعطى فرصة لمزيد من المهارة فى السرقة وفنونها ، ومزيد من الضراوة فى اقتحام المخاطر .

(هـ) وأما قلّة معرفته بالواقع ، فإن ما يحدث فى العالم الإسلامى كله يرد عليه . فقد عطل المسلمون فى شتّى أوطانهم أحكام الشريعة ، ومنها الحدود ،

---

(١) المائدة : ٣٨

وحد السرقة على الأخص ، وسلمت « السواعد » التى أظهر الكاتب الإشفاق عليها ، فماذا كانت النتيجة ؟

هل انتقل المسلمون بتعطيل حد السرقة وبقية أحكام الشريعة من دنيا التخلف إلى دنيا التقدم ؟ هل لحقوا بعصر الفضاء و « الكومبيوتر » ؟ بل هل صنعوا السلاح الذى يحميهم وأنتجوا الغذاء الذى يكفيهم ؟

للأسف لم يفعلوا شيئاً من ذلك ، وما زالوا فى مؤخرة القافلة ، فى العالَم الثالث ، أو الرابع ، لو كان هناك رابع !

لقد أشفق الكاتب - بقلبه الحنون - على سواعد اللصوص المجرمين أن تُقطع .. ولم نر لديه مثل هذا الحنان والإشفاق على ضحايا المجرمين الذين تُسلب أموالهم وتُهَدد بيوتهم ، وتُنتهك حرماتهم ، وقد تُقطع أيديهم ، ورقابهم ، إذا هموا بالتعرض للجانى أو الإمساك به .

وبجوارنا بلد عربى إسلامى ، كان يُضرب به المثل فى الفوضى واختلال الأمن حتى كان يُقال فيمن يرحل إليه لحج أو عُمرة : الذاهب مفقود ، والراجع مولود ، فما إن حكمه المرحوم الملك عبد العزيز بن سعود ، وأقام فيه الحدود حتى تغيَّر الحال ، وغدا يُضرب به المثل فى الأمان والاطمئنان . حتى تمر الأشهر ولا تُقطع فيها يد واحدة . بفضل تنفيذ هذا الجانب من أحكام الإسلام ، وإن كان هناك تقصير فى بعض الجوانب الأخرى .

إن مصلحة الناس الحقيقية تتجلى فى طاعتهم لربهم ، وتحكيم شرعه فى حياتهم وإقامة حدوده - بشروطها - على مَن يستحقها منهم .

فلم يشرع رب الناس للناس إلا ما فيه خيرهم وصلاحهم ، وإن جهل ذلك مَن جهل منهم . فهو أبرُّ بهم من آبائهم وأمهاتهم ، وأعلم بمصلحتهم من أنفسهم ﴿ أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ ﴾ (١) .



---

(١) الملك : ١٤

الحل الإسلامىّ .. والبرامج التّفصيليّة

● تصوير الشُبهة :

يقول بعض الناس : إذا كنتم تنادون بالحل الإسلامى ، والعودة إلى شريعة الإسلام ، ومنهج الإسلام . فأين هى برامجكم التفصيلية ، ومناهجكم الشاملة ، وأنظمتكم الدقيقة لكل شأن من شئون الحياة ، ولكل ناحية من نواحى المجتمع ؟ وما حلولكم للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؟ . كيف تعالجون مشكلات البنوك وما يجرى فى عروقها من الربا ؟ وكيف تصنعون بشركات التأمين ؟ وما موقفكم من قضية المرأة والاختلاط والتبرج والأزياء ؟ وهل أعددتم قوانين جديدة تحلُّ محلّ القديمة ؟ أم تريدون أن تقودونا إلى متاهات لا يُعرف فيها دليل ، ولا يُهتدى فيها إلى سبيل ؟ أو تخوضوا بنا بحاراً من التجارب ، لا ندرى أين شواطئها ، ولا كيف عواقبها ؟

● الرد عليها :

والذين يتساءلون هذا التساؤل أحد رجلين :

إما رجل غافل حسن النية ، خُيِّل إليه ، أو أُلقِىَ فى روعه أن الذى ذُكِر من الحلول والتفصيلات شئ متعذر أو متعسر ، فيظنه عقبة كئوداً فى سبيل الحل الإسلامى حقاً .

وإما رجل مدخول مضلِّل ، يعرف الحقيقة ، ولكنه يريد أن يشغل دعاة الإسلام بما ليس بمشغلة ، ويُصَعِّب عليهم الطريق بما ليس بصعب .

وجوابنا عن هذا الصنف وذاك يتمثل فى بيان حقيقتين هامتين :

* الحل الإسلامى واضح المعالم :

الحقيقة الأولى : أن الاتجاه إلى الحلِّ الإسلامى ليس اتجاهاً إلى مفازة ولا متاهة ، بل إلى حل واضح المعالم ، بيِّن الحدود ، أصوله العامة معروفة ،

وقواعده الكلية مدروسة ، وخطوطه العريضة بارزة ، وقد حُكِمت به أمة الإسلام الكبرى ثلاثة عشر قرناً ، فلم يضق بواقعة جديدة ، ولم يعجز عن تقديم العلاج لأى مشكلة ، وإذا جمد بعض علمائه فى بعض العصور ، وأغلقوا باب الاجتهاد على أنفسهم ، فالذنب ذنبهم ، ومَن ضيَّق على نفسه ضيَّق اللّه عليه .

إنه حل له مصادره الثابتة من نصوص القرآن والسُنَّة الصحيحة الصريحة ، وله مصادره المتجددة من القياس والاستصلاح والاستحسان وغيرها من أوجه النظر والاجتهاد .

إن الأصول والخطوط الإسلامية العريضة التى يهدى إليها القرآن والسُنَّة ، وبجوارها الثروة الفكرية والتشريعية التى خلفها لنا أئمة الإسلام وفقهاؤه من شتَّى المدارس والمذاهب ، على مدى الأعصار والقرون ، منذ عهد الصحابة - أفقه الناس للإسلام - فمَن بعدهم ، ستكون هى المصابيح الهادية فى طريقنا إلى العودة المنتظرة إلى الإسلام ، واستئناف حياة إسلامية صحيحة توجهها عقيدة الإسلام ، وتحكمها شريعته ، وتسودها مُثُله وأخلاقه ، وتضبطها آدابه وتقاليده .

وقد ذكرنا فى الجزء الثانى من هذه السلسلة الحد الأدنى ، الذى يلزم معرفته من « معالم الحل الإسلامى » المنشود فى شتَّى جوانب الحياة ، الفكرية والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها (١) .

* *

* المكتبة الإسلامية غنية بالبحوث :

وقد حفلت المكتبة الإسلامية الحديثة - وخاصة فى السنين الأخيرة - بمجموعة قيِّمة من الكتب والدراسات العلمية الناضجة فى شتَّى جوانب الحقل الإسلامى ،

---

(١) انظر : خصيصة « الوضوح » من كتابنا : الخصائص العامة للإسلام . طبع مكتبة وهبة . ومؤسسة الرسالة ، طبعة ثانية .

سدّت فراغاً ملموساً فى هذه الناحية ، ولا زالت العقول الإسلامية تبحث وتنتج ، وستظل تبحث وتنتج ، وسيزداد بحثها وإنتاجها طولاً وعرضاً وعمقاً ، يوم تتبنى ذلك دولة مسلمة حقاً ، تخطط وتوجه ، وتجند وتشجع .

وإذا أخذنا مجالاً كالمجال الاقتصادى الإسلامى مثلاً ، نجد أن ثمة عشرات من الرسائل العلمية الأكاديمية - من رسائل الماجستير والدكتوراه : قُدِّمت للجامعات والكليات والأقسام المعنية بالدراسات الإسلامية ، عالجت موضوعات شتّى تدور حول الاقتصاد الإسلامى بفروعه المختلفة .

وهناك مئات من الكتب والبحوث المتنوعة ، منها البسيط والوسيط والوجيز ، كتبت بأكثر من لغة حول الاقتصاد الإسلامى .

وفى المؤتمر الإسلامى العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى ، الذى انعقد بمكة المكرمة منذ نحو عشر سنوات ، قدَّم - أحد المشاركين فيه - الأستاذ الدكتور محمد نجاة الله الصديقى - دراسة ببليوجرافية ، أحصى فيها ما وصل إليه علمه مما كُتِب عن الاقتصاد الإسلامى باللغات العربية والأوردية والإنجليزية ، فبلغ مجموعها بضع مئات .

وبعد ذلك ظهرت كتب ودراسات أخرى كثيرة ، أشارت إليها مجلة « المسلم المعاصر » فى أكثر من عدد من أعدادها .

وقامت مؤسسات مالية إسلامية : مصارف وشركات استثمار ، وشركات تأمين أو تكافل إسلامية ، حتى بلغ عدد البنوك الإسلامية أكثر من خمسين .

وقد أحيت هذه المصارف الإسلامية كثيراً من فقه المعاملات ، الذى كان مهجوراً أو مطموراً فى بطون الكتب ، وبدأت تظهر فتاوى ودراسات ، وتُعقد

فيصل الإسلامى المصرى » ومقررات وتوصيات ندوات « بنوك البركة » السنوية . وكذلك صدر عن بعضها مجلات تعنى بهذا الجانب مثل مجلة « الاقتصاد الإسلامى » عن بنك دبى ، ومجلة « النور » عن « بيت التمويل الكويتى » ، كما أنشىء المركز العالمى لأبحاث الاقتصاد الإسلامى بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، وصدرت عنه بحوث وكتب قيِّمة ، ومجلة متخصصة .

وأنشىء مركز آخر ، تابع لكلية التجارة بجامعة الأزهر .

وأنشئت جمعية الاقتصاد الإسلامى فى القاهرة .

وكم عُقدت ندوات وحلقات متخصصة فى أكثر من بلد إسلامى عن الاقتصاد الإسلامى أو عن جانب منه مثل « التنمية » أو « الزكاة » أو « الموارد » أو « البنوك » فى القاهرة وجدة والكويت ودبى وأبو ظبى وقطر وباكستان وتركيا والخرطوم والأردن وغيرها ...

وقام « بيت الزكاة » فى دولة الكويت ، الذى عقد مؤتمرين علميين حول الزكاة وأحكامها ، وأصدرت اللجنة العلمية فى المؤتمر الأول عدة فتاوى وتوصيات ، ثم تكونت الهيئة العلمية العالمية لقضايا الزكاة المعاصرة .

كما صدرت عدة قوانين للزكاة فى عدد من البلاد الإسلامية .

ومما يذكر هنا أن عدداً من المجامع العلمية مثل مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ، ومجمع الفقه الإسلامى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى ، والذى يمثل كل الدول الإسلامية المشاركة فى المنظمة ، والمجمع الفقهى التابع لرابطة العالم الإسلامى ، كلها قد شغلت بموضوعات عدة تتعلق بالاقتصاد الإسلامى وما يتطلبه من اجتهاد ، وصدرت عن هذه المجامع فتاوى أو توصيات أو قرارات فى بعض الأمور المعروضة ، ولا زال بعضها تحت البحث .

ومما له علاقة بهذا الجانب : الدراسات التى تناولت موضوع التأمين مثل ما كتبه الأساتذة : مصطفى الزرقا ، وعلى الخفيف ، وحسين حامد حسان ، وعبد الرحمن عيسى ، والبهى الخولى ، وعيسى عبده ، وعبد اللّه بن زيد المحمود ،

وداود حمدان ، ومحمد الدسوقى ، إلى غير ذلك من البحوث التى صدر بعضها فى كتب أو نُشِر فى المجلات .

وبعضها ألقى فى مؤتمرات علمية كمجمع البحوث بالأزهر ، وأسبوع الفقه الإسلامى الذى عقده المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بدمشق فى عهد الوحدة بين مصر وسوريا ، وصدرت بحوثه فى مجلد كبير . وكان موضوع التأمين يشغل نصف هذه البحوث إن لم يكن أكثر .

بقى اختيار رأى من هذه الآراء ، وذلك موكول إلى « جماعة المجتهدين » أو إلى الدولة المسلمة ممثلة فى مجلس تشريعها أو شوراها .

وفى العالَم الإسلامى الآن كفايات متنوعة ، تستطيع أن تضع الحلول الجزئية ، والصور التفصيلية لكل مشكلة من مشكلات الحياة المعاصرة ، فى ضوء الإسلام . ومن اليسير أن يتجمع أصحاب هذه الكفايات ، ويبدأوا العمل فوراً عندما يجندهم حاكم مسلم ، وتستفزهم دولة مسلمة .

المهم أن يصح منا العزم ، وتصدق النية فى العودة إلى الإسلام ، وتطبيق شريعته فسرعان ما يتضح الطريق .

ويمكن أن تقوم الآن مجامع الفقه الإسلامى فى جدة ومكة أو البحوث الإسلامية بالأزهر ، بدور علمى فى بيان ملامح المجتمع المنشود فى ضوء اجتهاد معاصر قويم ، تحدثنا عن معالمه وضوابطه فى كتابنا عن « الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية : نظرات تحليلية فى الاجتهاد المعاصر » .

* *

* الحركات الانقلابية الكبرى لا تعنى بالتفصيلات :

والحقيقة الثانية : أن الحركات الكبرى التى غيَّرت وجه الحياة ، وحوَّلت مجرى التاريخ ، لم تقدِّم للناس إلا فلسفة أو هداية كلية ، ومفاهيم عامة ، تندرج تحتها أحكام وتعاليم جزئية كثيرة .

فالأديان حين ظهرت لم تدع إلا إلى مبادىء عامة ، تجدد بها وجه الحياة ، وتقوِّم بها عوج المجتمع ، كالتوحيد ، والإيمان بالجزاء ، والعمل الصالح ، ومكارم الأخلاق . ولم تقدِّم للناس مجموعات قانونية ، أو مجلدات فى تطوير الآداب والفنون والإصلاح الاجتماعى

كان مجرد نداء الرسل فى أقوامهم المشركين : ﴿ أَنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ ﴾ (١) يشير إلى وجه المجتمع الجديد ، ويرسم تقاطيعه .

فإذا كان فى المجتمع رذيلة معيَّنة ندَّد الرسول بها ، وحذَّر منها وأنذر ، كقول لوط : ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُم رَبُّكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُم ، بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴾ (٢) وقول شعيب : ﴿ وَلاَ تَنقُصُواْ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ ، إِنِّى أَرَاكُم بِخَيْرٍ ﴾ (٣) .

كان رسول الإسلام يبعث إلى ملوك الأرض وأباطرة الدول الكبرى بهذه الآية الكريمة : ﴿ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلاَ نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً وَلاَ يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ (٤) فيفهمون – بهذه الآية وحدها – أى حياة ينشد ، وأى مجتمع يريد . ثم لما قام المجتمع الإسلامى فى المدينة ، جاء التشريع المفصَّل لكل نواحى الحياة .

وليست الأديان وحدها هى التى اقتصرت على المفاهيم الكلية ، والمبادىء العامة . فكل الحركات « الأيديولوجية » الكبرى كانت كذلك .

فالثورة الفرنسية الليبرالية ، إنما جمعت الناس حول مبادىء ثلاثة : الحرية ، والإخاء ، والمساواة . وفهم أنصارها وخصومها ماذا تعنى هذه الكلمات ، وعرفوا من خلال هذا الشعار القسمات العامة لوجه المجتمع الجديد .

---

(١) النحل : ٣٦ — (٢) الشعراء : ١٦٥ – ١٦٦

(٣) هود : ٨٤ — (٤) آل عمران : ٦٤

ولهذا أقول : إن مطالبة الدعاة إلى نظام الإسلام وحدهم بالحلول الجزئية ، والمناهج التفصيلية لكل شيء ، ضرب من التعسف والتزمت ، لا يقبله منطق ، ولا يرضاه منصف ، ولم تقدمه أية أيديولوچية جديدة ، فضلاً عن أيديولوچية قديمة أصيلة مرتبطة بعقيدة المجتمع ومشاعره وتراثه .

ولنأخذ « الماركسية » مثلاً ، هل كانت أعدت لكل أمر عُدَّته ، ووضعت لكل جانب من الحياة برنامجه المفصَّل ، قبل استيلائها على الحكم فى « روسيا » أو غيرها ؟

كلا ، بل كانت ترفض ذلك ، وكان كل همها موجهاً إلى الجانب السلبى ، أى الجانب الذى يجب أن تزيله وتهدمه فى الحياة القديمة . أما ماذا يجب أن تبنيه ، فلم يضع ماركس ، ولا لينين ، أى تفصيلات للمجتمع الذى ينشدانه .

وقد علَّقت على ذلك الكاتبة الماركسية « روزا لوكسمبرج » فقالت : « إننا نعرف ماذا يجب أن نزيل أولاً ، كى نحرر الطريق ، ونعدها لاقتصاد اشتراكى . ولكن عندما نتطلع إلى الخطوات الجزئية ، والعملية الضرورية ، لإشادة المبادىء الاشتراكية فى الاقتصاد والقانون ، وجميع العلاقات الاجتماعية لا نجد مفتاحاً لذلك فى أى من الكتب الاشتراكية . ليس فى الأمر نقص ، بل ميزة تجعل الاشتراكية العلمية متفوقة على الاشتراكية المثالية . ففى إمكان المجتمع الاشتراكى أن يكون - بل يجب أن يكون - نتاجاً تاريخياً ينشأ عن تجارب الاشتراكية الخاصة ، ويظهر أثناء تحققها . فتطور التاريخ تطوراً حياً ينطوى دائماً على إنتاج الحل المناسب لكل حاجة اجتماعية حقيقية » .

ثم تنتهى « لوكسمبرج » إلى القول : « بأنه من الممكن تخطيط الوجه السلبى ، وجه الهدم ، وإعلانه بقرار ، ولكن ليس بالمستطاع تحقيق البناء - أى الناحية الإيجابية - عن طريق القرارات » [1] .

---

(١) عن كتاب : « الأيديولوچية الانقلابية » تأليف د . نديم البيطار ص ٣٩٤

ومن هنا يقرر « فدلوب ميلا » : أن « ماركس » كان « بخيلاً » جداً فى تحديد المجتمع الجديد ، وفى امتناعه عن إعطاء أية صورة واضحة عنه .

أما « سوريل » فيقول : « إننا لن نتهم بالترديد مهما كررنا القول بأن الماركسية تنقض أية فكرة عن المجتمع المقبل ، كما تصوره الاشتراكيون المثاليون ، لأن رفض أى تحديد له يُشكِّل أحد العناصر الرئيسية الأولى فى الماركسية » (١) .

وكتب « ماركس » عام ١٨٦٩ إلى صديقه « بيسلى » - الذى نشر مقالاً عن مستقبل الطبقة العاملة - رسالة يقول فيها : « إنه كان يعتبره - قبل هذا المقال - الثورى الإنجليزى الوحيد ، ولكنه أخذ يعتبره رجعياً بعدئذ ، لأن أى اشتراكى يرسم خطة للمستقبل يكون رجعياً » ! (٢) .

كل ما أكدت عليه الماركسية هو تربية « البروليتاريا » تربية ثورية ، حتى إذا تولت هى زمام السُلطة ، وتحققت دكتاتوريتها ، برز المجتمع الشيوعى آنذاك ، دون أى توجيه أو تنظيم أو مشروع ، لأن مشاريع من هذا النوع هى من صفات المثاليين !

اعتبر « ماركس » - كما يلاحظ سوريل وغيره - أن البروليتاريا لا تحتاج إلى دروس من مخترعى الحلول للمشاكل الاجتماعية ، بل تسلم الإنتاج حيث تتركه الرأسمالية . فليست هناك أية حاجة لبرامج عن المتسقبل ، لأنها تبتدىء تدريجياً فى المعامل (٣) .

وهذا الاتجاه النظرى لمؤسس « الاشتراكية العلمية » يؤكده الواقع التاريخى لتطور الاشتراكية فى روسيا السوڤييتية .

---

(١) انظر : كتاب « الأيديولوچية الانقلابية » ، المصدر السابق ص ٣٩٥

(٢) المصدر السابق . (٣) نفس المصدر ص ٣٩٦

يقول مؤلفو « علم الاقتصاد الحديث » [1] : « لقد ركز كل من « ماركس » و « لينين » اهتمامهما فى العقائد الاقتصادية والاجتماعية . ولذلك عندما تسلّم « البولشفيك » زمام السُلطة سنة ١٩١٧ لم يكن أمامهم أى مخطط جاهز للنظام الاقتصادى الذى ستنشئه ديكتاتورية العمال ، وقد حاولوا لفترة قصيرة تطبيق نظرية ماركس فى « القيمة المنبثقة من العمل » ولكنهم تخلوا عن هذه المحاولة . وأظهر « البولشفيك » براعة سياسية أمّنت لهم البقاء فى الحكم ، وأخذوا يطبقون التجارب على ممرِّ السنين حتى أنشأوا النظام الروسى الحالى . وربما كان باستطاعة الزعماء الروس أن يكشفوا نفس النتائج بطريقة أقصر ، وكلفة أقل ، لو درسوا علم الاقتصاد دراسة نظامية . ولكن عقيدتهم الماركسية كانت تنكر هذا العلم من أساسه » .

وهذا الاتجاه إلى الاهتمام بالعقائد والمفاهيم الرئيسية ، الذى كان من سمات الماركسية ، هو ما تبناه « اليسار العربى » أيضاً . كما يتضح ذلك فى اتجاه حزب « البعث العربى » قبل أن يتسلم السُلطة ، فقد كانت كتاباته - كما يقول الدكتور منيف الرزاز - قليلة الاهتمام بتصور مجتمع المستقبل ، بل إن فيلسوف الحزب - ميشيل عفلق - يرفض فى إحدى مقالاته أن يبحث صورة هذا المجتمع [2] .

والعجب بعد هذا كله أن نجد من الماركسيين واليساريين العرب مَن يجادل دعاة الفكرة الإسلامية حول صور تفصيلية للمستقبل الذى ينشدون ، ويورطونهم فى أسئلة متلاحقة عن الحلول الجزئية ، والبرامج المفصّلة لكل صغيرة وكبيرة من شئون المجتمع ، ومناحى الاقتصاد والقانون والتعليم والآداب والفنون و .. و ..

وكثيراً ما سمعنا منهم هذه الأسئلة : ما موقفكم من البنوك ؟ وما رأيكم فى مشكلات الإسكان والصحة والمجارى والماء والكهرباء ، ورواتب الموظفين ،

---

(١) كتاب : علم الاقتصاد الحديث . ص ٤٤٥

(٢) انظر : التجربة المرة ، تأليف د . منيف الرزاز ص ٦٥

والقطاع العام والخاص ... والاستيراد والتصدير ، وأزياء النساء و « التواليت » و « المانوكير » وأزمة المواصلات وخطف الطائرات ، و .. و .. إلخ ؟؟!!

إن بحسبنا أن نقول : إننا نحارب الإلحاد والإباحية ، والخلاعة والتهتك ، ونرفض الربا والاحتكار ، والخمر والميسر ، والإثم والبغى بغير الحق ، وسائر المنكرات التى حرَّمها الإسلام ، ولم تعد خافية على أى مسلم .

بحسبنا أن نعلن : إننا نريد مجتمعاً وصفه اللّه بقوله : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ (١) وبقوله : ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ (٢) .

بحسبنا أن نبيِّن ملامح المجتمع المسلم المنشود ، ومعالم نظامه للحياة ، من الشورى فى الحكم ، والعدل فى توزيع الثروة ، والمساواة فى تطبيق قانون الشرع ، والإخاء بين أفراد المجتمع وفئاته ، وحرية الاجتماع والقول والنقد فى غير فحش ولا عدوان على حق الآخرين ، وسيادة القِيَم الإيمانية ، والمُثُل الأخلاقية على كل قيمة فى المجتمع ، وإعلاء رابطة الأخوة الإسلامية ، والعمل على تحقيق الوحدة الإسلامية الكبرى ، بدءاً بالوحدة العربية ، التى تعتبر خطوة مهمة فى طريق الوحدة الإسلامية ، والعرب هم عصبة الإسلام ، واللغة العربية هى لسان عبادته ووعاء ثقافته ، وجعل الإيمان باللّه وبالآخرة وبرسالة الإسلام الشاملة أساس التربية والتعليم ، ومحور التثقيف والإعلام ، وتطهير الثقافة من السموم الفكرية الغازية ، ومن رواسب عصور التخلف ، وإحياء التقاليد الإسلامية الأصيلة ، ومحاربة العادات والتقاليد الضارة الدخيلة ، من الميوعة والخلاعة والتحلل ، وتربية الشباب على معانى الجد والاستقامة ، و الفتيات على معانى العفاف والحياء ، والشعب كله على معانى الحق والخير والطهر والقوة ، والدعوة إليها والجهاد فى سبيلها .

---

(١) التوبة : ٧١   (٢) الشورى : ٣٨

وبجوار هذا كله الاستفادة كل الاستفادة بـ « العلم الحديث » ووضع خطة للتفوق فيه ، والتبريز فى كل ميادينه ، واستخدام أقصى ما تقدمه « التكنولوچيا » المعاصرة ، لتطوير مجتمعنا ، واستغلال طاقاته الضخمة كلها المادية والبَشرية ، وبناء اقتصاده وقواته المسلحة على أحدث الأسس العلمية العصرية .. إلى غير ذلك من الملامح والمعالم العامة .

وبحسبنا أن نعمل علي تربية الجيل المسلم الجديد الذى يقود الاتجاه الجديد ، ويبنى المجتمع الجديد على تقوى من الله ورضوان ، مستهدياً بهَدى الإسلام .

أقول : هذا حسبنا ، وهو كاف للرد على المجادلين والمناورين من خصوم الاتجاه الإسلامى ، وبخاصة الماركسيون واليساريون منهم .

ومع هذا لم نكتف بالملامح والخطوط العريضة ، بل قدَّم الإسلاميون – كما ذكرت – كثيراً من الحلول والصور التى لا تخلو من تفصيل ، قطعاً للألسنة المارية ، وزيادة فى البيان والإيضاح ، وإقامة للحُجَّة على المرتابين والمتوجسين من قدرة الفكر الإسلامى على مواجهة الحياة الحديثة ، والعلم المتطور ، والمجتمع المتغير ، بحلول وعلاجات تواكب تقدمه ، وتوائم تطوره ، وتهديه سبله ، وبعد هذا البيان لا عذر لمتخوف ولا مرتاب .

* *

● حقائق يجب أن تُعلم :

وأحب أن أنبه هنا على بعض أشياء قد تغيب عن بعض الناس :

أولها : أن كثيراً من المشكلات التى نعانيها اليوم ، ونشكو منها ، ونختلف فى وصف علاج إسلامى لها ، قد لا تبرز أصلاً فى ظل المجتمع الإسلامى الصحيح ، لأن بروزها الآن ثمرة لأوضاع غير إسلامية ، ونتيجة لمجتمع غير ملتزم بمنهج الإسلام ، ونظام الإسلام . فإذا تغيَّرت صفة المجتمع ، وتغيَّرت أوضاعه بظهور المجتمع المسلم المتوازن المتكامل ، بمقوماته وخصائصه وأوضاعه – تلاشت تلك المشكلات أو انكمشت ، ولم تعد تكوِّن مشكلة حقيقية .

مثال ذلك : أن غياب نظام التكافل الإسلامى بما فيه فريضة الزكاة ، وتخلى الدولة عن مسئوليتها تجاه رعاياها ، تلك المسئولية التى تتمثل فى قول الرسول ﷺ : « أنا أولى بكل مسلم من نفسه ، مَن ترك مالاً فلورثته ، ومَن ترك دَيْناً أو ضياعاً - أولاداً صغاراً لا مال لهم - فإلىّ وعلىّ » [1] والتى جعلت عمر بن الخطاب يفرض لكل مولود فى الإسلام نصيباً فى بيت المال .

أقول : إن غياب هذا النظام الإسلامى مع تعقد الحياة الحديثة ، وغلبة الأنانية على الناس ، وتفكك الروابط الأسرية ، جعل الناس يخافون على أنفسهم وعلى أولادهم من بعدهم ، مما جعلهم يرحبون بنظام التأمين الغربى على الحياة وغيرها .

وفى اعتقادى أنه لو طُبِّق نظام التكافل الإسلامى ، وجُمِعت الزكاة كما يريد الإسلام ، وصُرِفت كما يريد الإسلام فى المصارف الشرعية ، ومنها الفقراء والمساكين والغارمون ، وقد وضَّحتها بتفصيل فى كتابى « فقه الزكاة » لاستغنى الناس عن اللجوء إلى التأمين الغربى ، بكفالة الإسلام ، وتأمين الإسلام .

ثانياً : أن من الناس مَن يتصور أن كل ما فى مجتمعنا الحالى مخالف للإسلام ، وأن كل الأنظمة والقوانين والمؤسسات ستُهدَم وتُبنَى من جديد .وهذا ليس بتصورّ سليم . فأكثر الأنظمة والقوانين والمؤسسات القائمة ستبقى ، ولكن بعد أن تُنقى من العناصر الغريبة المناوئة للإسلام وتُطعَّم بالعناصر الإسلامية الخالصة ، وبهذا تكتسب الشرعية ، وتستحق البقاء باسم الإسلام .

لنأخذ مؤسسة كـ « السينما » مثلاً ، فهل يهدم النظام الإسلامى دور « السينما » ؟ أو يبقيها مثلاً لغير المسلمين ، ويُحرِّمها على المسلمين ؟ .

كلا .. إن نظام الإسلام لا يمنع قيام دور للسينما ، لكن مع بعض القيود ، مثل :

---

(١) متفق عليه من حديث أبى هريرة .

١ – أن يكون عددها معقولاً وملائماً لمجتمع جاد ، لا مجتمع عابث .

٢ – ألا تكون أداة لإثارة الشهوات الدنيا ، وتحطيم القِيَم العليا ، وإفساد أخلاق الشبان والشابات ، وإفساد العقول بالأفكار الدخيلة المخالفة لعقائد الأمة ومفاهيمها ، ولهذا كان لا بدّ من انتقاء « الأفلام » التى تعرضها ، وتوجيه المؤلفين والمخرجين والمنتجين إلى النافع منها ، سواء أكانت توجيهية أم ترفيهية . أما « الأفلام » المخربة والغثة فلا موضع لها فى مجتمع صاحب رسالة .

٣ – ألا تصادم مواقيت الصلوات ، فلا يجوز أن يبدأ عرض فيلم قبيل المغرب لينتهى بعد العشاء . حتى لا يكون المجتمع ممن أضاعوا الصلاة ، واتبعوا الشهوات .

٤ – ألا تُتخذ أعشاشاً للغرام ، وأوكاراً للمتفلتين والمتفلتات من قيود الفضيلة .

٥ – ألا تُتخذ وسيلة لابتزاز أموال الشعب ، نتيجة لاحتكار طائفة من الناس لها ، وبيع تذاكرها بأغلى الأثمان ، دون رقيب ولا حسيب .

هذا مثل واحد أذكره هنا ، وهو كاف للتدليل على ما أريد .

ثالثاً : أن قيام نظام إسلامى فى مجتمع ، لا يعنى تغيير كل ما يُراد تغييره فيه ما بين عشية وضحاها ، فمن الناس مَن يتصور أنه – بمجرد انتصار الاتجاه الإسلامى ، والعودة إلى تطبيق شريعة اللّه – لا يطلع صباح اليوم التالى ، إلا وقد صدرت الأوامر بإغلاق المصارف (البنوك) الربوية السائدة ، وتسريح موظفيها ، وفرض الحراسة على ممتلكاتها ، .. إلخ ، وتبعاً لهذا التصور يتوقعون زلزلة الاقتصاد ، وتعطيل المصالح ، واختفاء رؤوس الأموال ، وغير ذلك من النتائج والآثار .

وهذا التصور إنما جاء نتيجة القصور فى فهم المنهج الإسلامى فى علاج الواقع الفاسد ، وتغيير المنكر القائم ، وبناء المجتمع الصالح .

فهناك مبادىء ثلاثة لا بدّ أن توضع فى الاعتبار عند الاتجاه إلى تطبيق النظام الإسلامى ، وإقامة المجتمع المسلم المنشود :

● رعاية الضرورات :

(أ) هناك مبدأ « الضرورات » التى اعترف بها الشرع ، وجعل لها أحكامها ، وتقرر ذلك فى قواعد فقهية عامة أصّلها علماؤنا فى كتب « القواعد الفقهية » وفى كتب « الأشباه والنظائر » هى : « الضرورات تبيح المحظورات » ، « الضرورة تُقدَّر بقدرها » ، « الحاجة قد تنزل منزلة الضرورة » .

ولهذا المبدأ أدلته الكثيرة من الشرع فى باب الأطعمة وغيره . وهو مبدأ مُسَلَّم به مُجْمَع عليه . والضرورات الشرعية ليست كلها فردية ، كما قد يُتوهم . فللمجتمع ضروراته ، كما للفرد ضروراته ، فهناك ضرورات اقتصادية ، وسياسية ، وعسكرية ، واجتماعية ، لها أحكامها الاستثنائية ، التى توجبها الشريعة ، مراعاة لمصالح البَشر ، التى هى أساس التشريع الإسلامى كله .

*

● ارتكاب أخف الضررين :

(ب) مبدأ السكوت على المنكر إذا ترتب على تغييره منكر أكبر منه ، دفعاً لأعظم المفسدتين ، وارتكاباً لأخف الضررين . وبناء على هذا المبدأ يقرر الفقهاء طاعة الإمام الفاسق إذا لم يمكن خلعه إلا بفتنة وفساد أكبر من فسقه . ومما يُستَدل به لهذا المبدأ حديث النبى ﷺ لعائشة : « لولا قومك حديثو عهدٍ بجاهلية لهدمتُ الكعبة ، وبنيتها على قواعد إبراهيم » [1] . ومن ذلك إبقاؤه - صلى الله عليه وسلم - على المنافقين ، وترك التعرض لهم ، مع علمه بنفاق بعضهم على التعيين ، وتعليله ذلك بقوله : « أخشى أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه » .

---

(١) رواه البخارى .

وفى القرآن الكريم يذكر اللّه تعالى فى قصة سيدنا موسى عليه السلام : أن سيدنا هارون سكت على عبادة قومه للعجل الذى صنعه لهم السامرى ، وفتنهم به ، حتى يعود أخوه موسى ، ويفصل فى الأمر ، وكان سكوته حفاظاً على وحدة القوم فى هذه المرحلة حتى يجىء زعيمهم . وفى هذا يذكر القرآن هذا الحوار بين موسى وأخيه هارون : ﴿ قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّواْ * أَلاَّ تَتَّبِعَنِ ، أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى * قَالَ يَبْنَؤُمَّ لاَ تَأْخُذْ بِلِحْيَتِى وَلاَ بِرَأْسِى ، إِنِّى خَشِيتُ أَن تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِى إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِى ﴾ [١] .

ولم يعترض موسى على احتجاج أخيه بهذا العذر ، مما يدل على إقراره وموافقته . وليس شئ أعظم من السكوت على عبادة عجل ذهبى من دون اللّه ، ولكنه سكوت موقوت ، لاعتبار مقبول .

*

● مراعاة سُنَّة التدرج :

(جـ) المبدأ الثالث : هو مبدأ « التدرج » الحكيم الذى نهجه الإسلام عند إنشاء مجتمعه الأول ، فقد تدرج بهم فى فرض الفرائض كالصلاة والصيام والجهاد ، كما تدرج بهم فى تحريم المحرَّمات كالخمر ونحوها .

وعند تجدد ظروف مماثلة لظروف قيام المجتمع الأول أو قريبة منها ، نستطيع الأخذ بهذه السُنَّة الإلهية ، سُنَّة « التدرج » إلى أن يأتى الأوان المناسب للحسم والقطع . وهو تدرج فى « التنفيذ » ، وليس تدرجاً فى « التشريع » فإن التشريع قد تم واكتمل بإكمال الدين ، وإتمام النعمة ، وانقطاع الوحى .

ومن الشواهد التى تُذكر هنا ما رواه المؤرخون عن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز ، الذى عدَّه كثير من أئمة الإسلام خامس الراشدين ، أن ابنه عبد الملك قال له يوماً : ما لك لا تنفذ الأمور ؟! فواللّه ما أبالى لو أن القدور غلت بى وبك فى الحق !

---

(١) طه : ٩٢ - ٩٤

يريد الشاب التقى المتحمس من أبيه - وقد ولاّه الله إمارة المؤمنين - أن يقضى على المظالم وآثار الفساد دفعة واحدة ، دون تريث ولا أناة ، وليكن بعد ذلك ما يكون . فماذا كان جواب الأب الصالح ، والخليفة الراشد ، والفقيه المجتهد ؟

قال عمر : « لا تعجل يا بنى ، فإن الله ذم الخمر فى القرآن مرتين ، وحرّمها فى الثالثة ، وإنى أخاف أن أحمل الحق على الناس جملة ، فيدفعوه جملة ، ويكون من ذا فتنة » [١] .

وهذا هو اليُسر ، وتلك هى الواقعية فى منهج الإسلام العظيم .

* * *

(١) انظر : الموافقات للشاطبى : ٢/١٤

الأقليات الدينية والحل الإسلامى

من أبرز الشُبهات التى يثيرها أعداء الاتجاه الإسلامى كلما نادى مناد بحتمية الحل الإسلامى وبوجوب العودة إلى نظام الإسلام وأحكام الإسلام : أن فى البلاد الإسلامية أقليات لا تدين بالإسلام ، ففى البلاد العربية - مثلاً - توجد أقليات مسيحية أرثوذكسية أو كاثوليكية ، وربما بروتستانتية ، كما يوجد بعض اليهود فى بعض الأقطار .

فكيف يقبل هؤلاء « الحل الإسلامى » وهو يستمد أحكامه من دين لا يؤمنون به ، ولا يرضونه حَكَماً فى شئون حياتهم ؟ وكيف يُرغم هؤلاء على أمر يخالف دينهم ؟ وهذا ينافى مبدأ « الحرية » الذى قرره إعلان حقوق الإنسان ، كما ينافى مبدأ « عدم الإكراه » الذى قرره الإسلام نفسه منذ أربعة عشر قرناً حين قال : ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ﴾ ؟ [1] .

لهذا يكون الأولى أن يُحكم المواطنون جميعاً حكماً قومياً علمانياً ، يستوى فيه أهل الأديان جميعاً ، ولا مجال فيه لطائفية ولا لعصبية دينية ، كما هو مفهوم الدولة الحديثة ، فالدين لله والوطن للجميع !

هذه هى شُبهة القوم حول الأقليات غير المسلمة فى المجتمع الإسلامى ، وهى شُبهة واهية ، بل باطلة . كما سنبين ذلك فيما يلى :

- **حق الأكثرية فى حكم أنفسهم بما يعتقدون صلاحيته لهم :**

(أ) أما دعواهم : أن الاتجاه إلى الحل الإسلامى والشرع الإسلامى ينافى مبدأ الحرية لغير المسلمين وهو مبدأ مقرر دولياً وإسلامياً ، فقد نسوا أو تناسوا أمراً أهم وأخطر ، وهو أن الإعراض عن الشرع الإسلامى والحل الإسلامى من

---

(١) البقرة : ٢٥٦

أجل غير المسلمين - وهم أقلية - ينافى مبدأ الحرية للمسلمين فى العمل بما يوجبه عليهم دينهم ، وهم أكثرية .

وإذا تعارض حق الأقلية وحق الأكثرية فأيهما نقدِّم ؟

إن منطق الديمقراطية - التى يؤمنون بها ويدعون إليها - أن يُقدِّم حق الأكثرية على حق الأقلية .

هذا هو السائد فى كل أقطار الدنيا ، فليس هناك نظام يرضى عنه كل الناس . فالناس خُلِقوا متفاوتين مختلفين . وإنما بِحَسْب نظام ما ، أن ينال قبول الأكثرين ورضاهم ، بشرط ألا يحيف على الأقلين ويظلمهم ويعتدى على حرماتهم . وليس على المسيحيين ولا غيرهم بأس ولا حَرَج أن يتنازلوا عن حقهم لمواطنيهم المسلمين ليحكموا أنفسهم بدينهم ، وينفذوا شريعة ربهم حتى يرضي الله عنهم ، ولا يكونوا من الفاسقين أو الظالمين أو الكافرين ، إذا لم يحكموا بما أنزل الله . كما قال تعالى : ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ (١) ، ﴿ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (٢) ﴿ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (٣) .

ولو لم تفعل الأقلية الدينية ذلك ، وتمسكت بأن تنبذ الأكثرية ما تعتقده ديناً يعاقب الله على تركه بالنار ، لكان معنى هذا أن تفرض الأقلية ديكتاتورية على الأكثرية ، وأن يتحكم مثلاً ثلاثة ملايين أو أقل فى أربعين مليوناً أو أكثر . وهذا ما لا يقبله منطق دينى ولا علمانى .

*

● الحكم الإسلامى خير للمسيحى من الحكم العلمانى :

(ب) وهذا على تسليمنا بأن هناك تعارضاً بين حق الأكثرية المسلمة ، وحق الأقلية غير المسلمة .

---

(١) المائدة : ٤٤ (٢) المائدة : ٤٥ (٣) المائدة : ٤٧

والواقع أنه لا تعارض بينهما .

فالمسيحى الذى يقبل أن يُحكم حكماً علمانياً لا دينياً ، لا يضيره أن يُحكم حكماً إسلامياً .

بل المسيحى الذى يفهم دينه ويحرص عليه حقيقة ، ينبغى أن يرحب بحكم الإسلام ، لأنه حكم يقوم على الإيمان بالله ورسالات السماء ، والجزاء فى الآخرة . كما يقوم على تثبيت القيَم الإيمانية ، والمُثُل الأخلاقية ، التى دعا إليها الأنبياء جميعاً ، ثم هو يحترم المسيح وأمه والإنجيل ، وينظر إلى أهل الكتاب نظرة خاصة ، فكيف يكون هذا الحكم - بطابعه الربانى الأخلاقى الإنسانى - مصدر خوف أو إزعاج لصاحب دين يؤمن بالله ورسله واليوم الآخر ؟ على حين لا يزعجه حكم لا دينى علمانى يحتقر الأديان جميعاً ، ولا يسمح بوجودها - إن سمح - إلا فى ركن ضيق من أركان الحياة ؟!

من الخير للمسيحى المخلص أن يقبل حكم الإسلام ونظامه للحياة ، فيأخذه على أنه نظام وقانون ككل القوانين والأنظمة ، ويأخذه المسلم على أنه دين يرضى به ربه ، ويتقرب به إليه .

ومن الخير للمسيحيين - كما قال الأستاذ حسن الهضيبى رحمه الله - أن يأخذه المسلمون على أنه دين ، لأن هذه الفكرة تعصمهم من الزلل فى تنفيذه ، وعين الله الساهرة ترقبهم ، لا رهبة الحاكم التى يمكن التخلص منها فى كثير من الأحيان [١] .

ومن هنا رحب العقلاء الواسعو الأفق من المسيحيين بالنظام الإسلامى بوصفه السد المنيع فى وجه المادية الملحدة التى تهدد الديانات كلها ، على يد الشيوعية العالمية كما سنذكر شيئاً من ذلك من كلام العلاَّمة فارس الخورى .

وأود أن أصحح هنا خطأ يقع فيه كثيرون ، وهو الظن بأن القوانين الوضعية

---

(١) من رسالة « دستورنا » للأستاذ حسن الهضيبى المرشد العام السابق للإخوان المسلمين .

المستوردة من الغرب المسيحى قوانين لها رحم موصولة بالمسيحية ، فهذا خطأ مؤكد ، والدارسون لأصول القوانين ومصادرها التاريخية يعرفون ذلك جيداً ، بل الثابت بلا مراء أن الفقه الإسلامى أقرب إلى المسيحية والمسيحيين فى أوطاننا من تلك القوانين ، لأصوله الدينية من ناحية ، ولتأثره بالبيئة المحيطة التى هم جزء منها .

*

● الحكم الإسلامى لا يرغم المسيحيين على أمر يخالف دينهم :

(جـ) الادعاء بأن سيادة النظام الإسلامى فيه إرغام لغير المسلمين على ما يخالف دينهم ، ادعاء غير صحيح .

فالإسلام ذو شُعَب أربع : عقيدة ، وعبادة ، وأخلاق ، وشريعة .

فأما العقيدة والعبادة فلا يفرضها الإسلام على أحد .

وفى ذلك نزلت آيتان صريحتان حاسمتان من كتاب الله : إحداهما مكية والأخرى مدنية ، فى الأولى يقول تعالى مخاطباً رسوله الكريم ﷺ : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١) .

وفى الثانية يقول سبحانه فى أسلوب حازم : ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِى الدِّين ﴾ (٢) ، وقد نزلت هذه الآية فى شأن رجال من الأنصار كان لهم أبناء على الديانة اليهودية أو النصرانية ، فأرادوا أن يجبروهم على تغيير دينهم إلى الإسلام ، فنزلت الآية قاطعة مانعة : ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِى الدِّين ، قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الغَىِّ ﴾ (٣) .

وجاء عن الصحابة فى أهل الذمة : « اتركوهم وما يدينون » .

ومنذ عهد الخلفاء الراشدين واليهود والنصارى يؤدون عباداتهم ويقيمون

---

(١) يونس : ٩٩ (٢) البقرة : ٢٥٦ (٣) البقرة : ٢٥٦

شعائرهم ، فى حرية وأمان ، كما هو منصوص عليه فى العهود التى كُتِبت فى عهد أبى بكر وعمر ، مثل عهد الصلح بين الفاروق وأهل إيلياء (القدس) .

ومن شدة حساسية الإسلام أنه لم يفرض الزكاة ولا الجهاد على غير المسلمين ، لما لهما من صبغة دينية ، باعتبارهما من عبادات الإسلام الكبرى ، مع أن الزكاة ضريبة مالية ، والجهاد خدمة عسكرية .. وكلّفهم مقابل ذلك ضريبة أخرى على الرؤوس ، أعفى منها النساء والأطفال والفقراء والعاجزين وهى ما سمى « الجزية » .

ولئن كان بعض الناس يأنف من إطلاق هذا الاسم ، فليسموه ما يشاءون . فإن نصارى بنى تغلب من العرب طلبوا من عمر أن يدفعوا مثل المسلمين صدقة مضاعفة ولا يدفعوا هذه الجزية ، وقبل منهم عمر ، وعقد معهم صلحاً على ذلك ، وقال فى ذلك : هؤلاء القوم حمقى ، رضوا بالمعنى ، وأبوا الاسم ! [1] .

أما شُعبة الأخلاق فهى - فى أصولها - لا تختلف بين الأديان السماوية بعضها وبعض ، فجميعها تدعو إلى العدل والرحمة والإحسان والمحبة والعفاف والشجاعة والسخاء ، والتعاون على الخير (إلا ما وضعه اليهود فى شريعة « التلمود » الخارجة على الأديان والأخلاق جميعاً) .

فالزنا - مثلاً - محرَّم فى هذه الديانات كلها .

والمسيح يقول : « مَن نظر بعينه فقد زنا » والرسول ﷺ يقول : « العينان تزنيان وزناهما النظر ، واليدان تزنيان وزناهما البطش » .. إلخ .

والظلم والغش ، وأكل مال اليتيم ، والقسوة على الضعفاء ، وغير ذلك من الرذائل ، تحرِّمها كل الأديان .

بقيت شُعبة الشريعة بالمعنى الخاص : معنى القانون الذى ينظم علائق الناس بعضهم ببعض : علاقة الفرد بأمته وعلاقته بالمجتمع ، وعلاقته بالدولة ، وعلاقة الدولة بالرعية ، وبالدول الأخرى .

---

(١) انظر : المغنى لابن قدامة : ٩/٣٣٥ ، ٣٣٦ ، طبع مطبعة العاصمة شارع الفلكى بالقاهرة .

فأما العلاقات الأسرية فيما يتعلق بالزواج والطلاق ونحو ذلك ، فهم مخيَّرون بين الاحتكام إلى دينهم والاحتكام إلى شرعنا . ولا يُجبرون على شرع الإسلام باعتبار هذه « الأحوال الشخصية » - كما تسمى - مما له علاقة مباشرة بالدين ومساس به ، وقد أُمرنا بتركهم وما يدينون : ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّيْنِ ﴾ فمَن اختارمنهم نظام الإسلام فى المواريث مثلاً - كما فى بعض البلاد العربية - فله ذلك ، ومَن لم يرد فهو وما يختار .

وأما ما عدا ذلك من التشريعات المدنية والتجارية والإدارية ونحوها فشأنهم فى ذلك كشأنهم فى أية تشريعات أخرى تُقتبس من الغرب أو الشرق ، وترتضيها الأغلبية .

وفى العقوبات قرر الفقهاء : أن الحدود لا تُقام عليهم إلا فيما يعتقدون تحريمه كالسرقة والزنا [١] ، لا فيما يعتقدون حِلّه كشرب الخمر .

ومن هنا كان لأهل الذمة محاكمهم الخاصة يحتكمون إليها إن شاءوا وإلا لجأوا إلى القضاء الإسلامى ، كما سجل ذلك التاريخ .

يقول المؤرخ الغربى « آدم متز » فى كتابه عن « الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى » :

« لما كان الشرع الإسلامى خاصاً بالمسلمين ، فقد خلت الدولة الإسلامية بين أهل الملل الأخرى وبين محاكمهم الخاصة بهم . والذى نعلمه من أمر هذه المحاكم أنها كانت محاكم كنسية ، وكان رؤساء المحاكم الروحيون يقومون فيها مقام كبار القضاة أيضاً ، وقد كتبوا كثيراً من كتب القانون . ولم تقتصر أحكامهم على مسائل الزواج ، بل كانت تشمل - إلى جانب ذلك - مسائل الميراث وأكثر المنازعات التى تخص المسيحيين وحدهم مما لا شأن للدولة به .

---

(١) ويرى أبو حنيفة أن عقوبة الذمى والذمية فى الزنا هى الجلد أبداً لا الرجم لأنه يُشترط الإسلام فى توفر الإحصان الموجب للتغليظ فى العقوبة . على أن فى إقامة الحدود عامة على أهل الذمة كلاماً وخلافاً بين الفقهاء ، انظر المحلى لابن حزم جـ ١١ المسألة (٢١٨٣) .

« على أنه كان يجوز للذمى أن يلجأ إلى المحاكم الإسلامية ، ولم تكن الكنائس بطبيعة الحال تنظر إلى ذلك بعين الرضا . ولذلك ألّف الجاثليق تيموتيوس - حوالى عام ٢٠٠ هـ (٨٠٠ م) - كتاباً فى الأحكام القضائية المسيحية (لكى يقطع كل عذر يتعلل به النصارى الذين يلجأوا إلى المحاكم غير النصرانية بدعوى نقصان القوانين المسيحية) .

إلى أن يقول : « وفى عام ١٢٠ هـ (٧٣٨ م) ولى قضاء مصر خير بن نعيم ، فكان يقضى فى المسجد بين المسلمين ، ثم يجلس على باب المسجد بعد العصر على المعارج فيقضى بين النصارى .. ثم خصص القضاة للنصارى يوماً يحضرون فيه إلى منازل القضاة ليحكموا بينهم ، حتى جاء القاضى محمد بن مسروق الذى ولى قضاء مصر (عام ١٧٧ هـ) فكان أول مَن أدخل النصارى فى المسجد ليحكم بينهم » .

ثم قال متز : « أما فى الأندلس ، فعندنا أكثر من مصدر جدير بالثقة أن النصارى كانوا يفصلون فى خصوماتهم بأنفسهم ، وأنهم لم يكونوا يلجأون للقاضى إلا فى مسائل القتل » [١] .

وبهذا نرى أن الإسلام لم يجبرهم على ترك أمر يرونه فى دينهم واجباً ، ولا على فعل أمر يرونه عندهم حراماً ، ولا على اعتناق أمر دينى لا يرون اعتقاده بمحض اختيارهم .

كل ما فى الأمر أن هناك أشياء يحرِّمها الإسلام مثل الخمر والخنزير وهم يرونها حلالاً ، والأمر الحلال للإنسان سعة فى تركه ، فللمسيحى أن يدع شُرب الخمر ولا حَرَج عليه فى دينه ، بل لا أظن ديناً يشجع شُرب الخمور ويبارك حياة السُكر والعربدة . وكل ما فى الإنجيل : أن قليلاً من الخمر يُصلح المعدة . ولهذا اختلف المسيحيون أنفسهم فى موقفهم من الخمر والسُكر .

---

(١) الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى لآدم متز ترجمة الدكتور أبى ريده : ١/ ٨٥ - ٨٧

وكذلك بوسع المسيحى أن يعيش عمره كله ولا يأكل لحم الخنزير ، فأكله ليس شعيرة فى الدين ، ولا سُنَّة من سُنَن النبيين ، بل هو محرَّم فى اليهودية قبل الإسلام . ومع هذا نرى جمهرة من فقهاء الإسلام أباحوا لأهل الذمة من النصارى أن يأكلوا الخنزير ، ويشربوا الخمر ويتاجروا فيهما فيما بينهم وفى القرى التى تخصهم ، على ألا يظهروا ذلك فى البيئات الإسلامية ولا يتحدوا مشاعر المسلمين .

وهذه قمة فى التسامح لا مثيل لها : ألا يُضيِّق عليهم حتى فى شئ أحلٌ لهم ، وحرَّمه الإسلام تحريماً قطعياً ، مع أن المباحات لا حَرَج فى تركها ديناً ولا خُلُقاً . بل يحبذ تركها إذا كان فيه إيذاء للآخرين . فكيف إذا كان هذا المباح عندهم مثل الخمر التى أجمع على أضرارها أهل الدين والدنيا جميعاً ؟ وقامت جمعيات لمنع المسكرات ومقاومة الكحوليات فى العالَم كله ؟ ومنعها بعض الدول بقوانين وضعية ، وحاول ذلك آخرون وإن أخفقوا فى النهاية .

*

● الحكم القومى العلمانى لا يرضى كل المواطنين :

(د) أما القول بتفضيل الاتجاه القومى العلمانى على الاتجاه الإسلامى ، لأنه يجمع المواطنين جميعاً دون تفرقة ولا طائفية ولا عصبية دينية ، فهذا القول مردود .

فالاتجاه القومى دائماً تعارضه – من الناحية القومية البحتة – أقليات ترى أن لنفسها قومية غير قومية الأغلبية .

فإذا نادينا فى بلادنا العربية بالقومية العربية طابعاً للسياسة والحكم ، قام فى العراق قوم يقولون : نحن أكراد أو تركمان ، وقام فى لبنان مَن يقول : نحن فينيقيون سوريون أو أرمن ، وقام فى الجزائر أو المغرب مَن يقول : نحن بربر لا عرب .. إلخ ، وبذلك لم تحل عقدة الأقليات التى هربنا منها . وقد ثبت بالإحصاء والأرقام أن الأقليات العِرقية فى الوطن العربى أكبر بكثير من الأقليات الدينية .

فإذا نظرنا إلى القومية العلمانية من الوجهة الفكرية « الأيديولوچية » وجدنا جماهير الأمة تعارضها بحكم التزامها بالإسلام الذى لا يقبل من المسلم أن يحتكم إلى شريعة غير شريعة محمد ﷺ ، ولا من الحاكم أن يحكم بغير هذه الشريعة الخاتمة ، وإلا دمغه القرآن بالكفر والظلم والفسوق : ﴿ فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً ﴾ (١) .

فإذا كان المسيحى يقبل الحكم العلمانى ، لأنه غير ملزم بشريعة ، ولأن كتابه يقبل قسمة الحياة بين قيصر والله : « دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله » ، فالمسلم - ما دام مسلماً - لا يقبله ، لأنه مقيَّد بشريعة مفصَّلة تحدد له منهج حياته من أدب المائدة ، إلى بناء الدولة ، وشئون الخلافة أو الإمامة العظمى ، ولأن الحياة عنده لا تقبل القسمة بين الله وبين أحد غيره ، فقيصر وغيره ، والناس جميعاً عباد لله ، يجب أن يخضعوا لأمر الله وشرع الله .

فالحكم العلمانى بطبيعته ضد رغبات المسلمين ، لأنه ضد التزامهم بعقيدتهم وشريعة ربهم ، فكيف يقال إنه يجمع المواطنين جميعاً ، وهو يعارض دين الأغلبية واتجاهها ؟؟



* عقوبة المرتدّ :

بقيت قضية لا أحب أن أهرب من مواجهتها بصراحة ، وهى قضية عقوبة المرتدّ عن الإسلام التى أثارت مواطنينا الأقباط فى مصر يوماً ما ، حتى دعوا إلى الصيام احتجاجاً على الاتجاه إلى هذا الحكم خاصة ، وإلى تطبيق الشريعة بصورة عامة .

---

(١) النساء : ٦٥

وأود أن أبين هنا أن المرتدّ عن الإسلام نوعان :

إما مسلم جديد ، دخل الإسلام حديثاً ، ثم أراد أن يعود مرة أخرى إلى دينه القديم .

وإما مسلم قديم الإسلام ، أصيل فيه ، برقت له بارقة ما ، فأراد أن يخرج منه ليدخل فى دين آخر ، أو ليبقى زنديقاً بغير دين .

فأى هذين النوعين هو الذى يخاف الأقباط عليه ، ويريدون أن يحموه من عقوبة المرتدّ ، وأن يبقى حبله على غاربه ، يؤمن متى شاء ، ويكفر متى شاء ؟

فأما الأول ، فلا شك أن الجميع يعلمون أن الإسلام لا يُكْرِه أحداً على الدخول فيه بأى حال من الأحوال ، وهو فى هذا واضح كل الوضوح ، حاسم كل الحسم ، والقرآن الكريم - مكيه ومدنيه - ينكر هذا ويمنعه كما أشرنا من قبل . ففى المكى يقول تعالى لرسوله : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (١) وفى المدنى يقول : ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِى الدِّيْنِ ، قَدْ تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَىِّ ﴾ (٢) كما جاءت آيات شتَّى تلغى اعتبار أى إيمان لا يصدر عن إرادة حرة واختيار كامل .

ولكن الإسلام لا يرضى من الناس أن يجعلوا الدين « ملعبة » يدخل أحدهم فيه اليوم ليخرج منه غداً . على طريقة اليهود الذين قالوا فى عهد النبوة : ﴿ آمِنُواْ بِالَّذِى أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُواْ وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُواْ آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ (٣) .

ولطالما شكا المسيحيون فى مصر من أولئك المتلاعبين بالدين من النصاري ، حتى إن أحدهم ليترك دينه رغبة فى التخلص من زوجته المسيحية ، وآخر يدخل الإسلام ليتزوج من حبيبته المسلمة . ولا مانع لدى هذا أو ذاك أن يرجع لدينه القديم متى حنَّ إلى زوجته ، أو نفر من حبيبته ، والإسلام غنى عن هذا الصنف

---

(١) يونس : ٩٩ (٢) البقرة : ٢٥٦ (٣) آل عمران : ٧٣

الذى لا يعتنقه إلا لغاية دنيوية زائلة ، والمسلمون لا يعتزون بهؤلاء ، ولا يرحبون بهم .

والعلاج الناجع لهؤلاء وأمثالهم : أن يعلموا مقدماً أن الإسلام لا يقبل الهزل والتلاعب والتنقل بين الأديان كتنقل المتفرج بين المسارح والملاهى ، وأن مَن دخل فى الإسلام يجب أن يدخله بعد اقتناع كامل بصحته ، ويقين تام بأحقيته وأن مَن دخله بإرادته الحرة لم يجز له الخروج منه ، فمَن أراد الإسلام فليؤمن به على هذا الشرط . فإذا آمن بهذا الوصف أصبح واحداً من جماعة المسلمين ، ومن حق الجماعة أن تُعاقِب مَن يخونها ويتمرد عليها من أبنائها ، بعد أن التزم مختاراً بشريعتها . فهذا ما يتعلق بمن دخل جديداً فى الإسلام ثم أراد الخروج منه .

وأما المسلمون القدماء فلا وجه للاعتراض على عقوبة المرتد منهم ، ولم تحدث فى تاريخ مصر رِدّة تكون إشكالاً ، فإن ارتداد المسلم إلى النصرانية أمر فى غاية الندرة بل الشذوذ ، والمجتمع الإسلامى فى بلد كمصر لا يقبله - ولا يسكت عليه لو حدث - وإن لم يكن هناك تشريع بعقوبة المرتد .

وقد حدث منذ سنوات أن حاولت الكنيسة تنصير طالبين فى الإسكندرية فقامت الدنيا وقعدت وهاج الرأى العام فى مصر من أقصاها إلى أقصاها ، وكادت تحدث فتنة طائفية لا يعلم عواقبها إلا اللّه ، فالأولى منع هذا بالتشريع المحكم ، بدل أن يُترك لعواطف العامة ، ومشاعر الجماهير ، التى لا أساس لها ولا قيود تضبطها .

على أن هذه الحالات الشاذة ليست هى المقصودة بالتشريع المذكور (عقوبة المرتد) أولاً بالذات ، إنما المقصود الأول هو مَن يرتد عن الإسلام إلى غير دين ، بل يعتنق مذاهب مادية لا تؤمن باللّه ولا برسالاته ، لا بمحمد ولا بالمسيح ، وتريد هدم الأديان كلها كالشيوعية التى تزعم أن الدين أفيون الشعوب ، وتعمل على اقتلاع المجتمعات الدينية قاطبة لحساب الإلحاد العالمى الأحمر . ولا أحسب الأقباط فى مصر ولا المسيحيين فى أى بلد يشجعون هذا اللون من

الردِّة ، لأنه خطر علينا وعليهم جميعاً . ولهذا يتنادى المؤمنون بالدين فى العالَم كله بالتعاطف والتكاتف لصده ، والوقوف فى وجهه .

إذن لا داعى لهذه الضجة ولا مبرر لها ، ولا ثمرة لمثل هذا الموقف إلا الاستفزاز وإثارة الحزازات .

*

● الحكم العلمانى والعصبية الدينية :

(هـ) وأما القول بأن الحكم العلمانى لا مجال فيه لطائفية ولا عصبية دينية مما يُفهم أن الحكم الإسلامى يثير التفرقة الطائفية والتعصب الدينى ، فكِلاَ الأمرين غير صحيح .

فقد يوجد الحكم العلمانى وتوجد معه التفرقة الطائفية والعصبية الدينية .

وهذا لبنان بلد علمانى الحكم ، ولا تزال الطائفية فيه على أشدها ، ولا يزال المسلمون والدروز يشكون من سوء نصيبهم فى مناصب الدولة ومغانم الحكم ، حتى انتهى الوضع إلى الحرب الأهلية الأخيرة ، التى جرَّت الخراب على الجميع ، والتى يأسف لها كل ذى دين وكل ذى عقل .

وفى بريطانيا مظاهرات الكاثوليك واحتجاجاتهم المتكررة فى أيرلندا ، وقد تحوَّلت فى السنوات الأخيرة إلى ثورة دامية .

وفى الهند تقوم المذابح الرهيبة بين حين وآخر ، يذهب ضحيتها عشرات الألوف من المسلمين ، الذين يكوِّنون أقلية ضخمة تزيد على مائة مليون . مع أن الحزب الذى يحكمها كان هو حزب « المؤتمر » المعروف بعلمانيته . وفى الفترة الأخيرة وقعت – ولا زالت تقع – مصادمات عنيفة بين السيخ والهندوس ، ذهبت ضحيتها رئيسة الوزراء السيدة « أنديرا غاندى » والأتون مشتعل بين الطرفين إلى اليوم ووقوده الضحايا البَشرية ، فى ظل حكم الدولة العلمانية !!

وفى البلاد الشيوعية التى يقوم حكمها على الإلحاد وعدم الاعتراف بأى دين

يُعامَل المسلمون خاصة معاملة شاذة ، مصدرها بقايا الحقد القديم من أيام بطرس ودولة الخلافة العثمانية ، ويُجمع المراقبون على أن المسلمين فى الاتحاد السوڤييتى يتناقصون ولا يزيدون ، كما هو شأن المسلمين فى كل أنحاء العالَم حيث تضاعفت أعدادهم فى نحو ثلث قرن ، بل تدل الوقائع والأخبار أن هناك

[illegible]

*

• الحكم الإسلامى والتعصب الدينى :

(و) بقى ما يُلمِّح به فريق ، ويُصرِّح به آخرون ، من اتهام الحكم الإسلامى بالتعصب الدينى ، والحيف على الفئات الأخرى ، التى تعيش فى ظل دولته

وإذا كانت هاتان الآيتان نزلتا فى شأن المشركين ، كما هو مبيَّن فى أسباب نزول السورة - الممتحنة - فإن لأهل الكتاب منزلة خاصة فى اعتبارالإسلام ، فقد أباح القرآن مؤاكلتهم ومصاهرتهم . أى اعتبر ذبيحتهم حلالاً ، كذبيحة المسلم على حين حرَّم ذبيحة الملحد والوثنى ، وأجاز للمسلم أن يتزوج كتابية عفيفة كما قررت ذلك سورة المائدة . ومعنى هذا أنه أباح للمسلم أن تكون ربة بيته وشريكة حياته وأم أولاده كتابية ، وأن يكون أصهاره وأخوال أولاده وخالاتهم وأجدادهم وجداًتهم من أهل الكتاب . وهذا ذروة التسامح .

أطلق الإسلام على اليهود والنصارى الذين يعيشون فى كنف دولته اسمين يوحيان بمعان كريمة سامية :

الأول : اسم « أهل الكتاب » إشارة إلى أنهم فى الأصل أصحاب كتاب سماوى ، وهذه التسمية لسائر اليهود والنصارى وإن لم يعيشوا فى دار الإسلام .

والثانى : اسم « أهل الذمة » إيماء بأن لهم ذمة اللّه وذمة رسوله : أى عهد اللّه وعهد رسوله ألا يُؤذوا ولا تُهدر حقوقهم أو تُخدش حُرماتهم ، وهذا الاسم خاص بالذين يعيشون فى ظل سلطان الإسلام .

وفى الحديث الشريف : « مَن قتل معاهداً لم يرح رائحة الجنة ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً » [١] والمعاهد يشمل مَن له عهد مؤقت بأمان ونحوه وهو المستأمن ، ومَن له عهد مؤبد وهو الذى عهده أوثق وأوكد ، وهو الذمى .

وفى حديث آخر : « من ظلم معاهداً أو انتقصه أو كلَّفه فوق طاقته ، أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفسه ، فأنا حجيجه يوم القيامة » [٢] .

وقد كتبتُ بحثاً مستقلاً وضَّحت فيه حقوق غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى وضمانات الوفاء بهذه الحقوق وما عليهم من واجبات بإزاء هذه الحقوق ، فليُرجع إليه [٣] .

*

---

(١) رواه البخارى من حديث عبد اللّه بن عمرو بن العاص . (٢) رواه أبو داود .

(٣) نشرته مكتبة وهبة بالقاهرة تحت عنوان : « غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى » ، كما نشرته مؤسسة الرسالة فى بيروت .

* العدل والتسامح فى تاريخ المسملين :

أما تاريخ المسلمين فى معاملة غير المسلمين ، فلم تر البَشرية مثله نصاعة وإشراقاً ، إنه صحائف رائعة من التسامح الفذ المنقطع النظير بين المؤمنين بالأيديولوچيات دينية أو علمانية مما جعل الشعوب المسيحية وغيرها ترحب بالحكم الإسلامى منقذاً لها من تعصب حكامها الذين كانوا فى بعض الأحيان على دينها ، ولكن يخالفونها فى المذهب .

ولن أنقل هنا كلام أحد من المسلمين ، وأكتفى بما سجله المؤرخون الباحثون من غير المسلمين .

يذكر لنا المؤرخ « لودفيج » فى كتابه « النيل - حياة نهر » كيف استقبل أقباط مصر الجيش الإسلامى - بقيادة عمرو بن العاص - استقبال المنقذين لا استقبال الغزاة الفاتحين وكيف كان ترحيبهم بالغاً حد الحماسة (١) . ويقول لودفيج : « إنه ما عدا فرض الجزية على المسيحى فإن عَمْراً لم يُفرِّق فى المعاملة بين المسلمين والمسيحيين بل إنه أعلن حمايته لحرية الأديان جميعاً ، ولإقامة شعائرها وكفل المساواة المطلقة بين المسلمين والمسيحيين على السراء ، مساواة شملت كل حق لهم وكل واجب عليهم ، بما فى ذلك وظائف الدولة ، بغض النظر عن الجنس أو الدين » (٢) .

ويقول « چيروم وچان تارو » : « إن فضيلة التسامح التى كانت أزهى السمات الخُلُقية فى العرب ، والتى ندر أن تتوافر لغيرهم فى جميع الأزمان ، هذه السجية الكريمة قد أفادت العرب كثيراً ولم يكن ليفيدهم ذكاؤهم الفطرى وذوقهم الفنى ونزعاتهم : لو لم يتميزوا بفضيلة التسامح » (٣) .

ويقول المؤرخ والفيلسوف الفرنسى « چوستاف لوبون » فى كتابه « حضارة العرب » متحدثاً عن عدل الفاتحين المسلمين وسماحتهم :

---

(١) الغرب والشرق من الحروب الصليبية إلى حرب السويس (المرحلة الأولى) للأستاذ محمد على الغتيت ص ٧٤ - ٧٥ (٢) المرجع السابق . (٣) نفس المرجع .

« كان يمكن أن تُعمى فتوح العرب الأولى أبصارهم ، وأن يقترفوا من المظالم ما يقترفه الفاتحون عادة ، ويسيئوا معاملة المغلوبين ويكرهوهم على اعتناق دينهم الذى كانوا يرغبون فى نشره فى العالم .. ولكن العرب اجتنبوا ذلك فقد أدرك الخلفاء السابقون - الذين كان عندهم من العبقرية السياسية ما ندر وجوده فى دعاة الديانات الجديدة - أن النظم والديانات ليست مما يُفرض قسراً [(١)] فعاملوا كما رأينا - أهل سوريا ومصر وأسبانيا وكل قُطر استولوا عليه بلطف عظيم تاركين لهم قوانينهم ونظمهم ومعتقداتهم ، غير فارضين عليهم سوى جزية زهيدة فى الغالب ، إذا ما قيست بما كانوا يدفعونه سابقاً ، فى مقابل حفظ الأمن بينهم ، فالحق أن الأمم لم تعرف فاتحين متسامحين مثل العرب ، ولا ديناً سمحاً مثل دينهم » [(٢)] .

وينقل عن « جوتييه » فى كتابه « أخلاق المسلمين وعاداتهم » :

« لقد ثبت أن الفاتحين من العرب كانوا على غاية فضيلة المسامحة لم تكن تتوقع من أناس يحملون ديناً جديداً . وما فكر العربى قط فى أشد أدوار تحمسه لدينه الجديد أن يطفىء بالدماء ديناً منافساً لدينه .

وقد جاءنا العالم « متز » فى باب التسامح الإسلامى بتفاصيل أشد غرابة من هذه . قال : إن من أعظم بواعث الاستغراب كثرة عدد غير المسلمين من رجال الأسر فى الدول الإسلامية - وقد شوهد المسلم فى بلاده يحكم عليه النصارى ، وحدث مرتين فى القرن الثالث للهجرة أن كان من النصارى وزراء حرب ، وكان على القوّاد - حماة الدين - أن يُقبّلوا أيدى الوزير وينفذوا أمره هذا ، والدواوين غاصة بالكتّاب من النصارى » .

ولم يكن التسامح مقصوراً على عهد الراشدين أو المسلمين الأولين أو جنس

---

(١) الواقع أن هذا الإدراك من الخلفاء الأولين ليس راجعاً إلى مجرد عبقرية سياسية كما ذكر الكاتب ، بل إلى تعاليم الإسلام التى كانت هى الموجه الأول لهؤلاء الخلفاء والتى علمتهم أن « لا اكراه فى الدين » وغرست فيهم روح العدل والسماحة المنقطعة النظير .

(٢) حضارة العرب ص ٦٠٥

العرب كما يظن ذلك بعض الناس ، بل بقى هذا التسامح صفة أصيلة ملازمة للمجتمع المسلم ، وللحكم الإسلامى فى كل عصر وفى كل مكان ، أياً كان الحاكمون وكان المحكومون ، حتى فى أشد العصور اشتهاراً بالعصبية الدينية ، بل كانت الدولة الإسلامية هى الملاذ الذى يلجأ إليه المضطهَدون من أى دين ، فيجدون فيها التسامح والأمان والاطمئنان .

يقول « توماس أرنولد » فى كتابه « الدعوة إلى الإسلام » :

« وحدث أن هرب اليهود الأسبانيون المضطهَدون فى جموع هائلة ، فلم يلجأوا إلا إلى تركيا فى نهاية القرن الخامس عشر » ..

ويقول أيضاً : « حتى إيطاليا كان فيها قوم يتطلعون بشوق عظيم إلى التركى لعلهم يحظون كما حظى رعاياهم من قبل بالحرية والتسامح اللذين يئسوا من التمتع بهما فى ظل أى حكومة مسيحية » .

ويقول « ريتشارد ستيبز » من أبناء القرن السادس عشر :

« على الرغم من أن الأتراك بوجه عام شعب من أشرس الشعوب .. فقد سمحوا للمسيحيين جميعاً : للإغريق منهم واللاتين أن يعيشوا محافظين على دينهم وأن يصرفوا ضمائرهم كيف شاءوا بأن منحوهم كنائسهم لأداء شعائرهم المقدسة فى القسطنطينية وفى أماكن أخرى كثيرة جداً ، على حين أستطيع أن أؤكد بحق - بدليل إثنى عشر عاماً قضيتها فى أسبانيا - إننا لا نُرغَم على مشاهدة حفلاتهم البابوية فحسب ، بل إننا فى خطر على حياتنا وأحفادنا » .
وهذا ما جعل بطريرك أنطاكية واسمه « مكاريوس » يقول : أدام اللّه دولة الترك خالدة إلى الأبد فهم يأخذون ما فرضوه من جزية ولا شأن لهم بالأديان سواء أكان رعاياهم مسيحيين أو يهوداً أو سامرة » (١) .

والعجيب أن يتم هذا التسامح فى الوقت الذى كان المسلمون يُبَادون من الأندلس بعد أن أقاموا فيها ثمانية قرون ينشرون العلم والحضارة ويهدون

---

(١) انظر « الدعوة إلى الإسلام » لتوماس أرنولد ترجمة د . إبراهيم حسن وزميله فهو يحوى مئات الوقائع والأمثلة على سماحة المسلمين .

أوروبا إلى طريق النور فى زمن لم تكن ترى فيه الضوء إلا من مثل سم الخياط ، وظل هذا التسامح سارياً فى كل الديار الإسلامية ومع كل الطوائف والأقليات ما دام الشرع الإسلامى هو الذى يحكم ويسود .

حتى اليهود الذين يتصرفون كثيراً تصرفات تثير مواطنيهم عليهم وتوقد شعلة الكراهية لهم ، وخاصة حين يدبرون المكايد خفية أو ينشرون الفساد جهرة .. حتى هؤلاء اليهود عاشوا فى المجتمع الإسلامى آمن ما يكونون على أنفسهم ومعابدهم وأعراضهم وأموالهم التى لم يتورعوا عن استخدامها فى الربا المحرَّم عند المسلمين .

وأكتفى هنا بذكر وثيقة تاريخية تبيِّن لنا كيف يعامل الحكم الإسلامى الأقليات ولو كانت يهودية .

وهذه هى الوثيقة : نص الفرمان (الظهير) الذى نشره السلطان محمد بن عبد اللّه سلطان المغرب فى ٥ فبراير سنة ١٨٦٤ :

« بسم اللّه الرحمن الرحيم . ولا حول ولا قوة إلا باللّه العلى العظيم . نأمر مَن يقف على كتابنا هذا من سائر خدّامنا وعمالنا والقائمين بوظائف أعمالنا أن يعاملوا اليهود الذين بسائر إيالتنا بما أوجبه اللّه تعالى من نصب ميزان الحق والتسوية بينهم وبين غيرهم فى الأحكام ، حتى لا يلحق أحدهم منهم مثقال ذَرَّة من الظلم ولا يُضام ، ولا ينالهم مكروه ولا اهتضام وألا يعتدوا هم ولا غيرهم على أحد منهم لا فى أنفسهم ولا فى أموالهم ، وألا يستعملوا أهل الحِرَف منهم إلا عن طيب أنفسهم وعلى شرط توفيتهم بما يستحقونه على عملهم ، لأن الظلم ظلمات يوم القيامة ، ونحن لا نوافق عليه ، لا فى حقهم ولا فى حق غيرهم ، ولا نرضاه ، لأن الناس كلهم عندنا فى الحق سواء ، ومَن ظلم أحداً منهم أو تعدى عليه ، فإنَّا نعاقبه بحول اللّه ، وهذا الأمر الذى قررناه وأوضحناه وبيَّناه كان مقرراً ، ومعروفاً محرراً ، لكن زدنا هذا المسطور تقريراً وتأكيداً

ووعيداً فى حق مَن يريد ظلمهم وتشديداً ، ليزيد اليهود أمناً إلى أمنهم ، ومَن يريد التعدى عليهم خوفاً إلى خوفهم . صدر به أمرنا المعتز بالله فى السادس والعشرين من شعبان المبارك عام ١٢٨. ثمانين ومائتين وألف » [١] .

وكفى بهذه الوثيقة وحدها رداً على الأفَّاكين ، الذين يثيرون العجاج ، ويفتعلون الضجيج ، بغير مسوغ ولا برهان .

*

• ما سر هذه الضجة حول الأقليات ؟

(ز) وليت شعرى إذا كان هذا هو موقف الإسلام الواضح المبين فى شريعته وفى تاريخه ، وهو البر والإقساط والتسامح مع غير المسلمين ، فما سر هذه الضجة حول « الأقليات » ؟ وما معنى هذا التوجس والقلق الذى يبديه جماعة من غير المسلمين كلما ذُكِر الحكم الإسلامى ، وكلما دعا الداعون بضرورة العودة إلى نهج الإسلام وشرع الإسلام ؟

والجواب : إن هذا التوتر لم ينبع من الداخل ، وإنما جاء من الخارج ، جاء من الغرب الذى شنَّ على المنطقة حملات صليبية وحشية متكررة ، ولم يرفع يده عنها بعد . والعجب أنه شنها باسم المسيح ، رسول المحبة والسلام ، والمسيح منها ومن أهلها براء .

ولا زال الغرب يكيد للمنطقة وأهلها ، متذرعاً إلى ذلك بشتَّى الذرائع المختلفة ، ومنها مسألة الأقليات .

إن السياسة التى اتبعها الغرب خلال ثمانية قرون هى استخدام مسألة الأقليات المسيحية فى الشرق لإثارة الفتن والقلاقل التى تخدم أغراضه دائماً ، وذلك بخلق جو من الريبة والعداء الدائم بين المسلمين والمسيحيين .

---

(١) تاريخ المغرب فى القرن العشرين تأليف روم لاندو ترجمة د . نقولا زيادة ، نقلاً عن كتاب « خطر اليهودية العالمية على الإسلام والمسيحية » للأستاذ عبد الله التل رحمه الله ص ٢٢٧ ،

ويصف المؤرخ « ليدوفيك دى كونتش » هذه السياسة فيقول : « كان الغرب يعمل جاهداً على تأصيل بذور الكراهية والحقد ضد المسلمين فى نفوس المسيحيين يتلقونها خَلَفاً عن سَلَف ، ويرضعها الطفل من شعور أمه كما يرضع اللبن من ثديها ، فتسرى فى كيانه مسرى الدم فى عروقه وينشأ على عقيدة تقضى على العلاقة بين المسيحى وبين المسلم إلى الأبد » (١) .

وفى سبيل هذه الغاية الشريرة حاول الغربيون أن يشوِّهوا تاريخ التسامح الإسلامى ، الذى لم تعرف الإنسانية له نظيراً ، متذرعين بحوادث جزئية قام بها بعض العوام والرعاع فى بعض البلاد وبعض الأزمان ، نتيجة لظروف خاصة تحدث فى كل بلاد الدنيا إلى يومنا هذا .

من هذه الظروف أن التسامح الإسلامى هيأ للكثير من أهل الذمة مراكز قوية فى النواحى المالية والإدارية ، فلم يحسنوا معاملة المسلمين ، بل أظهروا التسلط والتعنت والجبروت .

وفى هذا يقول « متز » : « وكانت الحركات التى يُقصد بها مقاومة النصارى موجهة أولاً إلى محاربة تسلط أهل الذمة على المسلمين » (٢) .

ويقول أيضاً : « إن أكثر الفتن التى وقعت بين النصارى والمسلمين بمصر - يعنى فى القرون الأولى - نشأت عن تجبر المتصرفين الأقباط » (٣) .

ومن هذه الظروف أن بعض النصارى كانوا يبدون ارتياحاً إذا انتصر الروم النصارى على المسلمين فيؤدى ذلك إلى هياج العوام عليهم .

ولا ننكر أن هناك حكاماً ظلموا أهل الذمة أو تشددوا عليهم ، ولكن مثل هذا يعتبر شذوذاً عن القاعدة العامة فى التسامح الإسلامى مع غير المسلمين .

---

(١) الغرب والشرق - المرجع السابق ذكره - ص ٩٧

(٢) الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى : ١٠٦/١ (٣) المصدر نفسه ص ١١٢

وفى الغالب أن هذا النوع من الحكام يظلم المسلمين قبل اليهود والنصارى فإن الظالم لا يقف ظلمه عند حد .

بل إن كثيراً من ظُلاَّم الحكام كان يرفق بأهل الذمة ، رعاية لذمتهم ، على حين يقسو على أهل مِلّته من المسلمين ويحيف عليهم ، حتى وجدنا الشيخ الدردير علاَّمة المالكية ، وشيخ علماء عصره فى مصر ، يذكر عن أمراء زمانه : أنهم أعزوا أهل الذّمة ورفعوهم على المسلمين . حتى يقول : « ويا ليت المسلمين عندهم كمعشار أهل الذمة ! وترى المسلمين كثيراً ما يقولون : ليت الأمراء يضربون علينا الجزية كالنصارى واليهود ، ويتركونا بعد ذلك كما تركوهم ! ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُواْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ »[1] .

ولكن الرجاء معقود بعقلاء المسيحيين الذين يدركون كيد الغرب ونواياه الشريرة التى لم تشرب روح المسيحية قط ، حتى يوم غزت هذا الشرق باسم المسيح ، وتحت عنوان الصليب .

فإن كان المسيحيون وغيرهم من الأقليات يخافون سيادة الإسلام ، فلا محل لهذا الخوف ، وقد أمنوا فى ظله قروناً طوالاً .. وإن كان بينهم مَن يحقدون على الإسلام ، ويكرهون سيادته ، فهذا ما لا حيلة لنا فيه ، ونسأل اللّه أن يطهِّر قلوبهم وقلوبنا من الضغن والسخيمة .

ويسرنى أن أنقل هنا كلمات نيِّرة للمفكر المسلم المستشار طارق البشرى من مقال له حول « الفتنة الطائفية » فى مصر ، يقول حفظه اللّه :

« من نقاط التماس فى العلاقة بين المسلمين والأقباط موضوع المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية ، وفى هذه المسألة هناك أمور يجب أن تجلى بدقة ووضوح ، فإن تطبيق الشريعة الإسلامية هدف يطمح إليه كثير من المواطنين ، وهو هدف تسعى إليه الحركات السياسية الإسلامية ، وهو حكم فى الدستور ، حكم نص أولاً على أن دين الدولة هو الإسلام ، ثم ارتقى بالنص إلى اعتبار

---

(١) من الشرح الصغير للدردير المطبوع مع حاشية الصاوى : ١/٣٦٩

الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع ، ثم ارتقى إلى اعتبارها المصدر الرئيسى ، وحتى الآن لم يجد هذا الحكم مجالاً له فى التطبيق .

وأن ما يشيع من قلق لدى الأقباط فى هذه النقطة يتعين مواجهته من زاويتين ، فمن الزاوية الأولى ، من حق الأقباط كمواطنين أن يؤمنوا على مركزهم القانونى وحقوقهم ومستقبلهم ، وأن تُبسط وجهة النظر الإسلامية فى ذلك . وأن تجرى التفرقة الدقيقة بين أحكام الشريعة الإسلامية من حيث هى أحكام ثابتة بالقرآن والسُنَّة الصحيحة ، وتمثل وضعاً إلهياً ثابتاً على مدى الزمان ، وبين الآراء الفقهية الاجتهادية التى يُؤخذ منها ويُترك ، ويمكن أن تتعدل بمراعاة تغير الزمان والمكان . وهذه النقطة مجال سعى فكرى وفقهى دؤوب ومخلص ومثمر ، ومن حق الجميع بموجب المواطنة أن يتحاوروا فى هذه الأحكام التطبيقية ، لنصل إلى الصيغة التى تستوعب كل إيجابيات تاريخنا ومنجزاته . ومن أهم هذه المنجزات إقرار المساواة بين المصريين جميعاً .

وبعد الإقرار بهذا الجانب وضمانه ، لا تقوم « حُجَّة قبطية » فى وجه تطبيق الشريعة الإسلامية ، إلا أن تقوم على أساس طائفى ضيق يُعلى المصلحة الخاصة على غيرها ، وأى دعوة لأية جماعة تتقلص فى إطار مصلحة خاصة لها لا تراعى الأوضاع العامة ، يتعين أن تواجه بما يمليه الصالح العام ، وحق الأغلبية فى التقرير مع ضمان المساواة والمشاركة فى كل الأحوال .

ويتعين هنا الإشارة إلى أمرين أساسين :

الأول : أن مواطناً لا يضمن لمواطن آخر إلا حقه فى المساواة والمشاركة ، وأن أى مواطن لا يحق له أن يطالب بأكثر من المساواة والمشاركة ، أما ما دون ذلك من الأمور التى تتعلق بنظم الحكم والاقتصاد والسياسات فهى أمور شائعة بين المواطنين .

الأمر الثانى : أن المطالبة بالنظام الإسلامى كانت دائماً وما تزال تقوم فى مواجهة حركة التغريب فى المجتمع ، وهى لم تقم قط فى مواجهة الأقباط ،

ومبلغ علمى أن الأقباط كمواطنين مصريين وككنيسة ومذهب ، عانوا من التغريب مثل ما عانى إخوانهم المسلمون ، وأن مَن يرفض النظام القانونى الإسلامى لا يرفضه ترجيحاً لنظام قانونى أكثر اتصالاً بالبيئة المصرية وأكثر ارتباطاً بتاريخ الشعب المصرى وتراثه ، ولكنه يجرى ترجيحاً لنظم قانونية وافدة من الغرب ، ومع تقرير المساواة وضمانها لا وجه لترجيح نظام وافد بالنسبة للجميع ، على نظام موروث ، عاش فى البيئة قروناً وتفاعل مع مكوناتها واستوعب ما استطاع من أعرافها وله اتصال دينى بعقيدة الأغلبية .

وينبغى الحذر من مقولة : إن أمن القبطى وضمان وجوده السياسى والاجتماعى ، مرتبط بإضعاف إسلامية المسلم ! لأن وضع المسألة على هذا النحو - حسبما تؤثر بعض الأقلام العلمانية أن تضعها - لن يفضى إلا إلى خداع عقائدى . ثم إن إضعاف الإسلام فى مصر لن يتم لحساب الأقباط ، إنما هو يتم فى الماضى والحاضر والمستقبل لحساب الحضارة الغربية ، التى تكتسح قبطية القبطى ، فيما تكتسح من ثوابت هذا البلد .

إن للمسلمين والقبط معاً هدفاً كبيراً فى الدفاع عن ثوابت عقائدهم وجذورها فى هذا البلد ، ضد غوائل الحضارات الوافدة ، وهم يواجهون مخاطر واحدة وعدواً مشتركاً واحداً ، واجهوه معاً فى السياسة والاقتصاد ، ويواجهونه معاً فى الفكر والحضارة .

وفى ظنى أن بعض العلمانيين ينحون نحواً ضاراً عندما يعملون على استغلال وضع غير المسلمين ويستثمرون قلقهم ليواجهوا بهم الحركات الإسلامية ، بدل أن يواجهوا معركتهم الفكرية بأنفسهم ، وبدل أن يعملوا من موقع المسئولية إزاء التكوين الشامل للجماعة الوطنية على تنمية أواصر التفاهم بين الفكرية الإسلامية وغير المسلمين . فنحن جميعاً فى مركب واحد ، ولن يستطيع فريق منا أن ينفى الآخر ، وأن دعم أواصر الجامعة الوطنية مهمة كفاحية يتعين علينا جميعاً أن نشارك فيها ، وأن ييسر كل فريق على غيره إمكانات توثيقها بدلاً

من استغلال سلبيات كل فريق للتشنيع عليه وإفساد طريقه لمعالجتها والوقيعة بين الجماعات الوطنية .

وإن استخراج مبدأ المساواة من الشريعة الإسلامية يكفل ضمانة لا يوفرها ولم يوفرها الفكر العلماني الوافد .. بدليل التقلصات التى ما تزال تعانى منها ، ومن جهة أخرى فإن لأقباط مصر خاصة أن يروا فى فقه الشريعة الإسلامية معنى من معانى قوميتهم . وقد استوعب هذا الفقه عادات وأعرافاً وضمها إلى رحابه فى المعاملات والعلاقات ، وتأثر مثقفو الكنيسة القبطية بصياغات فقه الشريعة على نحو ما نرى فى كتابات « ابن العسال » الفقيه القبطى فى القرن الثالث عشر الميلادى ، وليس أضمن للمساواة وأفعل من أن يرى المسلم فى تحقيقها إيفاء منه بواجب لدينه عليه ، بدل أن توضع كما لو كانت منافية له »[1] .

*

● الإسلام تراث حضارى للمسلمين وغير المسلمين فى دار الإسلام :

(ح) على أن هنا أمراً له أهميته ، ويجب التنبيه عليه . وهوأن الإسلام بالنظر للمسيحيين - العرب بالذات - يعتبر تراثاً قومياً وحضارياً لهم ، فهم وإن لم يؤمنوا به ديناً ، يؤمنون به ثقافة وحضارة ، يعتزون بها ، ويفخرون بأمجادها وآثارها .

وهذا ما جعل بعض المنصفين من المسيحيين فى مصر وفى سوريا وغيرها يقول : « أنا مسيحى ديناً ، مسلم وطناً وثقافة » !

ولا عجب أن رأينا كثيراً من أدباء النصارى يحفظون القرآن كله أو جله ، باعتباره كتاب العربية الأكبر .

---

(١) عن مجلة « الشراع » اللبنانية - العدد ٢٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢١

كما كان السياسى المصرى المسيحى الشهير « مكرم عبيد » ، وكما حكى عن نفسه الكاتب الأديب الدكتور « نظمى لوقا » فى مقدمة كتابه القيم « محمد : الرسالة والرسول » ووجدنا كثيراً من هؤلاء الأدباء يكتبون عن محمد ﷺ رسول المسلمين مقالات وقصائد جيدة بوصفه عندهم أعظم شخصية عربية .

يقول الشاعر المارونى « رشيد الخورى » :

شغلتُ قلبى بحب المصطفى ، وغدت   عروبتى مثلى الأعلى وإيمانى

ويقول « أمين نخلة » :

« الإسلام إسلامان : واحد بالديانة ، وواحد بالقومية واللغة ، ومَن لا يمت إلى محمد بعصبية ، ولا إلى لغة محمد ، وقومية محمد ، فهو ضيف ثقيل علينا ، غريب الوجه بيننا .

ويا محمد : يميناً بدينى ودين ابن مريم .. إننا فى هذا الحى من العرب نتطلع إليك من شبابيك البيعة ، فعقولنا فى الإنجيل ، وعيوننا فى القرآن » !

ولا غرو أن وجدنا أيضاً بعض القانونيين المسيحيين يدرسون الفقه الإسلامى ويدافعون عنه ، ويعتبرونه تراثاً تشريعياً للأمة كلها ، مسلمين وغير مسلمين .

بل وجدنا من زعماء المسيحيين المعدودين مَن يدعو إلى تبنى النظام الإسلامى فى السياسة والحكم والاقتصاد والاجتماع .

* *

● من أقوال فارس الخورى عن الإسلام :

وأبرز مثل لذلك هو الزعيم السورى الشهير « فارس بك الخورى » ، الذى شغل منصب مندوب سوريا فى هيئة الأمم ، كما شغل منصب رئيس الوزراء مدة من الزمن .

فهذا الأستاذ « محمد الفرحانى » تلميذه وملازمه وراويته يحكى عنه فيقول : قال لى « فارس الخورى » ذات يوم فى مجلسه بحضور عدد من زواره ومن بينهم القسيس البروتستانتى « داود مترى » :

« أنا مسيحى ولكننى أجاهر بصراحة : إن عندنا النظام الإسلامى ، وبما أن الدول العربية المتحدة - (كان ذلك فى عهد الوحدة المصرية السورية واتحادهما مع اليمن) - بأكثريتها الساحقة مسلمة ، فليس هناك ما يمنعها من تطبيق المبادىء الإسلامية فى السياسة والحكم والاجتماع .

« عقيدتى ويقينى أنه لا يمكننا محاربة النظريات الهدامة التى تهدد كُلاًّ من المسيحية والإسلام إلا بالإسلام .. وإن هذا هو الذى يحد من نشاط الشيوعية ويقضى عليها القضاء المبرم لأن حقائقه تهزم أباطيلها وتدمرها » (١) .

« فالإسلام هو الدرع الحصينة ضد الشيوعية ، وهذا ما صرحتُ به مراراً وتكراراً سواء فى المحافل الدولية أو فى مجالسى الخاصة فلا حياة للعرب ، ولا قوة بغير الإسلام .. هذا أمر أنا أومن به . ولقد كنت فى هيئة الأمم المتحدة منسجماً كل الانسجام مع وفد الباكستان وغيره من الوفود الإسلامية ، وكان الباكستانيون يدافعون عن قضايانا بأشد من الروح التى يدافعون بها عن قضاياهم ..... إنهم يحبون العربى حباً عظيماً بل يقدسونه تقديساً » (٢) .

ويقول الأستاذ الفرحانى : « قال لى فارس الخورى : هذا هو إيمانى . أنا مؤمن بالإسلام وبصلاحه لتنظيم أحوال المجتمع العربى وقوته فى الوقوف بوجه كل المبادىء والنظريات الأجنبية مهما بلغ من اعتداد القائمين عليها ، لقد قلت ولا زلت أقول : لا يمكن مكافحة الشيوعية والاشتراكية مكافحة جدية إلا بالإسلام ، والإسلام وحده هو القادر على هدمها ودحرها .

---

(١) عن كتاب « فارس الخورى وأيام لا تنسى » للأستاذ محمد الفرحانى ص ٢٦٧

(٢) المصدر السابق ص ٢٧٠ ، ٢٧١

ولقد نقلت هذا الكلام فى حينه إلى الأستاذ محمد المبارك عميد كلية الشريعة بجامعة دمشق فقال لى : من الغريب حقاً أن يُستهان بأمر الإسلام من قِبَل بعض أبنائه ، ويعمل على إبعاده عن واقع الحياة ، فى حين يقف أعظم مسيحى فى الشرق يجهر بضرورة الأخذ بأحكام الإسلام والعمل بشريعته » [1] .

والأعجب من ذلك أننا نراه يؤيد قيام حكومة إسلامية قوية حازمة ، بل ديكتاتورية لتضرب بشدة على أيدى مروجى الإلحاد والفساد والانحلال فيقول : « نحن بحاجة إلى حكومة حازمة تؤمن بالإسلام كدين ونظام متكامل ، وتعمل لتطبيقه ، فكما أن الشيوعية تحتاج لديكتاتورية حازمة تشق لها طريق الانتشار والازدهار والثبات فالإسلام أشد حاجة لمثل ذلك .

« ومَن ذا الذى يرضى ضميره ويطمئن قلبه إلى سلامة أمته وكيان بلده وهو يعلم أن التحلل والفساد منتشران لدرجة يصعب معها صدهما وإيقاف تيارهما ، ومَن ذا الذى ينكر على المسئولين فيه مكافحة ذلك التحلل وذلك الفساد بشريعة هى من تلك الأمة وفيها » [2] .

وفى مناسبة أخرى يبيِّن الأستاذ الخورى فضل التشريع الجنائى الإسلامى فى تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع ، والقضاء على الجريمة والمجرمين فيقول : « تذكرون ولا شك عندما تضعون الموازنة العامة للدولة المبالغ الطائلة التى تُخصَّص للأمن العام ، والشرطة والدرك والمحاكم كرواتب ونفقات ..

قضاة هذه المحاكم يقضون أغلب أوقاتهم فى مراكز عملهم بدون عمل .. فإذا قسنا ذلك الظرف وقارناه بظرفنا الحالى وجدنا أن السبب فى كثرة المحاكم اليوم يعود إلى تدنى الأخلاق ، وانتشار الفساد وعدم الاكتراث بما تفرضه الدولة من عقوبات غير رادعة ولا زاجرة ، لعدم تطبيق التشريع الإسلامى فى الحكم » (١) .

ولقد انتبه هذا السياسى الكبير إلى علاقة العرب بالعالم الإسلامى وما لهم من رصيد كبير لدى الشعوب المسلمة ينبغى الحرص عليه والاستزادة منه فكان يقول : « إننا نستطيع أن نثير بهذا الإسلام ، قوى خطيرة جبارة ، ليس فى العالم الإسلامى فحسب ، وإنما فى جميع أقطار الدنيا . فالمسلمون بروابطهم الدينية الوثيقة واتجاههم نحو قِبْلة واحدة وإيمانهم بكتاب واحد وعملهم بسُنَّة نبى واحد إنما هم يشكلون أمة واحدة متماسكة مفروض بها أنها تتعاون على البر والتقوى ، والعدل والإحسان ، وإن لم تكن كذلك تختفى عنها صفة الإسلام ، هذه الأمة الإسلامية إذا ما أثيرت بأفرادها العاطفة الدينية بشكل جيد ، وأحسن تسييرها فباستطاعتها أن تغير مجرى التاريخ » (٢) .

ومما لفته إلى هذا الأمر ما لمسه من حماس المندوبين الإسلاميين فى هيئة الأمم للقضايا العربية - كما ذكر ذلك من قبل - كما أنه شهد مرة حفلاً أقيم لتكريم رئيس أندونيسيا ورفقائه فلما وصل ضيف الشرف الرئيس الأندونيسى ومَن معه من وزراء وسفراء أندونيسيين فوجىء المرحوم فارس بك بأنهم يحدثونه باللغة العربية الفصحى فعجب وسألهم أين تعلموا اللغة العربية ؟ فأجابوه بأنهم تعلموها فى أندونيسيا ، حيث تقوم ألوف من المدارس العربية المختصة بتعليم اللغة العربية حيث جُعِلت اللغة العربية لغة التدريس الأساسية لجميع العلوم .

فأعجب فارس بك جداً بما سمع وخاطب الحاضرين من المدعوين العرب قائلاً : « ما أعظم رصيد الأمة العربية الثقافى فى البلاد الإسلامية ، وما أجدرنا ، نحن العرب - المسيحيين منا والمسلمين - أن نعض بالنواجذ على صِلاتنا

---

(١) المصدر السابق ص ٢٧٢
(٢) نفس المصدر ص ٢٧٢

بالأقطار الإسلامية وأن نوثق علاقاتنا بمئات الملايين من سكانها الذين يكنون لنا أصدق مشاعر الحب والولاء ، فإن لنا بذلك فوائد عظيمة ثقافية وسياسية واقتصادية ، وإن من واجب الأمة العربية أن تسعى إلى هذه الحقيقة وتعرف كيف تفيد من هذه الكنوز الثمينة المدخرة لنا فى أقطار العالم الإسلامى » [١] .

وبعد هذه النقول الناصعة من زعيم مسيحى منصف لم يبق هناك مجال لمتوجس أو متعنت فقد حصحص الحق ووضح الصبح لذى عينين .

* *

ومع هذا - زيادة فى البيان وقطعاً لكل تعلة - نسجل هنا ما كتبته مجلة « الدعوة » القاهرية فى عددها الصادر فى ربيع الأول سنة ١٣٩٧ هـ تحت عنوان : « المسيحيون فى مصر والحكم بشرع الله » فقد وجهت بعض الأسئلة إلى بعض أهل الفكر من ممثلى الطوائف المسيحية فى مصر ، فكانت إجاباتهم امتداداً لما نقلناه عن الزعيم السورى فارس الخورى .

قالت « الدعوة » : « وربما انبعثت أصوات هنا أو هناك تتساءل : وماذا عن الأقليات فى مجتمع يطبق شرع الله ؟ .. وربما كان السؤال ليس له ما يستدعيه فشرعة الله لكل خلق الله : عدل وإنصاف وصون للمال والعرض والحياة ، ومع ذلك توجهت الدعوة بأسئلة محددة إلى إخواننا أهل الرأى الممثلين للطوائف المسيحية فى هذا البلد ، تستطلع رأيهم فى تحكيم شرع الله ، وهجر كل القيَم والقوانين والنظريات الوضعية .

وقد وجّهت «الدعوة » سؤالين محدّدين :

١ - إذا كان الإسلام والمسيحية ملتقيين فى تحريم الزنا - مثلاً - ومحاربته ، فهل عندكم مانع فى تطبيق حد الزنا وبقية الحدود الإسلامية الأخرى

---

(١) المصدر السابق والصفحة نفسها .

على مَن استوجب إقامتها عليه فى المجتمع المصرى ، وهل ترى فى تطبيقها ما يمس حقوق المسيحيين أو يضايقهم ؟

٢ - من خلال دراستكم للتاريخ ماذا ترون فى حكم الإسلام بالنسبة للأقليات من ناحية العبادة والأموال ، والأعراض ؟

● عن السؤال الأول يجيب الكاردينال اسطفانوس بطريرك الأقباط الكاثوليك :

« الأديان السماوية تشير إلى تجريم القتل أو الزنا ، وإلى المحبة ، والمعروف أن مَن يحب اللّه يجب أن يحب أخاه ، ومَن يدّعى أنه يحب اللّه ولا يحب أخاه فهو كاذب ، فالقتل والزنا والسرقة إلى آخر المنكرات ضد المحبة لأن اللّه خلق الإنسان ليكون مستقيماً غير منحرف ، ريستفيد من التعاليم الإلهية ، ولذلك فالذى يشذ عن نظام اللّه وتعاليمه - بعد أن تُكْفَل له أسباب العيش ومستلزماته - يجب أن تُطبّق عليه حدود شريعة اللّه ليرتدع ويكون عبرة لغيره ، وحتى لا تعم الفوضى عندما يقتل أحد أخاه ولا يُقتل ، أو يسرق ولا تُقطع يده ، أو يزنى ولا يُقام عليه حد الزنا ، وهذا ما وجدناه فى القوانين الوضعية التى تجامل الناس وتلتمس لهم مختلف الأعذار ، مما جعل المجتمع غير آمن على نفسه أو ماله أو عِرضه ، وأعود فأكرر إن تطبيق حدود الشريعة الإسلامية ضرورى على الشخص وعلى المجتمع حتى تستقيم الأمور وينصلح حال الناس ، وليس فى تطبيقها - أبداً - ما يمس حقوق المسيحيين أو يضايقهم » .

كما يجيب غبطة الكاردينال عن السؤال الثانى فيقول :

« إن الذى يحترم الشريعة الإسلامية يحترم جميع الأديان ، وكل دين يدعو إلى المحبة والإخاء ، وأى إنسان يسير على تعاليم دينه لا يمكن أن يبغض أحداً أو يلقى بغضاً من أحد ، ولقد وجدت الديانات الأخرى- والمسيحية بالذات - فى كل العصور التى كان الحكم الإسلامى فيها قائماً بصورته الصادقة ، ما لم تلقه فى ظل أى نظام آخر ، من حيث الأمان والاطمئنان فى دينها ومالها ، وعِرضها وحريتها » .

*

● أما الأنبا غريغوريوس أسقف البحث العلمى والدراسات العليا اللاهوتية بالكنيسة القبطية وممثل الأقباط الأرثوذكس ، فيجيب عن السؤال الأول السابق قائلاً :

« إن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى مصر أمر لا شك فيه ولا اعتراض عليه ، فالشرائع السماوية نور وهداية للبَشر ، ونحن نؤمن أن الدين لم يعط للناس إلا ليكون عوناً لهم ، لتصير حياتهم به أفضل مما تكون بغيره ، والهدف من الوحى الإلهى تحديد الطريق الذى يساعد الإنسان على أن يعيش بمبادىء الدين سعيداً كريماً » .

وقال : « إن موضوع تطبيق الحدود السماوية فى نظرى يجب أن نتناوله من شقين ..

الأول : شق التوجيه والحض على الفضيلة والتمسك بالقِيَم الروحية الدينية . ولكى يجدى هذا لا بد من إصلاح الأسرة حتى تستقيم العلاقة بين أفرادها ، والاهتمام بتعليم الدين بجميع مراحل التعليم عن طريق المدرسين الأكفاء المنتقين لهذه الرسالة علماً وقدوة ، فالدرس هو المدرس ! كما يجب صرف مكافآت للمدرسين الذين يؤدون واجبهم فى هذا المجال بأمانة ، وكذلك للطلأب الذين ينبغون فى مادة الدين . ولكى تثمر هذه المادة فى تقويم النشء والشباب يجب ألا ننسى دور وسائل الإعلام من إذاعة وتليفزيون وسينما ، حيث يجب أن تتضمن بث الدعوة الروحية بين الشباب وتقديم الأمثلة والنماذج الحية من الماضى والحاضر ، وتبغيض الناس فى الشر وتنفيرهم من الرذيلة عن طريق التلميح من غير عرض لصور الخطيئة الفاضحة التى تستثير الشباب وتغريهم على الخطيئة .

أما الشق الثانى وهو جانب الردع والعقاب والمنع لما يتعارض مع مبادىء الدين والفضيلة والقِيَم الروحية .. وهذا ما تتولاه الحدود السماوية التى شرعت لردع المستهترين ومعاقبتهم ليكونوا عظة لأنفسهم وعبرة لغيرهم » .

وأضاف الأنبا غريغوريوس قائلاً : « رغم أن الديانة المسيحية ليس فى نصوصها قطع يد السارق أو قتل القاتل ... إلخ .. إلا أننا كمسيحيين لا نعارض فى تطبيق حدود الشريعة الإسلامية فى مصر إذا كانت هذه رغبة إخواننا المسلمين . وفى نظرى أن هذا لن يتحقق كما يجب إلا إذا ضمنا للقضاء سيادته الكاملة التى تعطى له حرية التحقيق الشامل والتقصى للجريمة وأسبابها » .

أما السؤال الثانى فيجيب عنه أسقف البحث قائلاً :

« لقد لقيت الأقليات غير المسلمة - والمسيحيون بالذات - فى ظل الحكم الإسلامى الذى كانت تتجلى فيه روح الإسلام السمحة كل حرية وسلام وأمن فى دينها ، ومالها ، وعِرضها » .

*

● أما القس برسوم شحاتة وكيل الطائفة الإنجيلية فى مصر فكان رده على السؤال الأول :

« إن الأديان كافة تحرِّم الجريمة ، والنفس الإنسانية يجب أن تعالج من الوقوع فى الجريمة وقبل الوقوع بكل وسائل الإصلاح والتربية الجادة القائمة على إحياء القيم الروحية وسريانها فى النفوس والارتباط بالشرائع السماوية فى إرشادها وهديها ، أما النفوس المتحجرة والقلوب القاسية التى لا يجدى معها النصح والإرشاد والتوجيه فهذه تعتبر شاذة وجرثومة فى جسم المجتمع يجب إنقاذه منها .. وهنا لا بد من تطبيق حدود الشريعة الإسلامية لتحقيق العدالة والسلام والحب فى المجتمع ، ويُطالَب فى نظرى بدقة التنفيذ الجاد لهذه الحدود وزير الداخلية الذى يمثل سُلطة الأمن شخصياً ، مع ضرورة أن تعود للقضاء سيادته وحرمته التى تعطيه الحرية الكاملة فى البحث والتقصى عن كل حادثة أو جريمة » .

ويضيف وكيل الطائفة الإنجيلية مجيباً على السؤال الثانى بقوله : « فى كل عهد أو حكم إسلامى التزم المسلمون فيه بمبادىء الدين الإسلامى كانوا يشملون

رعاياهم من غير المسلمين - والمسيحيين على وجه الخصوص - بكل أسباب الحرية والأمن والسلام ، وكلما قامت الشرائع الدينية فى النفوس بصدق بعيدة عن شوائب التعصب الممقوت والرياء الدخيلين على الدين ، كلما سطعت شمس الحريات الدينية والتقى المسلم والمسيحى فى العمل الإيجابى والوحدة الخلاَّقة » .

*

تضيف إلى هذه الأجوبة الواضحة من رؤوس الأقباط فى مصر ، ما دلت عليه الأرقام فى « استطلاع الرأى » الذى نظمه - كدراسة ميدانية - « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية » بمصر .. حول « تطبيق الشريعة الإسلامية » فى مصر ، والذى شارك فى الإجابة على أسئلته مسلمون ومسيحيون ..

فكانت هذه الأرقام ذات الدلالة الحاكمة :

* مع « التطبيق الفورى » للشريعة الإسلامية زادت نسبة المسيحيين عن المسلمين (٣٢ إلى ٣١٪) ؟!

* ومع تطبيق أحكام الشريعة على الجميع ، بصرف النظر عن اختلاف الدين زادت نسبة المسيحيين عن المسلمين (٧١ إلى ٦٩٪) ؟!

وكان تعليل الإجابات : « إننا مجتمع واحد .. وهذه الجرائم حرَّمها اللّه على كل الناس .. ولا فرق بين المسلم والمسيحى أمام القانون ... ولأننا دولة إسلامية » [1] ؟!



---

(١) جريدة « الأهرام » ٢٠ مارس سنة ١٩٨٥ . نقلاً عن « العلمانية ونهضتنا الحديثة » للدكتور محمد عمارة .

ثم .. ها هو رأس الكنيسة القبطية وبابا الأقباط الأرثوزكس الأنبا شنودة ، يقول :

« إن الأقباط فى ظل حكم الشريعة ، يكونون أسعد حالاً وأكثر أمناً ، ولقد كانوا كذلك فى الماضى ، حينما كان حكم الشريعة هو السائد .. نحن نتوق إلى أن نعيش فى ظل : « لهم مالنا وعليهم ما علينا » .. إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن ، وتطبقها علينا ، ونحن ليس عندنا ما فى الإسلام من قوانين مفصّلة ، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة ، ولا نرضى بقوانين الإسلام » ؟! (١)

* *

● من أسباب تحريك الفتنة الطائفية :

وفى رأيى أن من الأسباب العميقة للفتنة الطائفية التى تبرز بين حين وآخر : عدم تحكيم الشريعة الإسلامية التى تؤمن الأغلبية بأنها ملتزمة بها ديناً ، وأن ذلك جزء من إيمانها الذى لا خيار لها فيه .

وعدم هذا التحكيم أو التطبيق يخلق شعوراً بالتوتر لدى الإنسان المسلم الغيور على دينه ، الحريص على إرضاء ربه ، وهذا التوتر يظل ينمو ويقوى كلما شعر المسلم باتساع المسافة وعمق الهوة بين عقيدته وواقعه ، حتى ينفجر فى صورة اضطرابات أو فتن طائفية .

وقد يذكى هذا التوتر ويؤججه : اعتقاد بعض المسلمين أن الأقلية غير المسلمة وراء هذا الإعراض عن الشريعة .

وربما أكد هذا كتابات بعض هؤلاء ، وتصريحات آخرين منهم ، من شأنها أن تصب الزيت على النار .

---

(١) جريدة « الأهرام » فى ٦ مارس سنة ١٩٨٥ . المصدر السابق .

إن من غير المقبول ولا الممكن أن نطالب المسلمين أن يتنازلوا عن دينهم ويتخلوا عن عقيدتهم ، حتى يطمئن مواطنوهم من غير المسلمين .

كما أنه - فى المقابل - لا يجوز أن يُطلب من غير المسلمين أن يلغوا شخصيتهم الدينية ، ويفنوا فى الأكثرية .

إذن يجب أن يظل المسلمون مسلمين ، والنصارى نصارى ، واليهود يهوداً ، ما دام هذا هو اختيارهم ، إذ ﴿ لاَ إِكْرَاهَ فِى الدِّينِ ﴾ (١) .

ومن الخير لغير المسلمين أن يكون المسلمون مستمسكين بإسلامهم مؤتمرين بأمره منتهين عن نواهيه ، وبهذا يعتبرون برهم والإقساط إليهم ديناً يدينون الله به ، ويلقون الله عليه ، ولا يجيزون لأنفسهم - فى ظل الدين - ظلمهم أو الإساءة إليهم بوجه من الوجوه ، حتى الجدال يجب أن يكون بالتى هى أحسن .

ولأن يتعامل المسيحى - مثلاً - مع مسلم يراقب الله فى كل أعماله وعلاقاته ، خير له بمراحل من التعامل مع ملحد أو فاسق ، لا يرجو لله وقاراً ، ولا يحسب للآخرة حساباً .

وأيضاً من الخير للمسلمين أن يكون مواطنوهم من أهل الكتاب ، مستمسكين بتعاليم دينهم التى تحث على السماحة والمحبة والزهد والإيثار ، وتربط الإنسان المسيحى بملكوت السموات ، لا بشهوات الأرض .

ولهذا نحن نرحب ونفسح صدورنا للتدين الخالص ، لا للطائفية البغيضة .

التدين تعلق بالحق ، والطائفية تعصب للباطل .

التدين يجمع ويبنى ، والطائفية تُفَرِّق وتهدم .

التدين همه النجاة بالنفس من الغرق ، والطائفية همها إغراق الآخرين .

* * *

---

(١) البقرة : ٢٥٦

محتويات الكتاب

الصفحة

إسلام متطور أم تطور مسلم
(٦٧ - ١٠٦)

أصالة لا رجعية .. وتحديث لا تغريب
(١٠٧ - ١٥٦)

الصفحة

الصفحة

الأقليات الدينية .. والحل الإسلامى
(٢١٧ - ٢٥١)

رقم الإيداع : ٩٢٨٦ / ٩٢
I.S.B.N : 977 - 225 - 025-X

كتب للمؤلف

١- الحلال والحرام فى الإسلام.
٢- الإيمان والحياة.
٣- الخصائص العامة للإسلام.
٤- العبادة فى الإسلام.
٥- ثقافة الداعية.
٦- فقه الزكاة (جزءان).
* سلسلة حتمية الحل الإسلامى:
٧- «الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا»
٨- «الحل الإسلامى.. فريضة وضرورة»
٩- «بينات الحل الإسلامى..
وشبهات العلمانيين والمتغربين».
١٠- «أولويات الحركة الإسلامية فى المرحلة القادمة».
١١- مشكلة الفقر، وكيف عالجها الإسلام.
١٢- بيع المرابحة للآمر بالشراء..
كما تجريه المصارف الإسلامية
١٣- الصبر فى القرآن الكريم.
١٤- غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى
١٥- التربية الإسلامية، ومدرسة حسن البنا.
١٦- رسالة الأزهر بين الأمس واليوم والغد.
١٧- جيل النصر المنشود.
١٨- وجود الله.
١٩- حقيقة التوحيد.
٢٠- نساء مؤمنات.
٢١- ظاهرة الغلو فى التكفير
٢٢- الناس والحق.
٢٣- درس النكبة الثانية
٢٤- عالم وطاغية.
٢٥- مدخل لدراسة الشريعة الاسلامية.
٢٦- الفقه الإسلامى بين الأصالة والتجديد.
٢٧- عوامل السعة والمرونة فى الشريعة الاسلامية
٢٨- الوقت فى حياة المسلم.
٢٩- أين الخلل؟
٣٠- الرسول والعلم
٣١- نفحات ولفحات «ديوان شعر».
٣٢- الإسلام والعلمانية وجهاً لوجه.
٣٣- فتاوى معاصرة.
٣٤- شريعة الإسلام.
٣٥- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف.
٣٦- قضايا معاصرة على بساط البحث
٣٧- الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية.
٣٨- المنتقى من الترغيب والترهيب (فى جزءين).
٣٩- الصحوة الإسلامية وهموم
الوطن العربى والإسلامى
٤٠- الفتوى بين الانضباط والتسيب.
٤١- من أجل صحوة راشدة.
٤٢- الإمام الغزالى بين مادحيه وناقديه.
٤٣- الدين فى عصر العلم.
٤٤- فوائد البنوك هى الربا المحرم.
٤٥- كيف نتعامل مع السُّنَّة.
٤٦- الصحوة الإسلامية بين الا
المشروع والتفرق المذموم.
٤٧- تيسير الفقه.. فقه الصيا
٤٨- لقاءات و محاورات حو
الإسلام و العصر.

To: www.al-mostafa.com